

الرد المتلطف على النقد المتعسف

تأليف

إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ في قسم العقيدة
بالجامعة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد الذي بعثه ربه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا.

وبعد...

فإن الله خلق الخلق وجعلهم لسابق علمه وعظيم حكمته متفاوتين في العقول والأفهام، ومختلفين فيما يقررون من المسائل والأحكام؛ فما يراه أحدهم حقًّا وصوابًا يراه الآخر باطلًا وخاطئًا.

ومن هنا نشأ الاختلاف بين الناس قديمًا وحديثًا، في كثير مما يقررون مما يكون مرجعهم فيه المنقول والمعقول، ومع ما قدره الله بحكمته كونًا وقدرًا من وجود هذا التباين في الأفهام والإدراك وما نتج عنه من اختلاف في التصور والمواقف، إلا أنه برحمته ولطفه بعباده خاطبهم فيما شرع لهم بما فيه إيضاح دينهم الذي ارتضى لهم، وما يكون فيه فصل تنازعهم عند اختلافهم وتفرقهم.

فكان الوحي بنوعيه القرآن والسنة ميزانًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، يتميز به الحق من الباطل والصواب من الخطأ، والهدى من الضلال.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[1].

وقد اطلعت على كتابةٍ لأخينا الشيخ: عبيد بن عبد الله الجابري ـ وفقني الله وإيَّاه لكل خير، وبصَّرنا جميعًا بالحق والهدى ـ بعنوان: «**تحذير المحب الرفيق من سلوك بنيات الطريق**».

وهي مؤرَّخةٌ بتاريخ: (الحادي والعشرين من شهر ذي الحجَّة لعام اثنين وثلاثين وأربعمائةٍ وألفٍ)، ووقفت عليها منشورةً في مواقع الإنترنت في: (الثاني والعشرين من شهر ذي الحجَّة)، أي: أنها نشرت في المواقع بعد الفراغ من كتابتها بيومٍ ـ حسب اطِّلاعي ـ ولعلَّ نشرها كان في يوم الفراغ منها.

فما أن اطلعت على عنوانها اللطيف، وما اشتمل عليه من وصف كاتبها لنفسه بـ«المحب الرفيق» حتى تهيأت النفس لقبول النقد الهادف، من محب رفيق ناصح، محذِّرٍ مما نشأنا على الحذر منه من سلوك «بُنيَّات الطريق»، حتى إذا ما شرعت في قراءتها سطرًا سطرًا؛ إذا أنا بهذا الشعور قد تبدد بين ما جاء في

---

(١) النساء: ٥٩.

أسطر هذه الكتابة من مجازفةٍ في الأحكام، وتعسفٍ في التخطئة، وتنقُّصٍ وتجاهل حتى للسّن؛ وإذا بي أخاطب مخاطبة الأحداث بعد هذا العمر في التعلم والتعليم، إلى أن انتهى به المطاف في أواخر أسطر هذه الكتابة إلى هذه العبارات الجافية، وهي قوله: «وأقول لك صراحة: لو قلت بعض أقوالك الخمسة التي ثبتت لدينا عنك ـ وأمثالها كثير ـ لضللت وما أنا من المهتدين، فهل تنبهت إلى ذلك أم كنت تلقي الكلام جزافًا بغير رويَّة.

فـإن كنـت لا تـدري فتلـك مصـيبةٌ
وإن كنـت تــدري فالمصــيبة أعظــم»[١]

ثم إني بعد أناةٍ واستخارةٍ لله ﷻ، ثم استشارةٍ لبعض ذوي الفضل، انشرح الصدر لكتابة رد مفصل، يكشف اللبس عن من يخشى انخداعه بهذه الكتابة التي ظهرت بمظهر الرد، مع بعدها من حيث الواقع عن تحقيق هذا القصد، فلم توجه لتحقيق مسألة وإيضاحها، ولم ترشد إلى تصويب زلَّة وإصلاحها، بل مدارها على التنقيب عن الأخطاء والزلَّات، والتوسع في التهم والإلزامات.

وقد سميت هذا الرد بـ «**الرد المتلطف على النقد المتعسف**» .

وقبل الشروع في الرد لابد من إيقاف القارئ على الظروف التي صاحبتها كتابةُ الشيخ، مما يكون عونًا على معرفة البواعث المؤثرة في تسطيرها ونشرها، وكاشفًا عن مغزاها ومقاصدها، وموضحًا لمدلول ألفاظها وعباراتها.

فالأمر على ما يعلمه الكثيرون من المتابعين «للأحداث الدعوية لأتباع المنهج السلفي» من أهل العلم وطلابه، أن هذه الحملة الشنعاء على «إبراهيم الرحيلي» وكتبه ودروسه، ليست إلا مكيدةً منظمة لإسقاطه والتنفير من دعوته؛ لوقوفه في وجه الغلو والتشديد، وقد سبق أن سُلكت مع كثير من الدعاة من أهل السنة؛ حتى أصبح الحاذق يعرف تدرُّجها ومراحل تنفيذها، بدءًا بالغمز والوصف بالتمييع[٢]، إلى أن ينتهي الأمر بالجرح والتبديع.

---

(١) انظر: تحذير المحب الرفيق من سلوك بنيات الطريق(ص: ١٤).

(٢) التمييع: مصطلح اشتهر في بعض كلام المتأخرين ممن يسلك مسلك الغلو والتشدد من المنتسبين للسنة، ويطلقونه في موارد الذم على بعض أهل السنة الذين لم يجرؤوا على تبديعهم، ويعنون به معنى «متساهل» أو «متهاون»، وهذا الإطلاق خاطئ من ناحية اللغة والشرع.

=

والحامل الحقيقي على ذلك هو عقد ألوية الولاء والبراء على الطاعة العمياء والمسايرة في كل ما هو كبير وصغير، بل تعطيل العقل حتى يكون الرجل إمّعة، يرضى لرضى فلان ويغضب لغضبه، يوافقه في التقرير والرد، ويسايره في الوصل والهجر، يبدع من بدعه، ويزكي من زكاه.

فهذا ضابط سلامة المنهج وصحة الاعتقاد وفرقان ما بين الاتباع والابتداع عند هؤلاء، فمن كان على هذا فهو السلفي بحق الغيور على السنة الشديد على أهل البدع، ومن خالف هذا الأمر فهو المميع من غير شك، المتهاون في أمر السنة، المداهن لأهل البدع.

فكم طُعن في علماء كبار وطلاب علم حذاق تحت هذا الستار، وكم مُجِّد الأغمار، وأنزلوا منازل العلماء الكبار في هذه الفتنة الهوجاء.

=

أما اللغة: فإن مادة «ميع» لا تطلق في اللغة إلا على السوائل قال الجوهري: «الميع مصدر ماع السمن يميعُ إذا ذابَ والميع سيلان الشيء المصبوب» الصحاح (٢/ ١٨٧)، وفي مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٢): «ماع الشيء يميع: جرى على وجه الأرض، والمائع كل شيء ذائب». وبهذا يتبين خطأ إطلاقه على معنى التساهل أو التهاون في الدين.

وأما من ناحية الشرع فهذا مصطلح مبتدع في الجرح لم يدل عليه دليل ولم يُؤثر عن السلف، وقد أنكرت هذا الإطلاق منذ أكثر من عشر سنوات في حوار مع أحد من كان يطلقه على بعض المنتسبين للسنة وقلت له: إن هذا المصطلح محدث ومعناه غير مستقيم فهل لك سلف في هذا فقال: لا ولكنهم ينسبونني للتشديد؟!!

وقد أفاد أحد الباحثين شفويًّا أنه بحث عن مصدر هذا الإطلاق فلم يجد له أصلًا في كلام المتقدمين، وأنه توصل إلى أن أول من أطلقه سيد قطب في بعض كتبه.

وبعد البحث تأكد هذا الأمر فلم يظهر لهذا المصطلح ذكر في كتب المتقدمين، وإنما تكرر ذكرهُ في بعض كتب سيد قطب وبعض الإخوان المسلمين، ثم شاع في إطلاقات بعض المتأثرين بهم من المعاصرين.

ومن أمثلة وروده في كلام سيّد من كتاب «في ظلال القرآن» قوله (٢/ ٧٣٠): «تصورهم للأمر على هذا النحو فيه تمييع كبير لحقيقة الإيمان» وقوله (٢/ ٧٣٤): «طالما أن ليس في هذا كله تفريط في شيء من دينهم ولا تمييع لشيء من عقيدتهم ولا رضى بالدنية ...» ويقول (٢/ ٩٢٤): «أهل الكتاب يريدون اليوم تمييع هذه الحقيقة» ويقول (٢/ ٩٤١) «غير هذا الاعتبار تمييع للعقيدة، وخداع للضمير» وانظر أيضًا: (٢/ ٩١٢، ٩٢٠، ٩٤٠، ٣/ ١٤٠٣).

ويقول الشعراوي: «وهذه حسمت محاولة الكفار تمييع قضية الإيمان» تفسير الشعراوي (٨/ ٤٩١١).

فتبين بهذا تأثر مطلقي هذا المصطلح بسيد قطب والإخوان المسلمين فيه، وهذا مشكلٌ جدًّا على أصحاب هذا المسلك أن يكون سلفهم فيما يرمون إخوانهم به هو سيد قطب وغيره من الإخوان المسلمين.

موازين ظلم وبخس، يُوضع فيها الرفيع، ويُرفع فيها الوضيع، يُغمص فيها العالم، ويُمجد فيها الجاهل، يُنتقص فيها من قدر الأشياخ، ويُرفع فيها من شأن الأحداث.

تُهدم فيها جهود العلماء والدعاة للسنة، وتُبنى فيها صروح لأهل الجهل ودعاة الفتنة، يَختلط فيها السلفي بالمتسلف، والعالم بالمتعالم، والفقيه بالمتفيقه، والحاذق بالمتحذلق.

فلما لم أساير في ذلك، ولم أصانع فيما أعلم بطلانه، بعد أن جُرِّبت معي كل الطرائق من ترغيب يتمثل في المدح والثناء، وترهيب يتضمن الغمز بالتمييع، شُرع في تنفيذ المؤامرة التقليدية لإسقاط الضحية، تحت ستار مطلب شرعي وهو الرد على المخالف ونصرة السنة.

فانتدب للرد بعض الأفراد مع تنوع في البحث عن أساليب الإسقاط ما بين تنقيب عن زلَّة في كتاب، أو تتبع لسبق لسان في شريط، فلما لم يظفروا من ذلك بشيء؛ ركبوا في سبيل مقصودهم كل الصعاب، فأخذوا يخطِّئون من غير خطأ، ويضللون على الهدى، مستعينين في ذلك بتأويل الكلام عن وجهه الصحيح تارة، وبتره عن سياقه وسباقه تارة أخرى، متواطئين على ذلك، مع اقتسام الأدوار، فكل يدلي بدلوه على قدر جهده، فهذا ينقب في الكتب والأشرطة، وآخر يسجِّل ويبتر، وآخر يتقمص دور الرد على المخالفة بكيل التهم والسباب من غير بينة ولا برهان.

وآخر دوره تتبع حلق العلماء، ثم عرض سؤال عن كلام مبتور؛ بغية انتزاع كلمةٍ من عالم يستعان بها على المقصود، إلى أن يأتي دور مشِيعي الفتنة عبر ساحات الإنترنت، وتوسيع نطاق الفتنة لتعم أكبر قدر من الأمة، وأضعفُ الإيمان أن يؤيِّد من لا حيلة له على شيء بتعليق يقدم فيه الولاء لأرباب هذه الفتنة.

فلما باءت هذه المحاولات بالفشل، جاء دور الشيخ عبيد الجابري ليقوم بمهمته في الإسقاط[1]،

---

(١) قد يظن من هو بعيد عن هذا الوسط أن في الأمر مبالغة، وتوهمًا لمكيدة بلا برهان، فأقول: إن براهين هذا الأمر وشواهده كثيرة جدًّا من مؤامرات كانت تحاك في السر والخفاء، حتى ظهرت في أشرطة صوتية تسربت بغير شعور من مدبريها، بل مؤامرات على مستوى مجالس إدارات المواقع الإلكترونية؛ اقتحمت فافتضحت وما خفي أعظم، هذا غير العلاقة الوطيدة والاتصالات المستمرة والزيارات التفقدية، وما يتبعها من تصريحات وفتاوى صُرِّح في بعضها بأن مستندها ما وجه إليه فلان، وغيرها من أطراف كثيرة وشهود عيان منهم طائفة كبيرة من أهل العلم وطلابه تعرضوا بأنفسهم لهذه المكائد المنظَّمة، وصرحوا بذلك في كتب وأشرطة بحيث لو جمعت أطراف هذه القضايا، وأسند التحقيق فيها للجهات المختصة، وأدلى الشهود بشهاداتهم؛ لتكشفت هذه الفتنة عن وجه فاضح قبيح، فإلى الله المشتكى.

ولكن بتدرج في الغمز واللمز في بعض الدروس من غير تصريح بالأسماء، إلى أن تطور إلى مقالٍ غمز فيه جمعًا من أساتذة الجامعات ممن ينتسبون لتخصصات العقيدة والتفسير والقراءات، حيث قال: «وبلية هؤلاء أنهم فصَلوا تخصصاتهم عن الكتاب والسنة، لم يبنوا تخصصاتهم التي نالوا فيها شهادات عالية دكتوراه وأستاذية مشاركية أو أستاذ كرسي كما يسمونه إلى غير ذلك من المناصب وهو شاذ في تقريراته عما كان عليه أهل السنة والجماعة هذه بليته»(١)، ثم نشر في المواقع تحت عنوان برَّاق وهو «القول المدبج بذكر وصايا في المنهج».

ثم أتبعه بطعونٍ أخرى ضمن إجابات عن أسئلة عرضت على الشيخ من بعض القطريين، تتنزل على أوصاف تقرب من التصريح بالأسماء والأشخاص، وقد فُرِّغ في أوراق عنون لها بـ «إسبال المطر بكشف شبهات بعض المتصدرين للتدريس في قطر»، وقد انبرى للرد على هذا الأخير أحد الإخوة الفضلاء من طلاب العلم النبلاء، ففند ما فيه من شبه مؤيدًا لما ذكره بالبينات والحجج، تحت عنوان: «حسن النظر ـ لمن نظر ـ في إسبال المطر»(٢).

إلى أن انتهى المطاف بالشيخ إلى هذه الكتابة، التي نحن بصدد تفنيد شبهها والله المستعان.

وإني أتوجه إلى هؤلاء بعدة نصائح من باب التذكير، مما لا أحسب أنه يخفى عليهم، ولكن قد تعمى الأبصار عند الفتنة عما هو مقرر في حال السعة، فأقول وبالله التوفيق:

١) اعلموا أن الرفع والخفض، والعز والذل، والتوفيق والخذلان، بيد الله ﷻ، كما قال تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾(٣) وفي الحديث الصحيح: «إن الله يَرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين»(٤)، فلتكونوا على يقين بأن ما ترمون إليه مما تسمونه بالإسقاط لمن تعادون ليس لكم منه شيء، بل من ادعى ذلك أو سعى فيه؛ فإنه منازعٌ لله في قدره وشرعه فهو المتفرد بذلك سبحانه.

٢) اعلموا أن المكر السيئ والخديعة والتلبيس بقصد الإضرار بأهل العلم وطلابه، وتنفير الناس

---

(١) القول المدبج (ص: ٩).

(٢) انظر هذا الرد في مجلة موقع المحجة على شبكة الإنترنت.

(٣) آل عمران: ٢٦.

(٤) صحيح مسلم (١ / ٥٥٩)، برقم(١٦٩).

منهم مسلك باطل، ما سلكه أحد من المتقدمين والمتأخرين إلا تجرع مرارة كأسه وحاق به ما أراد من السوء بغيره، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[1].

٣) اعلموا أنه كما للناس أخطاء فلكم مثلها، ولو تصدى لها أهل العلم وشنعوا بها عليكم، لما كان لكم حجة تحتجون بها؛ للدفاع عن أنفسكم بعد أن اقتحمتم هذا الباب، فـ«كما تدين تدان».

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

إذا رمـت أن تحيـا سـليمًا مـن الـردى
ودينـك موفـــور وعرضـــك صَـيِّنُ
فلا يـنطقن منـك اللسـان بســـــــوأة
فكـــلك ســـوءات وللنـــاس أعــينُ
وعينـــاك إن أبدت إليـــك معايبـــًا
لقـــــوم فــقل: يـا عـين للنـاس أعـينُ

٤) التخطئة للحق، والتصويب للخطأ، والتمحُّل في التضليل من غير دليل؛ معاداةً للحق، وتقريرًا للباطل، وما عادى الحق أحدٌ إلا قصمه الله، وما ارتفع أحدٌ بباطل إلا فضحه الله، وباءَ بسوء العاقبة على فعله في الدنيا، مع ما هو متوعد به من عقوبة الآخرة، وأخطر من ذلك كله أن مبغض الحق متوعَّدٌ بحبوط العمل، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[3].

وهذا أوان الرد على ما جاء في كتابة الشيخ وقد جعلته على قسمين: مجمل، ومفصل.

---

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) ديوان الشافعي (ص: ١٠٥).

(٣) محمد: ٩.

القسم الأول: الرد المجمل:

ويتضمن التنبيه على خطأ الشيخ في مسلكه العام في هذه الكتابة، وبيان مخالفته لطريقة أهل العلم، وذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن من الأصول الكبار المقررة عند أهل السنة قديمًا وحديثًا، ولا تكاد تخفى على طلاب العلم منهم ناهيك عن الأئمة الكبار: أن أهل السنة المشتغلين بالعلم تأليفًا وتدريسًا ودعوةً لم يسلموا من أخطاء وزلات يُقطع بخطئهم فيها، ومع هذا كله؛ فأهل العلم متفقون على أن تتبع هذه الزلات وجمعها من بطون الكتب، والتنقيب عنها في الأشرطة المسجلة، بدعوى الرد عليها؛ ليس هذا من هدي السلف الصالحين، ولا من سبيل العلماء الناصحين.

وإليك بعض أقوالهم في هذا.

يقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي: «إن الذي يريد الشذوذ عن الحق؛ يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلَّاتهم، والذي يؤُمُّ الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بيِّنتان يُستدل بهما على اتباع الرجل، وعلى ابتداعه»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالمجتهد المستدل ـ من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك ـ إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلَّفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافًا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيعٌ لله، لكن قد يَعلم الحق في نفس الأمر، وقد لا يَعلمه»[(٢)].

ويقول أيضًا: «ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذمومًا معيبًا ممقوتًا؛ فهو مخطئٌ ضالٌّ مبتدع»[(٣)].

ويقول الإمام ابن القيم: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان؛ قد تكون منه الهفوة والزَّلة هو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته في قلوب

---

(١) الرد على الجهمية (ص: ١٢٩).

(٢) منهاج السنة (٥/ ١١١).

(٣) مجموع الفتاوى (١١ / ١٥).

المسلمين»[1].

ويقول الحافظ ابن رجب: «أكثرُ الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا يقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟ لقد انغمس ذاك في محاسنهم وكثرة صوابهم وحسن مقاصدهم ونصرهم للدين، والانتصاب للتنقيب عن زلاتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا، ولاسيما في فضول المسائل التي لا يضر فيها الخطأ، ولا ينفع فيها كشف خطئهم وبيانه»[2].

ويقول الإمام الذهبي: «ولو أنا كلَّما ما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له قمنا عليه وبدَّعناه وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[3].

ويقول الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن النصح لعلماء المسلمين أن لا يتتبع الإنسان عوراتهم وزلاتهم وما يخطئون فيه، لأنهم غير معصومين؛ قد يزلون وقد يخطئون، وكل بني آدم خطاء، ولا سيما من يَتلقى العلم فإنه يجب أن يكون أبلغ الناس في تحمل الأخطاء التي يخطئ بها شيخه وينبهه عليها..» إلى أن قال: «....إن الذين يلتقطون زلات العلماء ليشيعوها ليسوا مسيئين للعلماء شخصيًّا وحسب، بل مسيئون للعلماء شخصيًّا، ومسيئون إلى العلم الذي يحملونه، ومسيئون إلى الشريعة التي تُتلقى من جهتهم، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم، وإذا اطلعوا على عوراتهم ـ قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض ـ فإنه تقل ثقته بما عنده من العلم، فيكون هذا جناية على الشرع الذي يحملونه من سنة الرسول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ»[4].

فتقرر بهذا أن مسلك العلماء مع أهل السنة المشتغلين بالعلم هو تجنب زلاتهم وعدم متابعتهم فيها، وأنهم مع هذا لا يرون تتبع هذه الزلات وإشهارها وتنقص أصحابها؛ بدعوى الرد عليها.

والشيخ عبيد ـ عفا الله عنه ـ سلك هذا المسلك الذي حذر منه العلماء وذلك بتتبع ما ظنَّ أنه زلَّات وأخطاء، مع أنه من حيث الواقع ليس كذلك ـ كما سيأتي بيان ذلك في الرد المفصل ـ وذلك أن هذه

---

(١) إعلام الموقعين(٣/ ٢٣٣)

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٦٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠).

(٤) شرح رياض الصالحين (٢/ ٣٩٣-٣٩٥).

العبارات الخمس التي أوردها منتزعة من بطون الكتب، ومن بعض الأشرطة القديمة، بحيث يُقطع بأنه لا يمكن التنبُّه لها إلا بتتبع دقيق للبحث عنها.

وذلك أن العبارة الأولى التي ذكرها منتزعة من شريط قديم جدًّا كان في التنبيه على بعض مسائل الهجر والتبديع، وقد انتفع به كثير من طلاب العلم، وهو بعنوان: «القول البديع في مسائل الهجر والتبديع».

والعبارة الثانية: أخذها من رسالة النصيحة وقد كتبتها بتاريخ (٨/ ١٠/ ١٤٢٤هـ).

والعبارة الثالثة: منتَزعة من بعض كلامي في المحاضرات، ولم أقف إلى الآن على موطنها ـ وإن كنت أعلم أنها من كلامي ـ.

والعبارة الرابعة: مأخوذة من كتابي: «تأصيل المسائل» وقد مضى على تأليفه ما يزيد على سنة ونصف.

والعبارة الخامسة: منتَزعة من شريط يتضمن إجابة لي شفهية عن سؤال من أحد الطلبة، ولم يكن هذا التسجيل بإذني، وإنما كان بعد خروجي من أحد الدروس في مسجد ذي النورين، وفي طريقي إلى المسجد النبوي، مع ما حصل فيه من بتر، وهذا التسجيل قديم أيضًا وهو الذي كتبت في رد الشبه المثارَة حوله كتاب: «تأصيل المسائل المستشكلة من جواب السائل».

وبهذا يتبين خطأ الشيخ في هذا المسلك الذي سلكه، بل وقوعه في ما حذر منه العلماءُ أشدَّ تحذير، وهذا التحذير منهم رَحِمَهُمُاللَّهُ في النهي عن تتبع زلَّات العلماء والأخطاء التي لا ريب فيها، فكيف بتتبع ما لا خطأ فيه وجمعه من كتب وأشرطة مضى عليها سنوات عديدة!

وهاهنا مسألة ينبغي التنبيه عليها؛ وهي أن الذي يُمنع هو تتبع زلات العلماء وطلاب العلم من أهل السنة، وإفرادها بالمصنفات مع النشر والتشهير والتحذير، وأما التنبيه على أخطاء العلماء؛ فإن هذا لا يُمنع منه، بل هو مقتضى النصح للمسلمين، ولكن لا يكون بتلك الطريقة السابقة، وإنما ينبه على الخطأ في موطنه عند قراءة الكتاب، أو عند مناسبة ذكر المسألة أو السؤال عنها، مع حفظ مقام المتكلِّم إن كان من أهل السنة.

الوجه الثاني: أن الشيخ مع سلوكه هذا المسلك الخاطئ في التحذير مما ظن أنه خطأ، لم يقتصر على التنبيه على الخطأ، مع ذكر الدليل وأقوال أهل العلم المؤيِّدة لما ذهب إليه، بل تجاوز إلى تنقص من ينتقد كلامه، وذلك بعدة أساليب، منها:

١) **الغمز بالتضليل،** كما في قوله ص(١٤): «وأقول لك صراحة: لو قلت بعض أقوالك الخمسة؛ التي ثبتت لدينا عنك ـ وأمثالها كثير ـ لضللت وما أنا من المهتدين».

٢) **التجهيل بل الاتهام بالجهل المركب،** كما في قوله (ص: ١٤): «لو كنت يا بنيّ ذا بصر وفقه بأحوال هذا الذي لا يبدع الجهم وأمثاله؛ لتبين لك أنه أحد رجلين ...»، وقوله كما في (ص: ٨): «هل أنت متأكد مما تقول يا شيخ إبراهيم، أم كان منك ظنًّا وحدسًا»، وكذا تعريضه بالجهل المركب في استشهاده بالبيت، كما في (ص: ١٤):

فـإن كنـت لا تـدري فتلـك مصـيبةٌ

وإن كنـــت تـــدري فالمصـــيبة أعظـــم

وهذا مخالفٌ للرفق بالمخالف، ومنفِّرٌ من قبول الحق، وقد أمر الله ﷻ نبيه ﷺ بمجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن فقال عز من قائل: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾[١]، وقال تعالى آمرًا نبيه ﷺ في محاجة المنافقين: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴾[٢]، فإذا كان هذا توجيه الله لنبيه في دعوة الكفار والمنافقين، فكيف بمخاطبة المسلمين؟! وكيف إن كانوا من أهل السنة المشتغلين بالتعليم والدعوة؟! أفليس من الأولى الرفق بهم؟! بخاصة ممن وصف نفسه بالمحب الرفيق؟!

٣) **الاتهام بالتدليس والتلبيس،** كما في قوله (ص: ٨): «ما أفادته عبارتك أنه لم يبدعهم أحد من الأئمة مجازفةٌ منك ومخاطرة، لا سيما وأنك متخصص وأستاذ في العقيدة بالجامعة الإسلامية حرسها الله، لأنه في الغاية من التدليس والتلبيس وكنا نربأ بك عن ذلك».

٤) **الاتهام بالمجازفة وعدم التروي،** كما في قوله (ص: ١٤): «فهل تنبهت لذلك، أم كنت ترمي الكلام جزافًا بغير روية».

٥) **الاتهام بالشذوذ عن منهج السلف ومخالفة أهل العلم،** ومن ذلك قوله كما في (ص: ١): «فاستغربت تلك المقالات والعبارات واستنكرتها، لأنها شاذةٌ عن مسلك السلف الصالحين، مجانبةٌ لما ألفناه وتعودناه من تقريرات أئمة العلم والدين».

---

(١) النحل: ١٢٥.

(٢) النساء: ٦٣.

٦) **الاحتقار والاستصغار حتى في السن**، إذ تكرر منه في كتابته كثيرًا المخاطبة بقوله: «يا بنيَّ» كما في (ص: ٩) إذ يقول: «أما تعلم يا بنيَّ أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة؛ قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنِحلة ضالة»، وكذا في (ص: ١٤) إذ يقول: «لو كنت يا بنيَّ ذا بصر وفقه بأحوال هذا الذي لا يبدع الجهم وأمثاله؛ لتبين لك أنه أحد رجلين: رجل جاهل، أو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، ورجل صاحب هوى مَشربه مَشرب الجهم وأمثاله من أهل الزندقة والإلحاد، وسواء كان هذا أو ذاك فتسويغ أخذ العلم عنه غش وخيانة، فتفطن!».

وكذا في (ص: ١٤) حيث يقول: «فأخشى يا بنيَّ أنك من حيث لا تدري وقعت في شراك قاعدة المعذرة والتعاون، أو قاعدة كل مجتهد مصيب».

الوجه الثالث: أن هذا المسلك الذي سلكه الشيخ في هذه الكتابة، هل هو منهج متبع له في كتب أهل السنة وأشرطتهم التي لم تسلم من أخطاء وزلات؟! فإن أجاب بنعم فأين هذه الردود في تتبع كل هذه الأخطاء والتحذير منها ديانة.

وإن قال لم أقف على شيء من الأخطاء لأهل السنة في كتاب ولا شريط؛ فهذا إنكار للواقع المشاهد عند عامة أهل العلم، بل إن بعض هذه الأخطاء لربما صدرت ممن هو أقرب إليه من غيره، وأكثر به صلة وألصق به مسلكًا ومنهجًا.

الوجه الرابع: أن الشيخ نفسه قد وقع في أخطاء كبيرة ومخالفة لإجماع أهل السنة، ولن أوردها من كلام مرتجل كما فعل في بعض ما انتقد من كلامي؛ وذلك بالتنقيب عما جاء في الأشرطة الصوتية، وإنما هي مما جاء في الكتب المطبوعة، وهذا مما يدل على أنها مقررة عند الشيخ، وليست هي من قبيل سبق اللسان.

وليعلم أن إيرادي لهذه المسائل التي أخطأ فيها الشيخ ليس من باب مجاراته في التنقيب عن الأخطاء ـ فمعاذ الله أن نسلك هذا المسلك ـ ولا مجازاته بمثل صنيعه؛ فليس المقام مقام معاقبة، ولكن من باب التذكير له ولغيره ممن يسلك مسلكه في تتبع زلات أهل العلم؛ ليعلم أنه كما للناس أخطاء وزلات فله مثلها، وذلك أن بعض الناس لا ينتفع بالنصح حتى يعامل بنظير فعله، فعند ذلك يدرك خطأه ويتعظ، ولذا قيل: السعيد من وُعظ بغيره، والشقيُّ من وُعظ بنفسه[1].

---

(١) يروى هذا المثل عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم (٣/ ١٦٨).

وها هي ذي نماذج من هذه المسائل.

المسألة الأولى: عده الظالم لنفسه من أولياء الله على وجه الإطلاق.

قال في كتاب: «تنبيه ذوي العقول السليمة»: «والأولياء ثلاث طبقات: الطبقة الأولى: السابق في الخيرات بإذن الله، الطبقة الثانية: المقتصد، الطبقة الثالثة: الظالم لنفسه، هذه الطبقات الثلاث انتظمتها آية من سورة فاطر، وهي ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾[1].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول تعالى: ثم جعلنا القائمين بالكتاب العظيم المصدق لما بين يديه من الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وهم هذه الأمة، ثم قسمهم إلى ثلاثة أنواع، فقال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾ وهو المفرِّط في فعل بعض الواجبات المرتكب لبعض المحرمات....»[2]

فعدُّه الظالمَ لنفسه من طبقات الأولياء على وجه الإطلاق مخالفٌ لما عليه المحققون من أهل العلم، الذين ذكروا أن الأولياء على طبقتين سابق ومقتصد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقرآن بين أن السعداء أهل الجنة، وهم أولياء الله نوعان: أبرار مقتصدون، ومقربون سابقون؛ فالدرجة الأولى تحصل بالعدل: وهي أداء الواجبات وترك المحرمات، والثانية لا تحصل إلا بالفضل: وهو أداء الواجبات والمستحبات، وترك المحرمات والمكروهات»[3].

وقال في كتاب: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: «فصل وأولياء الله على طبقتين: سابقون مقربون، وأصحاب يمين مقتصدون، وذكرهم الله في عدة مواضع من كتابه العزيز»[4].

وقال في موطن آخر: «وأولياء الله نوعان: مقرَّبون سابقون، ومقتصدون أبرار أصحاب يمين»[5].

وبهذا يتبين مخالفة ما ذكره الشيخ عبيد لما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في أكثر من موطن من كتبه، وهو أن الأولياء على طبقتين، ولا يدخل فيهما الظالم لنفسه، وهذا الذي تقتضيه الأدلة؛ فإن أولياء الله

---

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) تنبيه ذوي العقول السليمة إلى الفوائد المستنبطة من الستة الأصول العظيمة (ص: ٦٧-٦٨).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥ / ٥٩).

(٤) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ٢٩).

(٥) جامع المسائل (١ / ٦٨).

مقطوع بنجاتهم ودخولهم الجنة ابتداءً، ولذا قال الله ﷻ فيهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[1].

وأهل السنة مختلفون في الظالم لنفسه المذكور في: «آية فاطر» التي أوردها الشيخ، فمنهم من ذهب إلى أنهم كفار، ومنهم من ذهب إلى أنهم من عصاة المسلمين، وقد نقل الخلاف في هذا أئمة التفسير كالطبري، وابن كثير، وقد نبه عليه الشيخ حافظ الحكمي في: «معارج القبول» ـ على ما سيأتي نقله بنصه ـ.

فعلى كلا القولين؛ فالظالم لنفسه ليس من أولياء الله.

أما الكافر فظاهر، وأما عصاة المسلمين، فإنه وإن كان لهم من أصل الولاية بقدر ما لديهم من الطاعة، إلا أنهم لا يستحقون الاسم المطلق من الولاية، وبحثُنا في الاسم المطلق لا مطلق الاسم.

ولهذا نص العلماء على أن الظالم لنفسه بارتكاب المعاصي، ليس ممن يقطع بدخوله الجنة ابتداءً، وإنما هو من أهل الوعيد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه»[2].

وقال شارح الطحاوية: «والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد»[3].

وقال الشيخ حافظ الحكمي: «فقسَّم تعالى الناجين منهم إلى مقتصدين، وهم الأبرار أصحاب اليمين الذين اقتصروا على التزام الواجبات واجتناب المحرمات، فلم يزيدوا على ذلك ولم ينقصوا منه.

وإلى سابق بالخيرات، وهم المقربون الذين تقربوا إليه بالنوافل بعد الفرائض وتركوا ما لا بأس به خوفًا مما به بأس، وما زالوا يتقربون إلى الله تعالى بذلك حتى كان سمعهم الذي يسمعون به وبصرهم الذي يبصرون به إلى آخر معنى الحديث السابق، فبه يسمعون وبه يبصرون وبه يبطشون وبه يمشون وبه ينطقون وبه يعقلون، يسبحون الليل والنهار لا يفترون.

---

(١) يونس: ٦٢.

(٢) الإيمان (ص: ١١).

(٣) شرح الطحاوية (ص: ٣٣١).

وأما الظالم لنفسه ففي المراد به عن السلف الصالح قولان:

أحدهما: أن المراد به الكافر؛......

والقول الثاني: أن المراد به عصاة الموحدين فإنهم ظالمون لأنفسهم، ولكن ظلم دون ظلم، لا يخرج من الدين ولا يخلد في النار»[1].

وبهذا يتبين خطأ الشيخ في عده الظالم لنفسه من طبقة أولياء الله، ومخالفته لمدلولات النصوص وقواعد وأصول أهل السنة؛ ولما عليه الأئمة المحققون في أبواب الاعتقاد والتفسير.

هذا بالإضافة لما يترتب على قوله هذا من لوازم فاسدة، ومن ذلك أن هذه الطبقة من الأولياء بحسب تقرير الشيخ، وهم الظالمون لأنفسهم بارتكاب الذنوب والفواحش، إما أن يقال: إنهم تحت المشيئة، فإن شاء الله غفر لهم، وإن شاء عذبهم، بل إن بعضهم يدخل النار، كما دلت النصوص على دخول طائفة من عصاة المؤمنين النار، ثم خروجهم منها، فيكون هذا معارض لقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[2].

وذلك أن هؤلاء الأولياء موعودون بأنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأنهم مبشرون في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وموصوفون بأنهم أهل الفوز العظيم، ثم يتأكد هذا الوعد من رب العالمين بقوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾، ولو كان أولئك العصاة من أهل الولاية المطلقة؛ لكانت هذه الآية مبطلة لنصوص الوعيد في حق العصاة، ولأصل أهل السنة المجمع عليه بينهم أن أصحاب المعاصي تحت مشيئة الله إن شاء غفر لهم، وإن شاء عذبهم.

وإما أن يقال على التقدير الثاني أن الظالمين لأنفسهم بارتكاب الكبائر والفواحش يدخلون الجنة ابتداءً؛ إذ هم من الأولياء الموعودين بما تقدم ذكره في الآيات السابقات، وهذا هو حقيقة قول غلاة المرجئة أن عصاة المؤمنين في الجنة، مع ما في هذا من هدم للدين بإعطاء أهل الكبائر هذا الاسم الشريف وهو «الولاية»، ودعوى دخولهم الجنة ابتداءً من غير ضرر يلحقهم في الدنيا والآخرة بما اقترفوا من الذنوب.

---

(١) معارج القبول (٣/ ١٠٠٨).

(٢) يونس: ٦٢ – ٦٤.

وأصل شبهة الشيخ في هذا ـ فيما يظهر ـ، هو ظنه مرادفة «الاصطفاء» المذكور في آية فاطر «للولاية»، وأن المصطفين كلهم من الأولياء، والصحيح هو التفريق بينهما، فالولاية أخص من الاصطفاء، فكل ولي مصطفى، وليس كل مصطفى وليًّا، إذ الاصطفاء المذكور هو اصطفائهم لأصل الدين، فيكون في معنى الإسلام، ولهذا عد العلماء المراتب المذكورة في آية فاطر أنها مراتب المسلمين، وصرحوا بأنها هي المراتب المذكورة في حديث جبريل، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «فقد قسَّم سبحانه الأمة التي أورثها الكتاب واصطفاها ثلاثة أصناف: ظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الطبقات الثلاث المذكورة في حديث جبريل: الإسلام والإيمان و الإحسان»[(١)].

المسألة الثانية: نفيه الدين عمن قصر في مراتب الدين الثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

قال في كتابه: «إتحاف العقول»: «فمراتب الدين ثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان، وهذا مستنبط من قوله ﷺ في حديث جبريل المشهور: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».

وكانت أسئلة جبريل ﷺ لمحمد ﷺ عن هذه الثلاث، فعد النبي ﷺ ذلك الدين، والقول ما قال الله ورسوله، فلا دين حتى تكتمل هذه المراتب عند العبد»[(٢)].

فقوله: «فلا دين حتى تكتمل هذه المراتب عند العبد» نفي للدين إلا باكتمال هذه المراتب، وهذا غير صحيح، بل باطل، فإن نفي الدين هنا موهم لنفي أصله في حق من لم يحقق هذه المراتب مثل نفي الإسلام، وذلك أن الدين هو الإسلام، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[(٣)]. وهذا يستوجب تكفير الأمة إلا من رحم الله؛ لضعف الكثير منهم عن تحقيق هذه المراتب، ولكن لو وسَّعنا العذر للشيخ، وأحسنَّا الظن به ـ ولم أسلك مسلكه في التشديد في عدم التسامح في الإطلاقات، بل تحميلها مالا تحتمل وبناء النقد على ذلك ـ لقلنا لعل الشيخ لم يقصد نفي الأصل، وإنما أراد نفي الكمال.

فيكون للكلام تقديران:

أحدهما: أن المراد بالنفي، نفي أصل الدين فيكون التقدير لا دين ـ باعتبار الأصل ـ عند من لم

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٨٥).

(٢) إتحاف العقول بشرح الثلاثة الأصول (ص: ٩٦).

(٣) آل عمران: ١٩.

يكمل مراتب الدين الثلاث، وهذا باطل لا يخفى بطلانه على من له أدنى تأمل، وذلك أن هذه المراتب الثلاث مشتملة على كل ما هو مشروع لهذه الأمة، والمشروع على مرتبتين واجب ومستحب، والمستحب لا يكفر بتركه، بل ولا يؤثم عليه بإجماع أهل السنة، وهذا ظاهر بيِّن.

وأما الواجبات فهم مجمعون أيضًا على عدم التكفير بترك شيء منها لمعتقد وجوبها بعد تحقيق أركان الإسلام.

قال ابن رجب بعد نقله إجماع أهل السنة على التكفير بترك الشهادتين واختلافهم في التكفير بترك المباني الأربعة بعدها: «فأما بقية خصال الإسلام والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة، وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع»(١).

وقال أيضًا: «فسائر خصال الإسلام الزائدة على أركانه الخمسة ودعائمه، إذا زال منها شيء؛ نقص البنيان ولم ينهدم أصل البنيان بذلك النقص»(٢).

وبهذا يتبين بطلان نفي أصل الدين في حق من لم يكمل هذه المراتب، إذ كمال هذه المراتب يشتمل على كثير من الشعب المستحبة والواجبة المجمع على عدم التكفير بتركها.

وأما على التقدير الآخر، وهو أن المقصود بالنفي نفي الكمال، فهذا أيضًا غير صحيح سواء كان القصد هو نفي الكمال الواجب أو المستحب.

أما نفي الكمال الواجب فلا يصح عمن لم يحقق مراتب الدين الثلاث على وجه الكمال، فإن هذه المراتب كما تقدم مشتملة على كل المشروع بمرتبتيه الواجب والمستحب، ولو لم يأت العبد بشيء من المستحبات، فلا يصح نفي الإيمان عنه؛ إذ الشعب المستحبة لا تدخل في مسمى الإيمان الواجب الذي ينفى الإيمان بترك شيءٍ منه.

وكذا لا يصح نفي الإيمان عمن لم يكمل مراتب الدين الثلاث، بقصد نفي الإيمان المستحب؛ لأن الإيمان لا ينفى على ترك مستحب، ولكن قد يعبر عمن قصر في الكمال المستحب بأنه مقصرٌ في ذلك، لا أن ينفى عنه الإيمان بهذا القصد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والشارع ﷺ لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب، لكن لترك

---

(١) فتح الباري لابن رجب (١ / ٢٦).

(٢) المصدر نفسه (١ / ٢٧).

واجب؛ بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه؛ لا بانتفاء ما يستحب في ذلك.

ولفظ الكمال والتمام: قد يراد به الكمال الواجب والكمال المستحب؛ كما يقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم: إلى كامل ومجزئ، فإذا قال النبي ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، و«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، ونحو ذلك كان لانتفاء بعض ما يجب فيه؛ لا لانتفاء الكمال المستحب»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه لا ينفي مسمى الاسم إلا لانتفاء بعض ما يجب في ذلك؛ لا لانتفاء بعض مستحباته، فيفيد هذا الكلام أن من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الإيمان الواجب إلا به، وإن كان معه بعض الإيمان؛ فإن الإيمان يتبعض ويتفاضل، كما قال ﷺ: «يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان». والمقصود هنا أن نفي الإيمان والجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون إلا عن كبيرة، أما الصغائر فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجردها، فيعرف أن هذا النفي لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة»[2].

وبهذا يتبين أنه لا يصح نفي الدين عمن لم يحقق المراتب الثلاث بتمامها، سواء قصد بذلك نفي الأصل أو الكمال بمرتبتيه الواجب والمستحب.

وهذه التقديرات إنما ذكرتها لبيان أن هذا الإطلاق لا يصح بأي وجه من الوجوه، مع أنه لو صح في بعضها؛ فإن المتكلم مؤاخذ بإطلاق الحكم دون تفصيل، وهو الذي يشدد في عدم التفصيل، بل يعد الإجمال من التلبيس والتدليس كما جاء في كتابته في أكثر من موطن.

ومن الملاحظ من مقارنة هذه المسألة بسابقتها، أن الشيخ في المسألة الأولى يثبت الولاية للظالم لنفسه، وهو المقصر بترك الواجبات وارتكاب المعاصي بما في ذلك الكبائر والفواحش، وهذا جنوح للتهاون والتقصير الذي قد يرجع إلى شبهة المرجئة.

وفي المسألة الثانية ينفي الدين عمن لم يكمّل مراتب الدين الثلاث بما في ذلك الشعب المستحبة، وهذا جنوح للتشديد والغلو الذي قد يرجع إلى شبهة الوعيدية.

على أن إرجاعي هاتين المقالتين لشبهتي المرجئة والوعيدية هو من باب تقرير الحكم المطلق، وإن كنت لا أتهم المتكلِّم في نفسه بهاتين البدعتين، ولا أشدد عليه تشديدَه على إخوانه بتنزيل الأحكام

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٧).

(٢) المصدر نفسه (١١/ ٦٥٤).

عليهم بمجرد الأخطاء دون أن يلتمس الأعذار لأخطائهم؛ كأن يكون مرجع الخطأ إلى إطلاق لم يتنبه المتكلم لمدلوله، أو لتأويل سائغٍ يمنع من الحكم عليه ببدعة أو تأثيم.

وأنا أسلك مع الشيخ مسلك أهل السنة مع المخالفين لهم في الاجتهاد من إخوانهم، فلا أبدع ولا أضلل مخالفًا لي من أهل السنة لخطئه في الاجتهاد، وإن سلك غير هذا المسلك في معاملته لي، بل أعدل فيه ابتغاء ثواب العدل من الله، وحسن عاقبته في الدنيا والآخرة، وأبرأ إلى الله من ظلمه ورميه بما ليس فيه خشية عقاب الله، وسوء عاقبة الظلم في الدنيا والآخرة.

المسألة الثالثة: حكمه بأن المسلمين لم يجتمعوا إلا على لا إله إلا الله لفظًا دون المعنى والعمل.

يقول في كتابه «تنبيه ذوي العقول السليمة» في سياق نقده لقاعدة المعذرة والتعاون: «لو غربلت المسلمين غربلة ونخلتهم نخلًا؛ لوجدت أنهم لم يجتمعوا إلا على لفظ لا إله إلا الله محمد رسول الله، يعني لو عملت منظارًا صحيحًا لواقع المسلمين لوجدتهم فقط مجتمعين على ماذا؟ لوجدتهم مجتمعين على لا إله إلا اله لفظًا دون المعنى والعمل، فمنهم القبوري وفيهم الرافضي، منهم الصوفي الحلولي إلى غير ذلك، فإذًا على هذه المقولة الخبيثة يكفي قول لا إله إلا الله محمد رسول الله، فالصوفي الحلولي الذي يقول: «ما في الجبة إلا الله».

والـــرب عبـــد والعبـــد رب   ليـــت شـــعري مـــن المكلـــف

وكذا الرافضي والقبوري على حد سواء لا فرق بينهم وبين المسلم السني خالص التوحيد، لأن الكل مجمعون على قول لا إله إلا الله لفظًا»[(١)].

فقول الشيخ هنا: «غربلت المسلمين» ... الخ فيه وصف الشيخ للمسلمين بأنهم مجتمعون على لا إله إلا الله لفظًا دون المعنى والعمل، وهذا مشكل، وذلك أن هؤلاء الذين وصفهم بأنهم مسلمون إما أن يكونوا مسلمين بحق؛ فكيف يتصور أنهم لم يبق لهم من الإسلام إلا قول لإله إلا الله لفظًا مجردًا عن فهم المعنى والعمل بمقتضاه؟

فإن هذا طعن في المسلمين، بل يقتضي تكفيرهم بهذا، لأنه من المعلوم لدى العلماء أن من قال: لا إله إلا الله لفظًا ولم يعمل بمقتضاها، فإن هذا ليس بمسلم.

---

(١) تنبيه ذوي العقول السليمة (ص: ٨٠).

يقول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «ليس المراد بقول لا إله إلا الله قولها باللسان مع الجهل بمعناها وترك العمل بمقتضاها، فإن المنافقين يقولونها وهم تحت الكفار في الدرك الأسفل من النار، مع أنهم يصلون ويتصدقون، ولكن المراد بقولها مع معرفة القلب لمعناها ومحبته لها، ومحبة أهلها وبغض من خالفها ومعاداته»[1].

وإذا كان الشيخ ينزل هذا الوصف على المسلمين بحق، فهذا شبيه بقول سيد قطب: «فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد، وإلى جور الأديان، ونكصت عن: لا إله إلا الله.. البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمات «لا إله إل الله» بلا مدلول ولا واقع...، وهؤلاء أثقل إثما وأشد عذابًا يوم القيامة؛ لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد من بعد ما تبين لهم الهدى، ومن بعد أن كانوا في دين الله» [2].

وأما إذا كان هذا الوصف لا يراد به المسلمون المستقيمون على الإسلام، وإنما يراد أولئك الذين يقولون لا إله إلا الله من غير عمل بمقتضاها، بل ليس لهم إلا مجرد التلفظ بـ«لا إله إلا الله» مجردًا عن الفهم لمعناها والعمل بمدلولها؛ فكيف يسمي هؤلاء مسلمين، ولو أنه وصفهم بـ«المنتسبين إلى الإسلام» لزال اللبس، وأما وصفهم بأنهم مسلمون مع كونهم ليس لهم من الدين إلا مجرد التلفظ بالشهادتين دون فهم لمعناها أو عمل بمقتضاها؛ فهذا لا يستقيم مطلقًا مع مدلولات النصوص وكلام أهل العلم.

المسألة الرابعة: دعوى الترادف بين حقيقة المحبة لله، وحقيقة الإيمان.

يقول الشيخ في تفسير قوله تعالى﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾[3]:«يحبونه: هذه المحبة محبة العباد لله قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، إذا هي الإيمان؛ يقولون بألسنتهم، ويعملون بجوارحهم، ويعتقدون ذلك بقلوبهم»[4].

تعريف الشيخ هنا للمحبة بأنها «قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح»، ثم تأكيده بأنها

---

(١) مجموعة التوحيد (ص: ١٠٨).

(٢) معالم في الطريق (ص: ١٥٨).

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) تنبيه ذوي العقول (ص: ٦٥).

«هي الإيمان» هو من أعجب ما قيل في تعريف المحبة، وهذا يقتضي أن محبة العباد لله مرادفة للإيمان من كل وجه، بل هذا صريح كلام الشيخ، وهذا باطل فالمحبة شعبة قلبية، نعم لها لوازم تظهر على اللسان والجوارح ولكن ليس قول اللسان وعمل الجوارح داخل في مسماها، بل هو مستلزم لتحقيقها.

ومحبة العباد لله شعبةٌ عظيمة من شعب الإيمان، بل عليها مدار الإيمان، ولهذا ينتفي الإيمان الواجب بانتفائها، بل لا يبقى للإيمان أصل بذهابها من القلب، وهذا بخلاف الإيمان فإن له شعبًا لا ينتفي الإيمان بانتفاء بعضها كالشعب المستحبة، بل لا ينفى أصل الإيمان بانتفاء بعض الشعب الواجبة، كالشعب الواجبة بعد أركان الإسلام، فإذا فرَّط المسلم في شيء منها فإنه لا يُنفى عنه أصل الإيمان، بل يقال هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو مؤمن ناقص الإيمان.

المسألة الخامسة: دعوى رفع بعض الأنبياء إلى السماء كموسى وآدم وإبراهيم ويحيى.

قال الشيخ في «إتحاف ذوي العقول»: «حتى الساعة لا نعلم أن نبيًّا من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عُرج به إلى السماء كما عرج برسول الله ﷺ، ـ أي: عرج به العروج الذي جاوز فيه سدرة المنتهى ـ نعم رفع الله جماعة من الأنبياء إليه، منهم عيسى هذا مرفوع وهو حي، وسينزل آخر الزمن وسيحكم بشريعة محمد ﷺ ويقتل المسيح الدجال، وموسى، وقبله آدم، وإبراهيم، وكذلك هارون بعد موسى، ويحيى، هؤلاء رفعوا إلى السماء لكن الظاهر أنه بعد موتهم، لأن النبي ﷺ لقيهم في السماء»[(١)].

فقوله: «رفع الله جماعة من الأنبياء»، ثم ذكر آدم وإبراهيم وموسى وهارون ويحيى، هذا باطل؛ فإنه لم يقل أحد من السلف ولا من الأئمة بعدهم أن هؤلاء الأنبياء رفعوا بأبدانهم إلى السماء سواء في حياتهم أو بعد موتهم، وإنما الثابت هو رفع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ حيًّا كما دل عليه قوله تعالى ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[(٢)].

وكذا اخُتلف في رفع إدريس عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى السماء للاختلاف في معنى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾[(٣)]، فقيل رفع إلى مكان ذي علو وارتفاع، وقيل رفع إلى السماء، ثم اخُتلف في ذلك فقيل: إلى

(١) اتحاف ذوي العقول (ص: ١٣٥).

(٢) النساء: ١٥٨.

(٣) مريم: ٥٧.

الرابعة، وقيل إلى السادسة، ذكر هذا الطبري وغيره[1].

وعلى هذا فالعروج إلى السماء لم يثبت إلا لنبينا ﷺ؛ فإنه عرج به ثم أهبط إلى الأرض، وكذا عيسى فإن رفعه ثابت وهو الآن في السماء، وسيهبط إلى الأرض في آخر الزمان، وأما إدريس فمختلف في رفعه إلى السماء، وأما عدا هؤلاء من الأنبياء كالذين سماهم الشيخ، فلم يثبت رفع أحد منهم إلى السماء لا في حياته ولا بعد موته.

وشبهة الشيخ عبيد فيما قرره ظنه أن رؤية النبي ﷺ لهؤلاء الأنبياء ليلة المعراج، أنها دليل على رفعهم بأبدانهم، وهذا ظن خاطئ وتقرير باطل لم يسبق إليه، وإنما الصحيح أنه رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم، وأما الأبدان نفسها فهي مُنعَّمةٌ في الأرض وقد حرمها الله على الأرض.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية: «عن هذه الأحاديث: أن النبي ﷺ رأى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وهو يصلي في قبره، ورآه وهو يطوف بالبيت ورآه في السماء، وكذلك بعض الأنبياء، وهل إذا مات أحد يبقى له عمل، والحديث أنه ينقطع عمله؟ وهل ينتفع بهذه الصلاة والطواف؟ وهل رأى الأنبياء بأجسادهم في هذه الأماكن أم بأرواحهم؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين، أما رؤيا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في الطواف، فهذا كان رؤيا منام لم يكن ليلة المعراج، كذلك جاء مفسرًا، كما رأى المسيح أيضًا ورأى الدجال، وأما رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء لما رأى آدم في السماء الدنيا، ورأى يحيى وعيسى في السماء الثانية، ويوسف في الثالثة، وإدريس في الرابعة، وهارون في الخامسة، وموسى في السادسة، وإبراهيم في السابعة ـ أو بالعكس ـ فهذا رأى أرواحهم مصورة في صور أبدانهم، وقد قال بعض الناس: لعله رأى نفس الأجساد المدفونة في القبور؛ وهذا ليس بشيء.

لكن عيسى صعد إلى السماء بروحه وجسده، وكذلك قد قيل في إدريس، وأما إبراهيم وموسى وغيرهما فهم مدفونون في الأرض»[2].

وبهذا يتبين شذوذ الشيخ في هذه المسألة ومخالفته للأدلة وللإجماع، وإذا كان شيخ الإسلام قد أنكر قول من قال إن النبي ﷺ رأى أبدان الأنبياء في الأرض وقال ليس بشيء؛ فما قرره الشيخ هنا هو أبعد

---

(١)انظر: تفسير الطبري (١٨ / ٢١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ٣٢٨).

من هذا القول، بل لم يعرف قائل به قبله، وهو يستلزم لوازم خطيرة، وهي أن هؤلاء الأنبياء بعثوا بعد موتهم، لأن إعادة أرواحهم إلى أبدانهم، ثم لُقيا النبي ﷺ لهم ومخاطبته إياهم يقتضي البعث.

ثم هذا يستلزم أيضا موتًا آخر يموتونه لأنه ثبت أنهم يبعثون يوم القيامة، وأن أول من يبعث نبينا ﷺ لما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُخيِّروا بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشقُّ عنه الأرض، فإذا أنا بموسى آخذٌ بقائمةٍ من قوائم العرش، فلا أدري أكان فيمن صعق أم حوسب بصعقة الأولى»[1].

وقال ابن كثير: «لرسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمًا تشريفات يوم القيامة لا يشركه فيها أحد، وتشريفات لا يساويه فيها أحد؛ فهو أول من تنشق عنه الأرض»[2].

المسألة السادسة: تصويب عبارة: يقبل الحق ممن جاء به ولو كان من الشيطان.

جاء في كتاب: «ضوابط معاملة السني للبدعي» والذي تضمن إجابات من الشيخ عبيد على بعض الأسئلة: «السؤال السادس: هل القول الآتي صحيح مع زيادة البيان منكم جزاكم الله خيرًا، آمين.

الكلام هو: «الحق يقبل من أي قائل به، والباطل يرد على أي قائل به فلو قال المبتدع بل حتى الشيطان والكافر كلمة الحق فإنها تقبل منه، ويقر عليها مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾[3] ولكن لا يجوز التلقي على المبتدع وطلب الحق منه كما هو منهج السلف الصالح وإنما يطلب الحق من أهل الحق العاملين به وهم علماء أهل السنة لا غير». انتهى الكلام بارك الله في علمكم آمين؟».

فأجاب الشيخ بما نصه: «هذه القاعدة صحيحة إن شاء الله، فالحق يقبل ممن جاء به، ولكن ليس كل من أصاب الحق هو إمامًا في الحق، فالشيطان الذي علَّم أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آية الكرسي، النبي ﷺ قال: «صدقك وهو كذوب»، والحبر اليهودي الذي قال: «يا أبا القاسم، إنا نجد في التوراة أن الله يحمل السموات على أصبع...» الحديث، كان الرسول ﷺ يسبح يقول: «سبحان الله سبحان الله». ويضحك

(١) رواه البخاري (٣/ ١٢١)، برقم (٢٤١٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٥/ ١٠٤).

(٣) المائدة: ٨.

حتى بدت أنيابه تصديقًا للحبر، يقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تصديقًا للحبر، فقائل الحق يصدق، لكن من قال الحق هو عندنا، أو القائلون بالحق أقسام:

- منهم صاحب السنة الذي هو منا ونحن منه.
- ومنهم صاحب البدعة الكافر.
- ومنهم الكافر.

هذه القاعدة صحيحة ما دام كما بالقيد الذي ذكرت نقبل الحق ممن قاله، ولكن لا نأخذه إلا عن أهل السنة هذا صحيح.

وأنبه إلى أن البدعي الذي لا يدعو إلى بدعته لا مانع من الأخذ منه عند الحاجة، لا مانع من أخذ العلم منه عند الحاجة، معنى هذا: أننا إذا استغنينا بأهل السنة فلا نركن إلى أهل البدع، وإن كانوا لا يدعون إلى بدعهم. نعم.

ختم الله بالصالحات أعمالكم. آمين»[1].

ويلاحظ على إجابة الشيخ هنا عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: إقراره أن الحق يقبل من أي قائل به، حتى ولو كان الشيطان أو الكافر، وذلك لقول الشيخ عبيد: «هذه القاعدة صحيحة إن شاء الله فالحق يقبل ممن جاء به»، وهذا تقرير خطير مخالف للنصوص، بل مصادم لها، فقد تضمنت القاعدة المذكورة مقدمتين باطلتين، الأولى خبرية، والثانية إنشائية طلبية.

أما المقدمة الأولى، فمفادها أن الشيطان قد يأتي بالحق، وهذا باطل، وهو مخالف لما أخبر الله ﷻ عنه في كتابه من أن الشيطان إنما يدعو للكفر والشرك والضلال.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدۡعُواْ حِزۡبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[3].

---

(١) ضوابط معاملة السني والبدعي (ص: ١٨-١٩).

(٢) النور: ٢١.

(٣) فاطر: ٦.

وقال تعالى: ﴿ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًاۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[2].

ففي هذه الآيات القطع بأن الشيطان لا يأتي بالحق، بل يدعو إلى الباطل والضلال، وهذا كلام رب العالمين، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم إن الله أخبر عن حيَله وتلبيسه على الناس فيما يدعوهم إليه، وأن له حيلًا ومكرًا في دعوته للضلال والكفر.

ومن ذلك ما أخبر الله ﷻ به من تزيينه للباطل وإظهاره له بمظهر الحق كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[3].

ومن حيَله إزلاله للأبوين وإخراجهما من الجنة بمكره وخبثه، قال تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[4].

ومن أساليبه الوسوسة بالباطل، حتى يستقر في القلوب وتتشربه، ومن ذلك وسوسته للأبوين حتى أكلا من الشجرة التي نُهيا عنها.

قال تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾[5].

قال الإمام ابن القيم: «وأصل الوسوسة: الحركة أو الصوت الخفي الذي لا يُـحَسُّ فيحترزَ منه»[6].

---

(١) النساء: ١٢٠.

(٢) البقرة: ٢٦٨.

(٣) الأنفال: ٤٨.

(٤) البقرة: ٣٦.

(٥) الأعراف: ٢٠.

(٦) التفسير القيم (ص: ٦٦٣).

ومن حيله نزغه للناس، ونزغ الشيطان هو أدنى الوسوسة، كما ذكره الزجّاج[1].

قال تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾[2].

ودعوى أن الشيطان قد يأتي بالحق معارض لخبر الله ﷻ عنه في هذه الآيات المحكمات الدالة على دعوته إلى الضلال والفحشاء، وإلى ما يورد النار، وما أخبر به الحكيم العليم من حيله التي يصطاد بها الناس، من تزيين، ونزغ، وإزلال، ووسوسة، إلى غير ذلك من صور كيده ومكره.

والحق أن دعوى أن الشيطان قد يأتي بالحق، مخالف لهذه الآيات، بل وعامة النصوص الدالة على دعوة الشيطان للباطل لا للحق.

وأما المقدمة الثانية، وهي دعوى أن الحق يُقبل من الشيطان، فهذه دعوى باطلة معارضة ومشاقّة لما نهى الله ﷻ عنه من اتباع الشيطان في غير ما آية كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[3].

فيلاحظ أن هذه الآية تضمنت الرد على المقدمتين الباطلتين ففي قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[4] رد على دعوى قبول الحق منه، وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[5] رد على دعوى أنه قد يأتي بالحق.

ومن نهي الله ﷻ عن اتباع الشيطان قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّاۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[6].

ومن نهي الله ﷻ عن اتباع الشيطان قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم

(١) تفسير البغوي (٣/ ٣١٧).

(٢) الإسراء: ٥٣.

(٣) النور: ٢١.

(٤) النور: ٢١.

(٥) النور: ٢١.

(٦) فاطر: ٦.

﴿مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1].

وبهذا يتبين بطلان تلك القاعدة التي أقرها الشيخ عبيد ومصادمتها للنصوص، بل إنها تستلزم تكذيب رب العالمين، ولا يخفى خطورة ذلك على دين المسلم.

وأما قصة أبي هريرة مع الشيطان، وقول النبي ﷺ فيها: «صدقك وهو كذوب» فهذه حادثة عين وقد عرفنا صدقه بالوحي، وأما مع عدمه فلا يأمن الإنسان أن يكون ما أظهره الشيطان في قالب الحق هو من تزيينه للباطل، بل قول النبي ﷺ: «صدقك وهو كذوب»؛ يقتضي كذب الشيطان في غير تلك المسألة، فدل الحديث على ما دلت عليه الآيات بحمد الله فلا تعارض.

فهذه بعض المسائل التي أخطأ فيها الشيخ عبيد، وهي كما يرى القارئ مسائل عقدية قد خالف فيها الأدلة والإجماع، وهي مما جاء مسطورًا في كتبه، وليست من الكلام المرتجل، الذي قد يحمل على سبق اللسان.

ولعل في إيراد هذه النماذج عبرة له ولغيره ممن يسلك مسلكه في التنقيب عن أخطاء أهل العلم وطلابه، ثم يشنعون عليهم بذلك، بل يتمحّلون في التنقيب عن هذه الأخطاء، ويحملون الكلام مالا يحتمله من المعاني بغية التخطئة والتشنيع على صاحب الكلام.

فليعلموا أنه كما للناس أخطاء فلهم أخطاء، بل لربما تكلف أحدهم في البحث عن أخطاء غيره بينما أخطاؤه بادية من غير بحث عنها ولا تنقيب.

الوجه الخامس: أن الشيخ نفسه كان يقرر بعض هذه المسائل التي انتقدني فيها أو مثلها أو ما هو أبلغ منها، ومن الأمور العجيبة أن الشيخ - عفا الله عنه - حكم على نفسه بأنه لو قال بواحدة منها فهو ضالٌّ وما هو من المهتدين، وسيأتي التنبيه على هذه المسائل في مواطن ذكرها في الرد المفصل.

الوجه السادس: لم يوثق الشيخ العبارات التي نقلها عني وانتقدها من كلامي، ومقتضى الأمانة العلمية والقواعد المرعيَّة في مناهج البحث والتأليف، ـ خصوصًا في مقام الرد ـ الإحالة على مواطن النقل والتوثيق للكلام من مصادره، لتطمئن النفس لثبوته عمّن نُقل عنه.

(١) الأعراف: ٢٧.

القسم الثاني: الرد المفصل وذلك بتتبع كلامه والرد على ما تضمنه من أخطاء وأوهام:

أولًا: التنبيه على ما جاء في عنوان كتابته:

ويتضمن تنبيهين:

الأول: عَنْوَن الشيخ لكتابته بقوله: «تحذير المحب الرفيق من سلوك بُنَيَّات الطريق»، وهذا العنوان يدل على أن مقصود الشيخ بكتابته التحذير، مع وصفه لنفسه بالمحب الرفيق، فمدار هذه الكتابة على التحذير من محب رفيق. لكن الشيخ لم يسلك المسالك الصحيحة للتحذير الشرعي الذي كان عليه السلف؛ فإن من آداب التحذير أن يراد به النصح للمخطئ، وأن يكون سرًّا، ولا يكون بالتشهير وإشاعة الخطأ.

قال الفضيل: «المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويُعيِّر»[1].

وكان يقال: «من أمر أخاه على رؤوس الملأ؛ فقد عيَّره»[2].

وللإمام الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالة عظيمة بعنوان «الفرق بين النصيحة والتعيير» قد بيَّن فيها آداب النصح، وما ينبغي أن يكون عليه من الستر، وحذر فيها من التعيير والتشهير بالأخطاء، وذكر الفروق بينهما ومما قاله في التعليق على قول الإمام الفضيل بن عياض السابق: «فهذا الذي ذكره الفضيل من علامات النصح والتعيير؛ وهو أن النصح يقترن به الستر، والتعيير يقترن به الإعلان»[3].

ثم قال مبينًا هدي السلف في نصحهم، وأنه كان على وجه الستر: «وكان السلف يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا الوجه [يعني التعيير] ويحبون أن يكون سرًّا فيما بين الآمر والمأمور، فإن هذا من علامات النصح؛ فإن الناصح ليس له غرض في إشاعة عيوب من ينصح له، وإنما غرضه إزالة المفسدة التي وقع فيها، وأما إشاعة وإظهار العيوب فهو مما حرمه الله ورسوله قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[4]، والأحاديث في فضل السر كثيرةٌ جدًّا»[1].

---

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص: ١٧).

(٢) المصدر نفسه (ص: ١٧).

(٣) المصدر نفسه (ص: ١٧).

(٤) النور: ١٩.

ثم بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن التعيير والتشهير هو من فعل أهل الفجور فقال: «فلهذا كان إشاعة الفاحشة مقترنة بالتعيير وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له في زوال المفاسد ولا في اجتناب المؤمن للنقائص والمعايب، إنما غرضه في مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن وهتك عرضه، فهو يعيد ذلك ويبديه، ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عيوبه ومساويه للناس ليُدخل عليه الضرر في الدنيا»[2].

والشيخ عبيد ـ عفا الله عنه ـ لم يسلك مسلك الستر في النصيحة، وإنما سلك مسلك التشهير والإعلان؛ وذلك بنشر تحذيره في اليوم الثاني من كتابته في مواقع الإنترنت، وهو من أكبر وسائل النشر في هذا العصر.

وإذا كان هذا هو صنيع الشيخ، مع وصفه لنفسه بالمحب الرفيق، فكيف بغيره؟!

ومن الأمور العجيبة أنه بلغني أن الشيخ عبيدًا أرسل عدة نسخ ورقيَّة لبعض المشايخ، بعد نشر كتابته في المواقع ولم يرسل لي نسخة، مع أني أنا المعنيَّ بالنصح، فبماذا يفسر هذا الأمر وعلى أي شيء يحمل؟!!

فإن قال قائل: هذا إذا كان الخطأ لم ينتشر، وأما إن كان منتشرًا فوجب تحذير الناس من الخطأ، ولا يلزم مناصحة المخالف.

قلت: لا بد من التفريق هنا بين النصح للرجل، وبين الرد على كلامه بقصد تحذير الناس منه، والذي يظهر من عنوان الرسالة أن الشيخ إنما أراد النصح لمن ظن خطأه ولذا قال: «تحذير المحب الرفيق»، فقوله «تحذير» مضافًا إلى «المحب الرفيق» ظاهر فيه التودد لمن توهم خطأه حتى يقبل النصح، وكذلك قوله في آخر العنوان: «من بُنَيَّات الطريق» فهو تحذير من سلوك بُنَيَّات الطريق وهي: الطرق التي تتفرع من الطريق الكبير الواسع، ويضرب بها المثل للخروج عن المنهج القويم، ومعلوم أن هذا إنما يخاطب به المخطئ في اعتقاد المتكلم، لا من يتضرر بخطئه.

وأما مضمون هذه الكتابة؛ فإن فيه اضطرابًا كبيرًا، فمرة يخاطِب الكاتب عموم الناس كما في قوله (ص: ٢): «وسأعرض لك أيها القارئ جملة من تلك العبارات...»، وقوله كما في (ص: ٣): «وأقول

=

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص: ١٧).

(٢) المصدر نفسه (ص: ١٧).

أيها القارئ الكريم..»، ومرة يخاطب المخطئ ـ بحسب اعتقاده ـ فيقول كما في (ص: ٨): «ونحن نقول لك أولًا: هل أنت متأكد مما تقول يا شيخ إبراهيم»، وقوله كما في (ص: ٩): «وأقول لك أخيرًا أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه» ويقول كما في (ص: ١٤): «فهل تنبهت إلى ذلك أم كنت تلقي الكلام جزافًا بغير روية».

وعلى كل حال؛ فلو قدِّر أن هذه الكتابة إنما أراد بها الشيخ النصح للعامة، أفليس الأيسر والأقوم أن يخاطب بهذا النصح صاحب الكلام المنتقَد ابتداءً؟! فيصوب خطأه بنفسه ـ على فرض وجوده ـ ويكون هذا أبلغ في إقناع العامة ووقايتهم من الخطأ؛ إذ أن رجوع الرجل عن خطئه أدعى لعدم الاغترار به من تنبيه آخر عليه قد يظن أنه هو المخطئ لا المردود عليه، وهذا وارد، فقد يكون الخطأ مرجعه لسوء فهم من الناقد، ولذا كان من هدي بعض الأئمة عدم التخطئة لأهل العلم إلا بعد المراجعة والمباحثة، فوجدت المناظرات بين السلف للاستفصال عما يشكل، فلربما كان الوهم من جهة فهم الفاهم لا في كلام المتكلم، وهذا ما حصل للشيخ عبيد في فهمه لكلامي، فإنه مخطئ بلا ريب، وأتى بما لم يوافق عليه ـ كما سيتبين في تفاصيل هذا الرد ـ.

وقد صدق فيما ذكر في مقدمة رسالته كما في (ص: ١) في السبب الأول من أسباب الرد حيث قال: «والذي حملني على التصدي لتلك العبارات أمور أحدها: أني لم أعلم حتى الساعة من تصدى لها وكشف عوارها، وأبان شذوذها وندودها من أهل العلم وطلابه».

ثم ذكر في الفقرة الثانية: «تلقي الآلاف من طلاب العلم لها وعدم الإنكار»، كما في قوله: «ثانيها أن هذه العبارات تلقاها المئات إن لم يكن الألوف ممن يطلبون العلم على أمثال الشيخ إبراهيم ـ عفا الله عنه ـ فطاروا بها في الآفاق فشرَّقوا بها وغرَّبوا، وذلك لما انقدح في أذهانهم وتشربت به قلوبهم أنها ضمن ما يجب التفقه فيه من دين الله».

أفليس الأولى ـ والحالة هذه ـ أن يتهم الشيخ فهمه ويحسن الظن بما سكت عنه العلماء وتلقاه الآلاف من طلاب العلم، وعلى أضعف تقدير أن يراجع صاحب الكلام ويباحثه ويناقشه ليتبين الحق بعد ذلك، ولعل هذا من أهم الأسباب التي من أجلها كان أهل العلم لا يتعجلون في الرد على أهل السنة.

الثاني: قوله «من بُنَيَّات الطريق»، وبُنَيَّات الطريق هي: الطُرُقُ الصِغار تتشعّب من الجادَّةِ، وهي

التُّرَّهات[1].

وقد ذكر الشاطبي أن بُنَيَّات الطريق هي التي نبه عليها قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2][3].

وفي شعر الحميدي:

طريق الزّهد أفضل ما طريق — وتقوى الله تالية الحقوق

فثق بالله يكفك، واستعنه — يعنك، ودع بُنيَّات الطّريق[4]

وقال الشاعر:

وهذا الحق ليس به خفاء — فدَعْني من بُنيَّات الطَّريق

وقال ابن القيم: «والمقصود أن طريق الحق واحد؛ إذ مردُّه إلى الله الملك الحق، وطرق الباطل متشعبة متعددة؛ فإنها لا ترجع إلى شيء موجود ولا غاية لها يوصل إليها، بل هي بمنزلة بُنَيَّات الطريق، وطريق الحق بمنزلة الطريق»[5].

وإذا تقرر هذا؛ فإن تحذير الشيخ لي من بُنَيَّات الطريق ونسبته ما انتقده من كلامي لبُنَيَّات الطريق؛ ليس هو إلا مجرد دعوى.

وإذا كنت وما زلت ـ بحمد الله ـ مشتغلًا بالتدريس وتعليم الطلاب العقيدة الصحيحة، ولي في هذا مؤلفات ودروس مسجَّلة أثنى عليها العلماء وانتفع بها الطلاب، ثم أتى من ينقِّب عن الأخطاء والزلَّات، فلما لم يظفر بشيء؛ بنى نقده على كلام مبتور منتَزع من مواطن متعددة من كتب وأشرطة متفاوتة في أزمانها، ثم وسَّع النقد وبالغ في التجريح والذم، فمن أولانا ببُنَيَّات الطريق؟!.

وبهذا يتبين أيُّ المسلكين أقرب لبُنَيَّات الطريق، أهو الاجتهاد في العلم ونشره؛ تدريسًا وتأليفًا، أم تتبع زلات المشتغلين بالعلم، وإشهارها في الناس مع التجريح والذم؟!

---

(١) انظر: الصحاح (٦ / ٢٢٨٧).

(٢) الأنعام: ١٥٣.

(٣) انظر: الاعتصام للشاطبي (ص: ٢٢٤).

(٤) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢ / ١١٥).

(٥) بدائع الفوائد (١ / ١١٩).

ثانيًا: التنبيه على ما ذكره في التوطئة لكتابته.

قال الشيخ عبيد (ص: ١): «فقد أطلعت على عبارات ومقالات لأخينا الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فاستغربت تلك المقالات والعبارات واستنكرتها، لأنها شاذة عن مسلك السلف الصالحين، مجانبة لما أَلِفناه وتعوَّدناه من تقريرات أئمة العلم والدين الذين مضوا على اتباع سبيل المؤمنين، ولـمَّا أمعنت النظر فيها وكررت مطالعتها؛ رأيت لزامًا علي أن أردها بالدليل من الكتاب والسنة والمأثور عن أعلام الهدى وأئمة العلم والإيمان».

وعليه عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: قوله: «فاستغربت تلك المقالات والعبارات واستنكرتها».

أقول: ليس هذا مما يتعلق به ذم للكلام، فقد يستغرب الرجل الحق البيِّن الواضح، والناس كما قيل أعداءُ لِـما جهلوا، وقد يقر الرجل الباطل البيِّن لجهله بأنه باطل، والعبرة بالبراهين الدالة على صدق الدعاوى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

الملاحظة الثانية: قوله: «لأنها شاذة عن مسلك السلف الصالحين، مجانبة لما أَلِفناه وتعودناه من تقريرات أئمة العلم والدين».

وهذه دعوى باطلة وجرأة عظيمة على نقد الحق البيِّن الذي دلت عليه الأدلة، وعليه اعتقاد السلف بوصفه بالشذوذ ـ وسيأتي على وجه التفصيل مناقشته في المواطن التي انتقدها، ومدى صدق هذه الدعوى ـ.

أما قوله: «مجانبة لما ألفناه وتعودناه»: فليس هذا مقياسًا يعرف به الحق، ولو حذف هذه الجملة لكان أقوى لحجته لو كانت صحيحة، كأن يقول: شاذة عن مسلك السلف الصالح ومجانبة لتقريرات أئمة العلم...

الملاحظة الثالثة: قوله: «ولما أمعنت النظر فيها وكررت مطالعتها رأيت لزامًا عليَّ أن أردها بالدليل من الكتاب والسنة والمأثور عن أعلام الهدى وأئمة العلم والإيمان».

قوله: «أمعنت النظر» هذا دليل على أن الشيخ قد استفرغ جهده واستوفى غاية فهمه، مع تكرار

---

(١) البقرة: ١١١.

النظر في هذه المواطن، ثم خلُص إلى ما ألزم به نفسه من ردها بالكتاب والسنة والمأثور عن أعلام الهدى.

ولقد اطلعت على ما كَتب وسطَّر، فذهلت لِـما جاء في هذه الكتابة من أوهام وشُبَه تصل إلى حد عدم فهم الكلام المُنتَقَد ومراد المُتكَلِّم منه أصلًا، وعدم القدرة على ضبط الاستدلال لما يريد.

وقد اتصل علي الكثير من طلاب العلم، وهم في غاية العجب من هذه الكتابة حتى إن بعض من يحسن الظن بالشيخ شكَّك في كون الشيخ كتبها بنفسه.

ثالثًا: التنبيه على ما ذكره من أسباب لكتابته.

قال الشيخ عبيد (ص: ١): «والذي حملني على التصدي لتلك العبارات أمور:

أحدها: أني لم أعلم حتى الساعة من تصدى لها وكشف عوارها، وأبان شذوذها وندودها من أهل العلم وطلابه.

ثانيها: أن هذه العبارات تلقَّاها المئات ـ إن لم يكن الألوف ـ ممن يطلبون العلم على أمثال الشيخ إبراهيم ـ عفا الله عنه ـ فطاروا بها في الآفاق فشرَّقوا بها وغرَّبوا، وذلك لما انقدح في أذهانهم وتشربت به قلوبهم أنها ضمن ما يجب التفقه فيه من دين الله.

ثالثها: ما أمر الله به ورسوله من واجب النصيحة للعامة والخاصة، ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[(١)]».

إلى أن قال ـ بعد نقله كلامًا للشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ: «قال مقيده: وسأعرض عليك أيها القارئ جملة من تلك العبارات متبعًا كل واحدة منها:

أولًا: ببيان مخالفتها ونكارتها.

ثانيًا: بالدليل من الكتاب والسنة والمأثور عن الأئمة».

وعلى ما أورده عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: قوله: «أني لم أعلم حتى الساعة من تصدى لها وكشف عوارها، وأبان شذوذها وندودها من أهل العلم وطلابه».

---

(١) آل عمران: ١٨٧.

وهذا اعتراف من الشيخ أن ما انتقده من كلامي لم يسبقه إلى انتقاده أحد من أهل العلم وطلابه.

وهذه حجة عليه، فلو كان ما ادعاه صحيحًا لبادر أهل العلم إلى إنكاره، فإن هذه الأمة معصومة من أن تُجمع على الضلال، بخاصة مع وصفه لهذه الأخطاء بأنها شاذة ونادَّة عن كلام أهل العلم، إذ كيف يُتصور في رجل يُدَرِّس العقيدة في معقل من معاقل العلم، كالجامعة الإسلامية ويؤلف ويشرف على الرسائل ويناقش، مع نشر كتبه وانتشار الأشرطة المسجلة لدروسه، ثم يطبِق العلماء وأساتذة الجامعة ونبغاء طلابها في مرحلتي الماجستير والدكتوراه على السكوت عن هذه الأخطاء ما يزيد عن ستٍ وعشرين سنة ـ وهي مدة تدريسي في الجامعة ـ فلا ينبه على هذه الشذوذات والمخالفات لسبيل المؤمنين ومسلك السلف الصالحين أحدٌ منهم، بل لا يُعرف أن أحدًا من العلماء نبَّه على مسألة واحدة من هذه المسائل المزعومة، بل نجد الكثيرين منهم يثنون على هذه الكتب والدروس.

ثم يكون قصب السبق للشيخ عبيد الذي كشف عوار هذه الشذوذات، ونبَّه على ندود تلك المعضلات، وهو في الوقت نفسه من غير ذوي التخصص في هذا الفن، وهو «باب العقيدة»، وكأن حاله يقول:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

الملاحظة الثانية: قوله: «إن هذه العبارات تلقَّاها المئات ـ إن لم يكن الألوف ـ من طلاب العلم وشرَّقوا بها وغرَّبوا وتشربت بها قلوبهم».

وهذه شهادة ثانية لصواب ما انتقده الشيخ من كلامي، وهو تلقي المئات إن لم يكن الآلاف من طلاب العلم، وأنهم شرَّقوا بهذه المسائل وغرَّبوا من غير أن ينكروها، فصدق فيها بشهادة الشيخ نفسه أنها مما سارت به الركبان، وهذا ما كان يعبر به عند العلماء في وصف العلم الغزير الصحيح؛ لأن العلم الذي يشيع في الناس ويستفيض ويتلقاه الركبان، وينقل إلى الآفاق دون إنكار؛ لا بد أن يكون صحيحًا، فالحمد لله على لطفه إذ جعل حجة نصرة الحق من كلام المشنِّع نفسه، على أني لا أعتقد أني بهذه المنزلة في العلم، بل ولا أزكِّي نفسي بأني من طلاب العلم المجدِّين فيه، ولكن إنما ذكرت من كلام الشيخ ما فيه إلزام له، ودحض الباطل الذي نسبه إليّ.

ثم إن هذا النقد لو صدق ـ بحسب دعوى الشيخ ـ؛ فلن يقتصر عليّ فقط، بل يعمُّ هؤلاء الطلبة الذين بلغوا المئات بل الآلاف، وقد تشربت قلوبهم بالضلال، وكذا ينال هذا النقد مدرِّسيهم وأساتذتهم الذين لم ينبهوهم إلى هذه الشبه، ويحذروهم منها حتى تشربت قلوبهم بها، وغادروا هذه

البلاد إلى أمصارهم من غير أن ينبهوهم عليها أو يحذروهم منها.

الملاحظة الثالثة: قوله: «تلقَّاها المئات إن لم يكن الألوف ممن يطلبون العلم على أمثال الشيخ إبراهيم».

فقوله: «على أمثال الشيخ إبراهيم» مما لا أتحمل تبعته لا في شرع ولا عقل، وإنما أتحمل تبعة من يتلقَّى عني، لا من يتلقَّى عن أمثالي، يقول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1].

ومدلول الكلام من وجه آخر فيه تأييد لي، وأن عباراتي تلقاها الطلاب عن غيري ممن وصفهم بأنهم أمثال لي، فدل على موافقة أهل العلم لي، وقد ذكر الشيخ في بداية كلامه أن هذه العبارات شاذَّة، وأنها ما عُرفت في تقريرات أئمة العلم والدين، فهذا تناقض، إلا أن يقصد الشيخ بأمثالي أنهم ليسو من أهل السنة؛ فهذا شأن آخر، لكن يؤخذ على الشيخ تنزيله الحكم على وصف مجمل وهو «الأمثال» فيكون مخالفًا لما نهى عنه في كتابته هذه من الإجمال، بل وصفه لهذا المسلك أنه ما عُرِفَ إلا عن أهل البدع، يقول في (ص: ٤): «وبهذا التقرير يتحصل عند القارئ اللبيب أن الدكتور لم يكن سديد القول ولا مصيبًا للحق في هذه المسألة، لِـما عمد إليه من الإجمال وترك البيان، وما عُرف هذا إلا عن أهل الأهواء يسلكون ذلك لبسًا للحق بالباطل والهدى بالضلال والسنة بالبدعة».

والمقام مقام تحذير ونصح بحسب ما ذكر في بداية كتابته، فعليه أن يكون صريحًا صادق النصح لمن يقرأ كلامه، هل «الأمثال» هؤلاء هم من أهل السنة، فهذا من موافقتهم لـ«إبراهيم» ومماثلتهم له، أم أنهم من أهل البدع، وهذا يستلزم تبديع المثيل فما الجواب؟!

الملاحظة الرابعة: يقال للشيخ: لماذا تأخر هذا الرد والبيان، إلى أن حصل للطلاب هذا التأثير العظيم بهذه الأخطاء، حتى شَرَّقوا بها وغرَّبوا وتشربت بها قلوبهم؟! أفليس من واجب النصح أن يبادر الشيخ بتنبيه الطلاب لهذه الأخطاء قبل أن تنتقل إلى الآفاق، وتَتَشرَّب بها القلوب؟! فإنَّ من الأصول المقررة أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

الملاحظة الخامسة: قال الشيخ في السبب الثالث من أسباب الرد: «ما أمر الله به ورسوله من واجب النصيحة للعامة والخاصة».

قلت: ما أكثر ما يُستدل بالنصوص وتُنزَّل على غير منازلها، فهل مسلك الشيخ هذا من النصيحة

(١) الزمر: ٧.

المأمور بها في النصوص، أم أنه من تتبع الزلّات، بل التمحل في اصطناع الأخطاء والهفوات؟ وقد سبق نقل النصوص في إنكار أهل العلم لهذا المسلك، وأنه ليس من النصيحة في شيء، وإلا فما من صاحب باطل، إلا ويُلْبِس باطله لباس الحق، فهل خرج الخوارج واستحلوا السيف وسفكوا دماء المسلمين إلا تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟! وهل ترفَّضَ الرافضة وطعنوا في خيار الأمة وكفروهم إلا باسم موالاة أهل البيت ومحبتهم؟! وهل عطَّل المعطلة أسماء الله وصفاته ولم يثبتوا له إلا وجودًا مجردًا من كل كمال إلا بدعوى تنزيه الرب عن مشابهة الخلق؟! وهل شبَّهت المشبهة الله بخلقه ولم يثبتوا له من صفات الكمال إلا ما يثبت للمخلوق الضعيف الناقص إلا طلبًا لإثبات صفات الله ﷻ؟!

فعلى الشيخ أن يراقب الله ﷻ في مسلكه هذا، وليراجع نفسه، أهو من الميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم والنصيحة الواجبة؟! أم أن الواقع على خلاف ذلك، فقد يستدل الرجل بحجة يبرر بها موقفًا له في الدنيا، ويسلم بها من لوم الناس على فعله، ولكن هل تكون له حجة صحيحة بين يدي الله يوم القيامة؟!

الملاحظة السادسة: قال الشيخ: «قال مقيده: وسأعرض عليك أيها القارئ جملة من تلك العبارات متبعًا كل واحدة منها: أولًا: ببيان مخالفتها ونكارتها، ثانيًا: بالدليل من الكتاب والسنة والمأثور عن الأئمة».

وأنبه هنا على عدة أمور:

الأول: خطأ منهجي وخلل في التقسيم، حيث جعل «بيان المخالفات ونكارتها» قسمًا أولًا، ثم قال في القسم الثاني «بالدليل من الكتاب والسنة»، فهذا القسم مرتبط بما قبله من حيث المعنى، إذ بيان المخالفات ونكارتها لا يكون إلا بالاستدلال من المتكلم، وإلا فكيف يُتصور أن يوجد بيان ونقد من غير استدلال، وكذا مقتضى السياق يدل على ارتباط الثاني بما قبله، ولهذا ذكر «الباء» في قوله بالدليل التي ترجع إلى البيان فتقدير الكلام «بيان بالدليل» ومعلوم لمن كان له معرفة بالتقسيم، أن مقتضى التقسيم الصحيح أن يكون كل قسم مستقلًا بنفسه، ولهذا لا يصلح من ناحية علمية ولا منهجية ولا لغوية أن يقال في قسم مستقل، كما قال الشيخ: «ثانيًا: بالدليل من الكتاب والسنة والمأثور عن الأئمة».

فإذا كان هذا قسم جديدًا فما أفاد معنى، وإن كان متعلقًا بما بعده فما وجه التقسيم؟! فإنه يخشى أن يكون هذا من التكثر في الكلام، والتشبع بما لم يعط.

الثاني: لم يفِ الشيخ بوعده في هذا، فلا نجد في كلامه الاستدلال بما ذكر لبيان المخالفة في الكلام

الذي انتقد

بل سيأتي على وجه التفصيل بُعد الدليل ووجه الاستدلال عن موطن النزاع، وهذا يقتضي التفريق بين من يُضمّن كلامه شيئًا من الأدلة مدعيًا أنها حجة له على كلامه، وبين أن تكون حجة صحيحة عند أهل العلم والنظر، وإلا فكل مدَّعٍ يزعم أنه قد استدل واحتج والعبرة في هذا بصحة الاحتجاج لا بدعواه، قال الشاعر:

وكــل يــدعي وصــلًا للــيلى ولــيلى لا تقــر لهــم بــذاكا

رابعًا: الرد عليه في انتقاده للعبارة الأولى.

قال الشيخ (ص: ٢): «العبارة الأولى: قال الشيخ إبراهيم: «لكن هنا مسألة أخرى مقررة عند أهل العلم أن أهل السنة قد يحصل بينهم خلاف، وهذه مسألة لا ينكرها من كان له حظ من العلم أنه حصل خلاف واختلاف سواء في مسائل أصول الدين أو المسائل العملية».

وأقول: هذه العبارة شبيهة في المعنى تمامًا لعبارة نطق بها الشيخ عبد الله ابن محمد الأمين ـ رحم الله الأمين ـ يدرِك وجه الشبه بين العبارتين من كان حاذقًا لما تدل عليه الألفاظ من معاني، وهاك ردنا على تلك العبارة بعد نقلنا:

قال الشيخ عبد الله: «الأصول الاعتقادات فيها أشياء يكون فيها خلاف ، الصحابة اختلفوا في رؤية الله، وما كان فيه مشكل، ابن عباس وعائشة اختلفا، ما قال واحد للثاني أنت ضال»».

وجوابه: من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن هذه العبارة قد أخذها الشيخ من كلمة قديمة مسجلة بعنوان «القول البديع في مسائل الهجر والتبديع» وقد بتر الشيخ هذه الكلمة عن سياقها وسباقها ولحاقها، وها هو ذا نصها ليعلم الخلل الحاصل ببترها.

قلت: «من المسائل المقررة: أن الحق مع أهل السنة والجماعة، لكن هنا مسألة أخرى مقررة عند أهل العلم؛ أن أهل السنة قد يحصل بينهم خلاف، وهذه مسألة لا ينكرها من كان له حظ من العلم، أنه حصل خلاف واختلاف سواء في مسائل أصول الدين أو المسائل العملية التي تسمى بالفروع، فحصل هناك خلاف بين أهل العلم من سلف الأمة، وذكر شيخ الإسلام أمثلة لهذه الاختلافات؛ كاختلاف بعض السلف في رؤية النبي ﷺ لربه، واختلافهم في الإسراء والمعراج، واختلافهم في بعض المسائل الأخرى، كرؤية أهل المحشر لربهم، حيث تنازعوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال كما ذكرها شيخ

الإسلام، ويحضرني أن شيخ الإسلام وجه رسالة إلى أهل بلد تنازعوا في هذه المسألة ـ في مسألة رؤية أهل المحشر لربهم ـ وأن الناس تقاطعوا وتهاجروا بسبب هذه المسألة، فبعث لهم شيخ الإسلام برسالة يذكرهم فيها بأصول السنة، وأن الرجل لا يخرج من السنة بمجرد خطئه ثم ذكر أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال: منهم من يرى أن أهل المحشر كلهم يرون ربهم بما فيهم الكفار والمنافقون والمؤمنون، ومِن أهل العلم من يرى أن الرؤية تكون للمنافقين والمؤمنين من هذه الأمة ثم يحتجب عن المنافقين، ومِنهم من يرى، أن الرؤية لا تكون إلا للمؤمنين.

وهذا النزاع في رؤية الناس لربهم في أرض المحشر، وأما في الجنة؛ فلا يراه إلا مؤمن، ولا يدخل الجنة إلا المؤمنون الذين آمنوا بالله وبرسوله ﷺ وبرسله من أصحاب الأديان السابقة، فذكر أن لكل قول من هذه الأقوال دليلًا، وله حظه من الأدلة، وإن كان الحق واحدًا، إلا أن هذه الأقوال محتملة.

فإذًا الاختلاف حصل قديمًا ويحصل في هذه العصور، ومن تأمل حال علمائنا المعاصرين وكبار علمائنا يجد أنه بينهم اختلاف، في بعض المسائل اختلفوا فيها، والكل يستدّل ويرى أن الحق معه، ولكن اختلافهم هذا لم يفرقهم ولم يجعل بعضهم يبدع بعضًا، ولم يجعل بعضهم يخرج بعضًا من السنة، وإنما كانوا يصوِّبون ويخطِّئون، ولا يُخرِجون الرجل من السنة بمجرد خطئه».

فيلاحظ على نقل الشيخ عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: بتر الكلام من أوله، بل حذف جملة مختصرة كانت مهمة في فهم سياق العبارة المنقولة، وهذه العبارة المبتورة هي قولي: «من المسائل المقررة أن الحق مع أهل السنة والجماعة» ثم قلت بعد ذلك: «لكن هنا مسألة أخرى مقررة عند أهل العلم» فحذف الجملة الأولى التي هي الأصل في الكلام، وأبقى الاستدراك، وذلك أني لما قررت أن الحق مع أهل السنة، خشيت أن يفهم من هذا الإطلاق تصويب كل فرد من أهل السنة، وأن كل من قال بقول من أهل السنة فهو مصيب، فنبهت على أن أهل السنة وإن كان الحق معهم ولا يخرج عنهم، إلا أنهم يختلفون في بعض المسائل، فيكون الصواب حينئذ مع من دلَّ الدليل على تصويبه، لا لكل فرد من أهل السنة، وهذه المسألة بيِّنة واضحة عند المحققين من أهل السنة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبرَ واحد أو قياسًا أو عمومًا فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد

منهم يجوز عليه الخطأ؛ لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ»[1].

الملاحظة الثانية: أنه بتر الكلام من آخره، فلما ذكرت أنه حصل خلاف واختلاف سواء في مسائل أصول الدين أو المسائل العملية، قلت بعد ذلك معرفًا بالمسائل العملية ومبينًا ما يؤيد هذا من كلام شيخ الإسلام: «التي تسمى بالفروع، فحصل هناك خلاف بين أهل العلم من سلف الأمة، وذكر شيخ الإسلام أمثلة لهذه الاختلافات، كاختلاف بعض السلف في رؤية النبي ﷺ لربه واختلافهم في الإسراء والمعراج، واختلافهم في بعض المسائل الأخرى، كرؤية أهل المحشر لربهم، حيث تنازعوا في هذه المسألة على ثلاثة أقوال كما ذكرها شيخ الإسلام».

فبتر هذا الكلام مع اتصاله بما قبله، وتضمُّنِه نقلًا بالمعنى لما قرره شيخ الإسلام من اختلاف السلف في بعض المسائل، وهذا أمر عجيب حيث تضمن صنيع الشيخ بترًا للكلام من أوله، والذي يتضمن أصل المسألة، وبترًا للكلام من آخره، الذي يتضمن تأييد الكلام بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، فأخذ من وسط الكلام الاستدراك، وترك المستدرك منه وهو أصل المسألة، ثم حذف الشاهد لها من كلام شيخ الإسلام، وبنى نقده على هذا الكلام المبتور، ومع هذا البتر فهو ليس موطن خطأ وطعن كما سيأتي بيانه، ولكن المقصود بيان مدى الإنصاف في النقد ببنائه على كلام مبتور، وانتزاعه من وسط السياق ليكون موطن نقد وظهور في مقام التخطئة والرد.

الوجه الثاني: قول الشيخ: «هذه العبارة شبيهة في المعنى تمامًا لعبارة نطق بها الشيخ عبد الله بن محمد الأمين ـ رحم الله الأمين ـ يدرك وجه الشبه بين العبارتين من كان حاذقًا لما تدل عليه الألفاظ من معاني».

قلت: ليس الأمر على ما ذكر، بل بين العبارتين من المفارقات ما لا يخفى على متوسط الفهم، فكيف تخفى على الحاذق بالألفاظ ومعانيها.

وإليك بعض هذه المفارقات بين العبارتين:

أولًا: كلامي هو في حكاية الاختلاف بين أهل السنة عمومًا، وكلام الدكتور عبد الله في حكاية اختلاف الصحابة، ولا يخفى على طالب علم الفرق بين حكاية اختلاف الصحابة، واختلاف أهل السنة، إذ إن الصحابة هم خيار أهل السنة وهم أئمتهم وسلفهم، فليس كل ما اختلف فيه أهل السنة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨ / ٤٩).

بعدهم يلزم منه أن يكون واقعًا بينهم، ولهذا اختلف أهل السنة في مسائل كثيرة، لم ينقل لنا فيها اختلاف للصحابة.

ثانيًا: حكى الدكتور عبد الله اختلاف الصحابة في رؤية الله، قال: «الصحابة اختلفوا في رؤية الله» ولم أتعرض في كلامي الذي نقله الشيخ عبيد وقارنه بكلام الأمين لمسألة الرؤية أصلًا .

ثالثًا: صرح الدكتور عبد الله بأن المختلفين من الصحابة لم يضلل بعضهم بعضًا، قال: «ما قال واحد للثاني أنت ضال» وليس في كلامي تعرض لمسألة التضليل، وإن كان ما ذكره الدكتور عبد الله حقًّا، فإن المختلفين من الصحابة لم يضلل بعضهم بعضًا، وإن كان يخطئ بعضهم بعضًا في الاجتهاد، لكن المقصود هو أني لم أتعرض لهذه المسألة أصلًا.

وبهذا يتبين بطلان دعوى المشابهة بين المقالتين، على أنه لو ثبتت المشابهة فليس هذا حجة في الذم والتخطئة، وهذا ما سيتم بيانه في الوجه التالي.

الوجه الثالث: قوله: «هذه العبارة شبيهة في المعنى تمامًا لعبارة نطق بها الشيخ عبد الله بن محمد الأمين».

قلت: ليس هذا التشبيه مما يتعلق به مدح أو ذم أو تصويب أو تخطئة، وذلك أن التشبيه الذي يتعلق به المدح والذم يكون لمن اشتهر فضله أو ذمه من غير نزاع بين الناس، كأن يقال في مقام المدح هذا كلام يشبه كلام الأنبياء، ويقال في الذم هذا يشبه كلام الكفار أو المشركين، ومن هذا القبيل.

قال الإمام ابن القيم في العلو: «فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي»[(١)].

أما تشبيه كلام رجل بكلام رجل آخر كل منهما يصيب ويخطئ، فليس هذا مما تقوم به حجة في مدح أو ذم، ونحو هذا لو قيل كلام زيد يشبه كلام عمرو، فغاية هذا إثبات المشابهة بين كلام الرجلين، دون أن تقوم حجة في هذا على ذم أو مدح إن لم يشتهر المشبه به بشيء من ذلك، بل إن هذا مما يعرف عند أهل العلم في باب المناظرة بـ«الدور»[(٢)].

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٣٢).

(٢) الدور: هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر، ومن أقسامه: الدور العلمي، قال ابن القيم في تعريفه: «هو توقف العلم بكل من المعلومين على العلم بالآخر». بدائع الفوائد (١ / ١٨٨)، وانظر الكليات (ص: ٤٤٧).

وهذا مما يعد من العيوب في باب المناظرة عند أربابها الضابطين لها؛ وذلك أن المقدمات التي لا تنتهي إلى نتيجة مسلمة عند الخصم لا تقوم بها حجة.

وكلام الشيخ هذا لو قيل في الجواب عنه: فأين الدلالة على أن هذا الكلام باطل لو ثبتت المشابهة؟ فلن تكون له حجة إلا مجرد دعوى بطلان المشبه به، وليس هذا بملزم في الاحتجاج، إلا أن يستدل لقوله بدليل صحيح، وإذا أفضى الأمر إلى هذا فما فائدة التشبيه.

ولذا لما شبه الشيخ كلامي بكلام الدكتور عبد الله الأمين؛ استشعر نقص الحجة ثم شرع في الرد على كلام الأمين؛ ليتوصل بذلك للرد على كلامي، حيث قال: «وهاك ردنا على تلك العبارة بعد نقلنا» ثم ذكر عبارة الدكتور عبد الله الأمين، وشرع في الرد عليها.

وهذا من التطويل الذي يتنافى مع أساليب العلماء في الرد، وهو أن يكون الرد منصبًّا على كلام المردود عليه نفسه لا على كلام يشبهه، وعلى كثرة اطلاعي على كتب الردود قديمًا وحديثًا فلا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك في الرد غير الشيخ عبيد؛ لأن هذا فيه إضعاف للحجة مع منافاته للتجرد في النقد.

الوجه الرابع: شنَّع الشيخ على الدكتور عبد الله في قوله: «الصحابة اختلفوا في رؤية الله».

فقال: «أي رؤية تعني، أهي رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، أم رؤية النبي ﷺ لربه، وهذا تلبيس ما بعده تلبيس».

أقول: من الأمور العجيبة أن هذا الإجمال الذي شنَّع به الشيخ على الدكتور عبد الله الأمين لم يرد في كلامي، بل صرحت في كلامي بأن الخلاف وقع في رؤية النبي ﷺ لربه حيث قلت: «وذكر شيخ الإسلام أمثلة لهذه الاختلافات كاختلاف بعض السلف في رؤية النبي ﷺ لربه».

ولكن الشيخ بتر هذا الجزء من كلامي عن الجزء الذي أورده، وبنى عليه نقده.

فليتأمل القارئ ما حصل من بتر لكلامي المفصل، ثم تشبيهه بكلام الدكتور عبد الله الأمين المجمل في مسألة الرؤية، وهذا مما لا ينقضي منه العجب؛ أن يصدر من صاحب سنة، مع ما عرف به أهل السنة قديمًا وحديثًا من التجرد والإنصاف والعدل في الأحكام، حتى مع أهل الخلاف فكيف بما يقع بين أهل السنة أنفسهم.

الوجه الخامس: قال الشيخ بعد صفحتين سطرهما لمناقشة الدكتور عبد الله الأمين في عبارته ورده عليه: «وما أظنك أيها القارئ بعد نظر البصر والبصيرة، إلا تدرك وجه الشبه بين المقولتين، وسوف

تقول ما أشبه الليلة بالبارحة».

قلت: هذه نتيجة عجيبة لا أدري على أي شيء بناها الشيخ، إذ كلامه السابق هو رد على الدكتور عبد الله الأمين لا في المقارنة بين المقالتين، وإنما هذه دعوى ذكرها في بداية حديثه، ثم أتبعها برده على الدكتور عبد الله الأمين، ثم عاد ليقرر التشابه بين المقالتين في آخر حديثه، وقد سبق التنبيه على أنه ليس بين المقالتين تشابه، ولو ثبت فلا حجة له فيه على التخطئة.

الوجه السادس: أنكر الشيخ على الدكتور عبد الله الأمين حكايته اختلاف الصحابة في بعض مسائل الاعتقاد، وادعى مخالفة ذلك لأئمة الهدى حيث قال في الوجه الأول من رده على عبارة الدكتور عبد الله الأمين: «الأول: المخالفة الصريحة لأعلام الهدى وأئمة العلم والدين، وها أنا أسوق من أقوالهم ما يرد هذه العبارة ويدل على بطلانها». ثم ذكر مشابهة كلامي لكلام الأمين، ثم أورد نقولًا عن بعض العلماء تتضمن إنكار اختلاف الصحابة في مسائل الاعتقاد.

وجوابه: أن الذي جاء في كلامي، هو حكاية اختلاف أهل السنة في بعض المسائل الاعتقادية والعملية، ولم أتعرض لاختلاف الصحابة أصلًا، والنقول التي نقلها ـ وهي نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وآخر عن ابن القيم، وكذا ما نقله عن بعض العلماء المعاصرين كالشيخ حماد الأنصاري، والشيخ صالح اللحيدان، واللجنة الدائمة ـ كلها في إنكار اختلاف الصحابة في مسائل الاعتقاد، باستثناء فتوى اللجنة الدائمة؛ فتضمنت إنكار اختلاف الصحابة ومن بعدهم من أهل السنة في مسائل الاعتقاد، وكلامي هو في اختلاف أهل السنة، وفرق بين المسألتين؛ فإثبات اختلاف أهل السنة، لا يستلزم إثبات اختلاف الصحابة، بل بينهما عموم وخصوص، فكل اختلاف بين الصحابة هو من اختلاف أهل السنة وليس العكس؛ فإن الصحابة جزء من أهل السنة، وهم أئمتهم وخيارهم فليس كل اختلاف يحصل بين أهل السنة يستلزم اختلاف الصحابة من قبلهم.

الوجه السابع: مسألة اختلاف أهل السنة في بعض المسائل الجزئية من مسائل الاعتقاد مسألة مشهورة تكلم فيها العلماء، ولست أول من ذكرها بل نص عليها الأئمة المحققون، والتشنيع على من قررها من المعاصرين يستلزم التشنيع على الأئمة المتقدمين، وها هي ذي بعض اختلافات أهل السنة في مسائل الاعتقاد، موثقةً بحكاية الاختلاف فيها من كلام المحققين:

فمن ذلك:

۞ اختلاف السلف في أول المخلوقات، هل هو العرش أو القلم؟

وقد حكى الاختلاف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قال: «وقد تنازع السلف هل خلق العرش أولًا أو القلم؟ على قولين حكاهما الحافظ أبو نعيم العلاء الهمداني، وغيره أصحهما أن العرش أولًا»[1].

۞ اختلاف أهل السنة في مسألة نزول الرب ﷻ هل يقال ينزل بذاته، أو لا يقال ذلك؟

وقد حكى الاختلاف في ذلك الإمام ابن القيم في قوله: «واختلف أهل السنة في نزول الرب تبارك وتعالى على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ينزل بذاته، وهو قول الإمام أبي القاسم التيمي، وهو من أجل الشافعية له التصانيف المشهورة كـ«الحجة في بيان المحجة»، وكتاب «الترغيب والترهيب» وغيرهما، وهو متفق على إمامته وجلالته، قال شيخنا: وهذا قول طوائف من أهل الحديث والسنة والصوفية والمتكلمين، وروي في ذلك حديث مرفوع لا يثبت رفعه.

وقالت طائفة منهم: لا ينزل بذاته.

وقالت فرقة أخرى: نقول ينزل ولا نقول بذاته ولا بغير ذاته، بل نطلق اللفظ كما أطلقه رسول الله ﷺ ونسكت عما سكت عنه»[2].

۞ اختلاف أهل السنة في مسألة خلو العرش من الرب عند نزوله إلى السماء الدنيا.

وقد حكى الاختلاف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «إن أهل الحديث في هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر أن يقال يخلو أو لا يخلو، كما يقول ذلك الحافظ عبد الغني وغيره، ومنهم من يقول بل يخلو منه العرش، وقد صنف عبد الرحمن بن منده مصنفًا في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش أو لا يخلو منه العرش....

والقول الثالث: وهو الصواب، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه»[3].

۞ اختلاف أهل السنة في مسألة القرآن، هل هو المتلو أم لا؟

وقد نقل الاختلاف عنهم في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «ولهذا تنازع أهل السنة

---

(١) الصفدية (٢ / ٧٩).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٤- ٤١٦).

والحديث في التلاوة والقرآن هل هي القرآن المتلو أم لا؟ وقد تفطن ابن قتيبة وغيره لما يناسب هذا المعنى وتكلم عليه، وسبب الاشتباه أن المتلو هو القرآن نفسه الذي هو الكلام والتلاوة قد يراد بها هذا، وقد يراد بها نفس حركة التَّالي»[1].

۞ اختلاف أهل السنة في مسألة رؤية أهل المحشر لربهم في أرض المحشر.

وقد نقل الاختلاف فيها عن أهل السنة شيخ الإسلام ابن تيمية وحكى عنهم فيها ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الكفار لا يرون ربهم بحال.

القول الثاني: أنه يراه من أظهر التوحيد من مؤمني هذه الأمة ومنافقيها، وغُبَّرات من أهل الكتاب.

القول الثالث: أن الكفار يرونه رؤية تعريف وتعذيب.

قال شيخ الإسلام ـ بعد ذكره هذه الأقوال في جوابه لأهل البحرين لما تنازعوا في هذه المسألة، وحصل بينهم تهاجر وتقاطع بسببها ـ: «فبالجملة فليس مقصودي بهذه الرسالة الكلام المستوفي لهذه المسألة؛ فإن العلم كثير، وإنما الغرض بيان أن هذه المسألة ليست من المهمَّات التي ينبغي كثرة الكلام فيها، وإيقاع ذلك إلى العامة والخاصة حتى يبقى شعارًا ويوجب تفريق القلوب وتشتت الأهواء، وليست هذه المسألة ـ فيما علمت ـ مما يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا كما اختلف الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ والناس بعدهم ـ في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا، وقالوا فيها كلمات غليظة كقول أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: من زعم أن محمدًا رأى ربه؛ فقد أعظم على الله الفرية. ومع هذا فما أوجب هذا النزاع تهاجرًا ولا تقاطعًا»[2].

وممن صرح بالخلاف بين أهل السنة في هذه المسألة من المعاصرين، شيخنا الشيخ محمد أمان الجامي حيث قال: «ثم اختلف أهل السنة: هل الرؤية في الآخرة خاصة بالمؤمنين، أم يراه الكفار والمنافقون كما يرى المؤمنون؟»[3].

(١) مجموع الفتاوى (١٧ / ٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٠٢).

(٣) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه (ص: ٣٣٦).

۞ اختلاف السلف في مسألة الإسراء بالنبي ﷺ هل كان بروحه أو بجسده؟

وقد نقل الخلاف في ذلك القاضي عياض حيث قال: «ثم اختلف السلف والعلماء هل كان إسراؤه بروحه أو جسده على ثلاث مقالات»[(١)].

ثم ذكر هذه الأقوال فقال: «فذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان بروحه وأنه رؤيا منام، وإليه ذهب معاوية، وحُكي عن الحسن البصري ومحمد بن إسحاق.

وذهب أكثر السلف إلى أن الإسراء بالجسد في اليقظة، وهو قول ابن عباس وجابر وأنس وحذيفة وعمر وأبي هريرة ومالك بن صعصعة وأبي حبة البدري وابن مسعود والضحاك وسعيد بن جبير وقتادة.

وذهب آخرون إلى أن الإسراء كان بجسده يقظة إلى بيت المقدس، وإلى السماء بالروح[(٢)].

كما حكى الخلاف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[(٣)]، وابن القيم[(٤)]، وابن كثير [(٥)]، ورجحوا على أنه كان ببدنه وروحه، ونقلوه عن أكثر السلف.

۞ اختلاف السلف في معنى الأجلين المذكورين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[(٦)].

وقد نقل الاختلاف عنهم في ذلك الإمام الشوكاني عند تفسير الآية فقال: «وقد اختلف السلف ومن بعدهم في تفسير الأجلين، فقيل: ﴿قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: يعني الموت، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: يعني القيامة، وهو مروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وقتادة والضحاك ومجاهد وعكرمة وزيد بن أسلم وعطية والسُّدي وخصيف ومقاتل وغيرهم، وقيل: الأول ما بين أن يخلق إلى أن يموت، والثاني ما بين أن يموت إلى أن يبعث، وهو قريب من الأول. وقيل: الأول مدة الدنيا، والثاني عمر

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١ / ١٨٧).

(٢) انظر: الشفا (١/ ٢٤٦-٢٤٧). منهاج السنة النبوية (٨ / ٥٨).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٨ / ٥٨).

(٤) انظر: زاد المعاد (١ / ٩٧).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٥ / ٤٠).

(٦) الأنعام: ٢.

الإنسان إلى حين موته، وهو مروي عن ابن عباس ومجاهد»[1].

۞ اختلاف أهل السنة في بعض المسائل المتعلقة بالبرزخ، واليوم الآخر.

كما حكى ذلك الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وذلك في جواب له عن سؤال عن حكم الخطأ في أمور العقيدة.

فأجاب: «لا أعلم أصلًا للتفريق بين الخطأ في الأمور العلمية والعملية، لكن لما كان السلف مجمعين فيما نعلم على الإيمان في الأمور العلمية الخبرية، والخلاف فيها إنما هو في فروع من أصولها لا في أصولها كان المخالف فيها أقل عددًا وأعظم لومًا.

وقد اختلف السلف في شيء من فروع أصولها، كاختلافهم هل رأى النبي ﷺ ربه في اليقظة؟

واختلافهم في اسم الملكين اللذين يسألان الميت في قبره.

واختلافهم في الذي يوضع في الميزان أهو الأعمال أم صحائف الأعمال، أم العامل؟

واختلافهم هل يكون عذاب القبر على البدن وحده دون الروح؟

واختلافهم هل يُسأل الأطفال وغير المكلفين في قبورهم؟

واختلافهم هل الأمم السابقة يُسألون في قبورهم كما تسأل هذه الأمة؟

واختلافهم في صفة الصراط المنصوب على جهنم؟

واختلافهم هل النار تفنى أو مؤبدة؟ وأشياء أخرى، وإن كان الحق مع الجمهور في هذه المسائل، والخلاف فيها ضعيف، وكذلك في الأمور العملية خلاف، يكون قويًّا تارة وضعيفًا تارة»[2].

۞ اختلاف أهل السنة في مسألة حساب الكفار هل يحاسبون أم لا؟

وقد حكى الاختلاف عنهم فيها شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «ولهذا لما تنازع أهل السنة في الكفار؛ هل يحاسبون أم لا؟ كان فصل الخطاب إثبات الحساب، بمعنى عدّ الأعمال وإحصائها وعرضها عليهم، لا بمعنى إثبات حسنات نافعة لهم في ثواب يوم القيامة تقابل سيئاتهم»[3].

---

(١) فتح القدير للشوكاني (٢ / ١١٣)، وانظر: تفسير ابن كثير (٣ / ٢٣٩).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢٦ / ٢٩٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٢٢٩).

۞ اختلاف أهل السنة في تعليق التمائم من القرآن.

كما جاء نقل الاختلاف عنهم في هذه المسألة في فتوى للجنة الدائمة، في جواب سؤال عن حكم كتابة آية من القرآن وتعليقها على العضد.

فكان الجواب: «كتابة آية من القرآن وتعليقها أو تعليق القرآن كله على العضد ونحوه، تحصنًا من ضر يخشى منه أو رغبة في كشف ضر نزل من المسائل التي اختلف السلف في حكمها، فمنهم من منع ذلك وجعله من التمائم المنهي عن تعليقها؛ لدخوله في عموم قوله ﷺ: «إن الرقى والتمائم والتِّوَلة شرك» رواه أحمد وأبو داود، وقالوا: لا مخصِّص يخرج تعليق ما ليس من القرآن، وقال أيضًا: إن تعليق تميمة من القرآن يفضي إلى تعليق ما ليس من القرآن، فمنع تعليقه سدًّا لذريعة تعليق ما ليس منه، وقالوا: ثالثًا: إنه يغلب امتهان ما يعلق على الإنسان؛ لأنه يحمله حين قضاء حاجته واستنجائه وجماعه ونحو ذلك، وممن قال هذا القول عبد الله بن مسعود وتلاميذه، وأحمد بن حنبل في رواية عنه اختارها كثير من أصحابه وجزم بها المتأخرون.

ومن العلماء من أجاز تعليق التمائم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته ورخص في ذلك، كعبد الله بن عمرو بن العاص، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية أخرى عنه، وحملوا حديث المنع على التمائم التي فيها شرك»(1).

إلى غير ذلك من مسائل الاعتقاد التي حكى فيها العلماء اختلاف السلف، ومن بعدهم من الأئمة، وإنما ذكرت هنا أمثلة، وإلا فالمسائل الجزئية التي اختلف فيها أهل السنة أكثر من ذلك.

والقصد هنا إثبات هذا النوع من الاختلاف مع مراعاة تنويع النقل عن العلماء في ذلك.

وبهذا يتبين بطلان دعوى الشيخ الشذوذ في نقلي للاختلاف بين أهل السنة في بعض المسائل الاعتقادية، وقوله عن المسائل التي نقلها عني «أنها شاذة عن مسلك السلف الصالحين، ومجانبة لما ألِفناه وتعودناه من تقريرات أئمة العلم والدين».

بل يتبين أن الشذوذ في إنكار ذلك بعد أن قرر هذا الاختلاف الأئمة السابق ذكرهم، ولو لم يكن في هذه المسألة إلا قولان أو ثلاثة عن العلماء المعتبرين لما ساغ لمنصف أن يحكم على موافقهم بالشذوذ، فكيف وأقوال العلماء فيها بهذه الشهرة والكثرة، فما أعز الإنصاف! خصوصًا في هذه الأزمنة المتأخرة.

---

(1) فتاوى اللجنة الدائمة (1 / 300)، السؤال الخامس من الفتوى رقم (515).

الوجه الثامن: قد تقرر في الوجه السابق وقوع الخلاف بين السلف ومن بعدهم من أهل السنة في بعض مسائل الاعتقاد، فإن قال قائل: فكيف بالأقوال التي نقلها الشيخ وهي متضمنة تصريح بعض العلماء بعدم وقوع الخلاف بين الصحابة في مسائل الاعتقاد؟!

وجوابه: أنه سبق التنبيه على أنه لا يلزم من عدم وقوع الخلاف بين الصحابة عدم وقوعه بين أهل السنة من بعدهم، إذ الصحابة بعض أهل السنة وهم أئمتهم، فقد لا يحصل الخلاف في عصرهم ويحصل بعد ذلك، ومع هذا فقد تقدم في النقول السابقة عن أهل العلم ما يدل على أن بعض الخلاف قد وقع بين الصحابة أنفسهم، وعلى هذا فلا بد من التوفيق بين أقوال أهل العلم بإطلاق وقوع الخلاف بين الصحابة وعامة أهل السنة في بعض المسائل الاعتقادية، وبين تصريحهم تارة بعدم وقوع الخلاف بين الصحابة، أو بين أهل السنة.

والذي يظهر لي بعد التدقيق في أقوال العلماء أن إطلاق القول باختلاف الصحابة أو السلف له وجه صحيح، وإطلاق القول بعدم اختلافهم في مسائل الاعتقاد له وجه صحيح أيضًا باعتبار آخر، وهذا يرجع إلى اعتبارين، أحدهما: نوع هذه المسائل، والآخر الحال التي ذُكر فيها هذا الإطلاق.

أما الاعتبار الأول وهو نوع المسائل، فإن مسائل الاعتقاد قد تطلق على الأصول العامة لاعتقاد أهل السنة، كأصل أهل السنة في باب الصفات وهو إثباتها من غير تحريف أو تعطيل ومن غير تكييف أو تمثيل، وكأصلهم في باب توحيد العبادة وهو إخلاص العبادات كلها لله ظاهرها وباطنها، وكأصلهم في باب الإيمان وأنه اعتقاد وقول وعمل، وكأصلهم في باب القدر وهو الإيمان بالقدر خيره وشره، وكأصلهم في باب الصحابة من الاعتراف لهم بالفضل على من بعدهم من الأمة، وموالاتهم ومحبتهم جميعًا، فهذه الأصول وغيرها من الأصول العظيمة لم يقع فيها بين الصحابة ولا من بعدهم من أهل السنة اختلاف، وعلى هذا تتنزل أقوال من أنكر أن يكون قد وقع بين السلف خلاف في هذه المسائل، ولذا لما صنف الإمام أحمد رسالة «أصول السنة» ذكر في مقدمتها أن أهل السنة متمسكون بهذه الأصول، وأن من خالف في أصل من هذه الأصول فليس هو من أهل السنة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات في الدين»[1] إلى أن قال: «... ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم

(١) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٤).

يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها؛ لا يقال لم ولا كيف»[1].

فتأمل قوله: «من ترك خصلة منها لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها»، ثم ذكره بعد ذلك لأصول السنة العظيمة التي ابتدأها بذكر الإيمان بالقدر وما بعده، وهذا مما يدل على أن أهل السنة لم يكن بينهم نزاع في هذه المسائل العظيمة، بل إن من خالف في شيء منها خرج من السنة، ومما يؤكد هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة»[2].

فقوله: «ما اشتهر عند أهل العلم مخالفتها للكتاب والسنة»، دليل على مخالفتها لأصول أهل السنة، وموافقتها لأصول أهل البدع كما مثَّل.

وأما المسائل الجزئية المتفرعة عن هذه الأصول، فهذه المسائل هي التي وقع الخلاف فيها بين الصحابة، أو بين الأئمة من بعدهم، كما سبق ذكر أقوال العلماء في حكاية تنازع أهل السنة في أفراد هذه المسائل، وعلى هذا تتنزل أقوال العلماء المصرحين بوقوع الاختلاف بين أهل السنة في مسائل الاعتقاد، فتبين بهذا أن مسائل الاعتقاد على نوعين:

اعتقادية أصولية، واعتقادية فرعية، أما الأولى فلم يحصل فيها بين أهل السنة خلاف، وأما الثانية فاختلفوا في بعض أفرادها، وقد تقدم في كلام الشيخ المحقق محمد بن صالح العثيمين ما يشهد لهذا، وذلك في قوله: «وقد اختلف السلف في شيء من فروع أصولها كاختلافهم، هل رأى النبي ﷺ ربه في اليقظة؟».

فتنبه لهذا القيد الدقيق الذي لا يصدر إلا من محقق قد سَبَرَ هذا الخلاف، وبيَّن نوعه في كلمة موجزة، وذلك في قوله: «اختلفوا في شيء من فروع أصولها»، ففرق بين أصول العقيدة التي لم يحصل بين السلف فيها اختلاف، وبين فروعها.

وقد قرر هذا من العلماء المعاصرين الشيخ أحمد سير المباركي، وهو عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة وعضو المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي، حيث قال في كتابه «القول الشاذ وأثره

---

(١) أصول السنة لأحمد بن حنبل (ص: ١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥-٤١٤).

في الفتيا» تحت عنوان: «هل يكون الخلاف بين بعض مسائل الاعتقاد سائغًا»: «الخلاف في مسائل الاعتقاد كالخلاف في مسائل الفقه، منه ما يسوغ وهو ما يتعلق بفروع المسائل التي لم يرد دليل قطعي الدلالة على وجه من وجوهها، ومنه ما لا يسوغ، وهو ما يتعلق بالمسائل الأصولية التي دلت عليها الأدلة القطعية الدلالة من الكتاب والسنة»[1].

فتأمل يا طالب العلم هذا التحقيق المتين الذي تُعقد عليه الخناصر، وتشد لطلبه الرحال، ولكن إنما يعرف هذا النوع من التحقيق من عرف قدر العلم وثمرة السبر لمسائله من أفواه الرجال وبطون الكتب، والخروج بهذه الدرر من الفوائد الغوالي التي تزول بها الشبه في هذه المسائل العظيمة، وتتميز بها وجوه كلام أهل العلم فيما يثبتون أو ينفون، وتقصر عنها أفهام من حظه من العلم أطراف من المسائل يتشبث بطرف منها، ويرمي من خالفه فيها بشتى أنواع الطعون، وما تنبه أن الذي عند غيره كالذي عنده فهو على طرف من العلم له وجه صحيح وعند الآخر طرف آخر له وجه صحيح، ولكن الأمر كما قال القائل:

.... عرفت شيئًا وغـابت عنك أشيـاء[2].

خصوصًا إذا اقتحم الخوض في هذه المسائل العظيمة من هو بعيد عن هذا الفن العزيز من العلم، وبضاعته فيه مزجاة، قال شيخ الإسلام: «وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان»[3].

---

(١) القول الشاذ وأثره في الفتيا (ص: ٣١)، وقد قدَّم لهذا الكتاب: سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ وأثنى عليه، ومما جاء في ثنائه قوله: «وقد وجدته بحثًا قيمًا في بابه حيث تناول فيه عددًا من الموضوعات المهمة التي تمس الحاجة إلى معرفتها وتأصيلها الشرعي، ومن تلك الموضوعات الهامة موضوع الخلاف بين الأئمة والفقهاء»، إلى أن قال: «وكان تأصيل المؤلف بالمسائل المطروحة تأصيلًا علميًّا دقيقًا موافقًا ومقرِّرًا لما ذهب إليه جمهور أهل العلم، وما كان عليه السواد الأعظم من أهل الإسلام». مقدمة الشيخ للكتاب(ص: ١).

(٢) القائل: أبو نواس، وهو عجز بيت، والبيت كاملًا:

فقل لمـن يـدعي في الحـب معرفـةً عرفــت شــيئًا وغابــت عنــك

انظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم (١ / ١٥١).

(٣) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٥٤).

فكم لاقت الأمة من هؤلاء الأنصاف، فلا هم الذين عرفوا جهلهم فأمسكوا، ولا بلغوا غاية التحقيق فنفعوا وانتفعوا، فإلى الله المشتكى من هؤلاء وصنيعهم في الدين.

وأما الاعتبار الثاني المؤثر في إطلاق العلماء، اختلاف السلف في مسائل الاعتقاد من عدمه فهو الحال، وهو على نوعين: حال المتكلِّم، وحال المخاطَب.

أما حال المتكلم فإذا كان المقام مقام الدعوة للسنة والترغيب فيها، وحث الناس عليها، فيخاطبون في هذه الحال باتفاق السلف في مسائل الاعتقاد، وعدم تفرقهم في ذلك ليكون هذا محفِّزًا لهم على التأسي بسلفهم ونهج منهجهم وسلوك طريقهم.

وأما إذا كان المقام مقام تحرير للمسائل وحكاية الأقوال عن السلف من باب الإنصاف والتجرد، ثم معرفة الراجح منها؛ فيحكى الخلاف في هذا المقام، لأن معرفة المختلفين ومراتبهم في العلم له أثره في الترجيح بين المسائل في بعض الصور، كما قرر هذا الإمام ابن القيم في وصف المنهج الصحيح في ترتيب الأخذ بفتاوى الصحابة والتابعين في كتابه: «إعلام الموقعين»[1]، كما أن ذكر اختلاف السلف في بعض المسائل له أثره عند أهل السنة في عدم التثريب على من قال بقول له فيه سلف من الأئمة، حتى قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم»[2].

فتأمل الفوائد الجمة الحاصلة بذكر اختلاف السلف في المسائل، سواء كانت عملية أو عملية.

وأما حال المخاطَب، فإن أهل العلم والنظر يفرقون في هذا المقام بين ما يخاطب به طلاب العلم من اختلاف السلف وانتفاعهم به ـ كما تقدم ـ مع عدم ضرر يلحقهم في ذلك، وبين ما يخاطب به العامة الذين لو خوطبوا باختلاف السلف في العقيدة؛ لوقعوا في حيرة وشك من أمر دينهم من غير مصلحة لهم في ذلك.

وليعلم القارئ أني بحمد الله أراعي في هذا المقام هذه الأحوال في مخاطبة الناس، ومدى تحقيق المصالح المترتبة على ذكر التصريح باختلاف أهل السنة في العقيدة من عدمه، وإنما أخاطب بهذا طلاب العلم خصوصًا بعد أن نشأ في هذه العصور من يشدد في المحاسبة ببعض الزلَّات التي تصدر من أهل السنة، ولربما بُدِّع وأُخرج بعض أهل السنة بسبب ذلك بدعوى أن أهل السنة لم تقع منهم أخطاء في

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (٤ / ٩١).

(٢) ذكره الشاطبي في الموافقات (٤/ ١٢٥).

مسائل الاعتقاد، فمن أخطأ في شيء من ذلك من المعاصرين بدَّعناه وأخرجناه.

عند ذلك نقلت للطلاب في بعض الدروس في مناسبات يقتضيها المقام: أن أهل السنة قد تقع منهم الأخطاء في مسائل جزئية من مسائل الاعتقاد أو المسائل العملية، من غير أن يوجب هذا تبديعهم وإخراجهم من السنة.

خامسًا: الرد عليه في نقده للعبارة الثانية.

ولي معه وقفات:

الوقفة الأولى:

قال الشيخ عبيد: «العبارة الثانية: قول الدكتور في رسالته الموسومة بـ«النصيحة فيما يجب مراعاته عند الاختلاف وضوابط هجر المخالف والرد عليه»: «ينبغي أن يُعلم أن أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقادًا وسلوكًا، ومن قصور الفهم أن يظن أن السني أو السلفي هو من حقق اعتقاد أهل السنة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم».

قلت: فما الذي تفهمه أيها القارئ من هذه العبارة ، أليست صريحة في أن من لم يُعنَ بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم ليس بسلفي، أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد؟».

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول: في بيان معنى كلامي، وأن ما قررته صحيح موافق لأصول الشرع وقواعد الدين.

فقد تضمن كلامي مسألتين:

المسألة الأولى: قولي: «ينبغي أن يعلم أن أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقادًا وسلوكًا»، ومعنى العبارة واضح جدًّا، وهو أن أهل السنة على مرتبتين:

المرتبة الأولى: من حقق السنة على وجه الكمال، اعتقادًا وسلوكًا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، فهؤلاء هم أهل السنة المحضة.

المرتبة الثانية: من حقق اعتقاد أهل السنة وسلم من البدع، ولكن لديه قصور عن تلك المرتبة السابقة، فهو من جملة أهل السنة، وإن لم يبلغ المرتبة السابقة.

وحديثي كان عن المرتبة الأولى وهي مرتبة الكمال، ولهذا قيدت الحديث بقولي: «أهل السنة بحق» وهذا لا يعني أن من لم يحقق هذه المرتبة يكون من أهل البدع، بل يكون من أهل المرتبة الثانية، والسنة هنا مثل الإيمان؛ من حققه على وجه الكمال فهو مؤمن بحق، وهو مؤمن كامل الإيمان، كما قال تعالى في وصف أهل الإيمان الكامل: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾[1] فقول الله ﷻ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ يعني الذين حققوا الإيمان الكامل، قال قتادة: «﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ قال: استحقُّوا الإيمان بحق، فأحقه الله لهم»[2].

وقال ابن كثير: «المتصفون بهذه الصفات هم المؤمنون حقَّ الإيمان»[3].

وقال الشيخ السعدي: «الذين اتصفوا بتلك الصفات ﴿هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنهم جمعوا بين الإسلام والإيمان، بين الأعمال الباطنة والأعمال الظاهرة، بين العلم والعمل، بين أداء حقوق الله وحقوق عباده»[4].

فمن حقق هذه الخصال المذكورة في كلام الله ﷻ هو المؤمن الحق كما وصفه الله تعالى بذلك، ومن نقص عن ذلك؛ فهو لا يستحق الاسم المطلق، ولا ينفى عنه مطلق الاسم، كما قرره المحققون من أهل العلم.

وكذا السنة؛ لها حقيقة كاملة، وهي المذكورة في الحديث المروي عن النبي ﷺ في وصفه للفرقة الناجية بقوله: «ما أنا عليه وأصحابي»[5] وهذه المرتبة هي التي يسميها العلماء بالسنة المحضة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وفي حديث عنه أنه قال: «هم من كان على مِثل ما أنا عليهِ وأصحابي» صار المتمسِّكون بالإسلام المحض الخالص عن الشّوب هم «أهل السُّنة والجماعة»[6].

---

(١) الأنفال: ٢ – ٤.

(٢) تفسير الطبري (١٣ / ٣٨٩).

(٣) تفسير ابن كثير (٤ / ١٢).

(٤) تفسير السعدي (ص: ٣١٥).

(٥) رواه الترمذي (٥ / ٢٦)، برقم (٢٦٤١)، وقال عنه: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، وقال الألباني: «حسن»، صحيح سنن الترمذي (٣/ ٥٤).

(٦) العقيدة الواسطية (ص: ١٣٢).

وقال أيضًا: «ولفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات»[1].

وقال أيضًا: «أن السنة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها ويذم من خالفها: هي سنة رسول الله ﷺ: في أمور الاعتقادات وأمور العبادات وسائر أمور الديانات» [2].

وقال ابن رجب: «وأما السنة الكاملة فهي الطريقة السالمة من الشبهات والشهوات»[3].

وقال أيضًا: «والسنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله»[4].

وبهذا يتبين موافقة عبارتي التي انتقدها الشيخ لأصول أهل السنة، وأن سياقها كان في بيان السنة الكاملة.

بل إن السنة إذا أطلقت إنما يراد بها هذا المعنى في كلام السلف كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن رجب رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، ولذا جزم شيخ الإسلام بأنها هي التي عليها مدار المدح والذم؛ فيمدح متبعها، ويذم تاركها، حيث قال: «إن السنة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها، ويذم من خالفها».

وأما المسألة الثانية: وهي قولي: «من قصور الفهم أن يظن أن السني أو السلفي هو من حقق اعتقاد أهل السنة دون العناية بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم».

فهذه المسألة متعلقة بالمسألة الأولى، وفيها زيادة تنبيه على أن اعتقاد أن السني أو السلفي هو من حقق الاعتقاد، دون العناية بجانب السلوك والآداب، أن هذا من قصور الفهم، وهذا بين واضح بعد أن تقرر بالأدلة مدى التلازم بين الاعتقاد والسلوك، في حقيقة المتابعة للنبي ﷺ وأصحابه، وهذا الظن المخالف للنصوص، إن لم يحمل على سوء الفهم، وقصوره، فعلى أي شيء يحمل؟! بل وصفي لهذا الخطأ بأن مرجعه إلى سوء الفهم من التلطف في العبارة، ولو شئت لقلت ما هو أشد من ذلك كوصفه

---

(١) الاستقامة (٢ / ٣١٠)، ومجموع الفتاوى (٢٨ / ١٧٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٣٧٨).

(٣) كشف الكربة (ص: ٣١).

(٤)جامع العلوم والحكم (٢ / ١٢٠).

بالجهل أو الانحراف، لعظم الخطأ في هذه المسألة، وأما الوصف بعدم فهم المسألة أو نقصه فهو ليس مما يذم به الرجل من جهة الاتباع ولا يترتب عليه إثم أو عقاب، وإنما قد يحصل للعالم الجليل قصور في الفهم، فلا يذم بذلك.

وبهذا يتبين سلامة عبارتي من أي خلل، وموافقتها لمدلول النصوص وما عليه أهل العلم، ولكن هذا إنما يدركه من رزقه الله فهمًا صحيحًا مع التجرد للحق، وأما من فقد شيئًا من ذلك؛ فقد يرى الأمر على غير وجهه، أو يراه على وجهه الصحيح، ويحمله الهوى على التخطئة من غير خطأ، فنسأل الله السلامة والعافية.

الوجه الثاني: بيان موافقة عبارتي لما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة.

فمن دلالة الكتاب قول الله تعالى﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[١] مع قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[٢].

فقد وصف الله ﷻ نبيه ﷺ بأنه على خلق عظيم، ثم أمرنا بالتأسي به، فاشتمل التأسي به على ما كان عليه من اعتقاد وخلق.

بل ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الخلق الذي كان عليه النبي ﷺ أنه شامل للدين كله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الخلق العظيم الذي وصف الله به محمدًا ﷺ؛ فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقًا، هكذا قال مجاهد وغيره، وهو تأويل القرآن كما قالت عائشة رضي الله عنها: «كان خلقه القرآن»، وحقيقته المبادرة إلى ما يحبه الله تعالى بطيب نفس وانشراح صدر»[٣].

فتبين بهذا أن الامتثال الكامل، والتأسي الحقيقي بالنبي ﷺ يشمل كل ما شرع الله لنبيه ﷺ من الدين اعتقادًا وسلوكًا، وهذا ما قررته في كلامي، فأي محذور في هذا، وقد دل عليه كتاب الله ﷻ.

وأما السنة فهي دالة على ذلك كما روي عن النبي ﷺ في وصف الفرقة الناجية: «ما أنا عليه وأصحابي»[٤].

---

(١) القلم: ٤.

(٢) الأحزاب: ٢١.

(٣) الوصية الصغرى (١٧٩).

(٤) تقدم تخريجه، انظر: (ص: ٥٢).

وقد كان النبي ﷺ وأصحابه على العناية بالدين كله اعتقادًا وسلوكًا، وهذا مما لا نزاع بين الأمة فيه؛ فيكون من التأسي بهم امتثال ما هم عليه من الاعتقاد والسلوك والأخلاق.

هذا بالإضافة إلى ما دلت عليه النصوص من مدح الأخلاق، وبيان علو شأن أهلها، كما قال النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا»[1]، وقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «إن من أحبكم وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا»[2].

وقال: «ما من شيء يوضع في الميزان أثقل من حسن الخلق»[3].

فإذا كان حسن الخلق والتأدب بالآداب الشرعية بهذه المنزلة من الإيمان وأقرب الناس من النبي ﷺ منزلة يوم القيامة أحسن الناس أخلاقًا، وهم أثقل الناس وزنًا في الميزان؛ فكيف لا يعتني بالأخلاق أهل الامتثال الكامل للسنة، بل كيف يتصور أن يكون الرجل حريصًا على السنة من غير عناية بهذا الأصل العظيم الذي عليه مدار الدين؟!

وما كان يدور في خلَد الإنسان أن يأتي في الأمة من ينتسب للسنة وإلى منهج السلف الصالح وينازع في هذه المسألة، بل يشنع على من يقررها ويعد تقريره لها من الشذوذ عن طريق العلماء، بل ويدعي أنه لو قال بذلك لكان ضالًّا وما هو من المهتدين.

الوجه الثالث: موافقتي للعلماء فيما قررته، حيث نص جمع من العلماء المحققين على أن من امتثال السنة ومن سمات أهلها العناية بالاعتقاد والسلوك والأخلاق.

يقول الإمام ابن بطة: «ومن السنة اتباع رسول الله ﷺ والاقتداء بهديه، والأخذ بأفعاله والانتهاء إلى أمره، وإكثار الرواية عنه في كل ما سنَّه واستحسنه وندب إليه وحرض أمته عليه ليتأدبوا به، فتحسن بذلك في الدنيا آدابهم، ويعظم عند الله قدرهم»[4].

وقال الإمام الصابوني في وصف عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويتواصون بقيام الليل

---

(١) رواه أبو داود (٤ / ٢٢٠) برقم (٤٦٨٢)، والترمذي (٣ / ٤٥٨)، برقم(١١٦٢)، وقال الألباني: «حسن صحيح».

(٢) رواه الترمذي (٤ / ٣٧٠)، برقم(٢٠١٨)، وقال عنه: «حديث حسن»، قال الألباني: «صحيح»، صحيح سنن الترمذي (٢/ ٣٨٥).

(٣) رواه الترمذي (٤ / ٣٦٢)، برقم(٢٠٠٢)، وقال الألباني: «صحيح»، صحيح سنن الترمذي (٢/ ٣٧٨).

(٤) الإبانة الصغرى (٢١١).

للصلاة بعد المنام، وبصلة الأرحام، وإفشاء السلام، وإطعام الطعام، والرحمة على الفقراء والمساكين والأيتام، والاهتمام بأمور المسلمين، والتعفف في المأكل والمشرب والمنكح والملبس، والسعي في الخيرات، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والبدار إلى فعل الخيرات أجمع، واتقاء سوء عاقبة الطمع، ويتواصون بالحق والصبر»[1]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر أصول اعتقاد أهل السنة: «ثم هم مع هذه الأصول يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويرون إقامة: الحج والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، ويحافظون على الجماعات، ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضًا» وشبك بين أصابعه ﷺ، وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو؛ تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»، ويأمرون بالصبر على البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمُرِّ القضاء، ويدعون إلى: مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون: معنى قول النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»، ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها، وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره؛ فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة، وطريقتهم: هي دين الإسلام؛ الذي بعث الله به محمدًا ﷺ.

لكن لما أخبر ﷺ: «أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة؛ وهي الجماعة»[2] وفي حديث عنه أنه قال: «هم من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي»؛ صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشَّوب هم أهل السنة والجماعة»[3].

و قال الشيخ ابن عثيمين: «أبرز الخصائص للفرقة الناجية هي التمسك بما كان عليه النبي ﷺ، في العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملة، هذه الأمور الأربعة تجد الفرقة الناجية بارزة فيها».

---

(١) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٢٧٩).

(٢) العقيدة الواسطية (ص: ١٢٩).

(٣) المصدر نفسه (ص: ١٣٢).

إلى أن قال: «وفي الأخلاق تجدهم كذلك متميزين عن غيرهم بحسن الأخلاق كمحبة الخير للمسلمين، وانشراح الصدر، وطلاقة الوجه، وحسن المنطق، والكرم، والشجاعة إلى غير ذلك من مكارم الأخلاق ومحاسنها.

وفي المعاملات تجدهم يعاملون الناس بالصدق والبيان اللذين أشار إليهما النبي ﷺ في قوله: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما».

والنقص من هذه الخصائص لا يخرج الإنسان عن كونه من الفرقة الناجية، لكن لكل درجات مما عملوا»[(١)].

ويقول الشيخ الألباني: «إن الطوائف مهما كانت قريبة من الكتاب والسنة أو بعيدة، ولكن بفضل الله لا أحد يستطيع أن يقول أنا على منهج السلف إلا الذين فعلًا يتبنون منهج السلف الصالح دعوة ومنهاجًا وسلوكًا»[(٢)].

ويقول الشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد: «فاتضح مما تقدم أن أهل السنة هم المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوائب البدعية والطرق المخالفة لما كان عليه ﷺ، فهم المعتصمون بالإسلام المتمسكون به بالأقوال والأعمال والاعتقادات، الذين لم يشوبوه بالبدع والخرافات فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة الذين انطبقت عليهم الصفات المذكورة في الأحاديث المتقدمة»[(٣)].

فتبين بهذا أن ما قررته في قولي: «أن أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقادًا وسلوكًا» هو موافق تمامًا لما ذكره العلماء، بل شبيه لفظًا ومعنًى ببعض عبارتهم كقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السنة والجماعة» [(٤)].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد صالح العثيمين (١/ ٣٨).

(٢) سلسلة الهدى والنور للألباني شريط رقم(٨٤٨)، وهذا النقل أورده أبو معاذ حسن العراقي في كتابه: «الفوائد العقدية والفوائد المنهجية المستنبطة من تأصيلات أصول السنة للإمام أحمد السلفية»، وقد أثنى على هذا الكتاب الشيخ عبيد الجابري، حيث جاء على غلاف الكتاب هذه العبارة: «قرأها وقد حث على نشرها وتدريسها، وأضاف إليها من نفائسه فضيلة الشيخ العلامة عبيد بن عبد الله الجابري».

(٣) التنبيهات السنية (ص: ٣٤٩).

(٤) العقيدة الواسطية (ص: ١٣٢).

وكذا قول ابن رجب: «وأما السنة الكاملة فهي الطريقة السالمة من الشبهات والشهوات»[1].

وكذا قول الشيخ عبد العزيز الرشيد: «فهم المعتصمون بالإسلام المتمسكون به بالأقوال والأعمال والاعتقادات الذين لم يشوبوه بالبدع والخرافات فهؤلاء هم أهل السنة والجماعة الذين انطبقت عليهم الصفات المذكورة في الأحاديث المتقدمة»[2].

فظاهر التوافق بين عبارتي وعبارات العلماء فأين الشذوذ المزعوم؟!

بل إن في كلام بعض العلماء ما هو أبلغ من كلامي في العناية بالأخلاق، والسلوك، وذلك ظاهر من قول الشيخ الألباني: «لا أحد يستطيع أن يقول: أنا على منهج السلف إلا الذين فعلًا يتبنون منهج السلف الصالح دعوة ومنهاجًا وسلوكًا».

فتأمل كيف قطع الشيخ بأن من لا يتبنى منهج السلف الصالح دعوةً ومنهاجًا وسلوكًا لا يستطيع أن يقول أنا على المنهج السلفي، وكأن الشيخ ينفي صحة الانتساب لمنهج السلف من غير لزوم هذه الأصول في حين أني لم أقل ذلك، وإنما ذكرت أن التمسك بالأخلاق والسلوك مع الاعتقاد هي من كمال الانتساب لمنهج السلف والشيخ جعلها أصلًا في الانتساب لمنهج السلف، فإذا كان في عبارتي شذوذ فشذوذ عبارة الألباني أشد، فما قول الناقد؟

الوجه الرابع: أن الشيخ عبيدًا قرر هذه المسألة، وصرح بأن العناية بالأخلاق والسلوك من سمات أهل السنة.

فقد قرر هذا في رسالة أملاها الشيخ عبيد على بعض طلبته في اعتقاد أهل السنة جاء في أولها: «فهذا ما ندين الله به ونسأل الله أن يثبتنا عليه بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة، وهو اعتقاد الفرقة الناجية والطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة إلى قيام الساعة»[3].

ومما جاء فيها في: «الفصل الثاني والثلاثين» منها: «فصلٌ **ومن مكملات العقيدة عند أهل السنة** أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة ويرون إقامة الحج والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا» إلى أن قال: «ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون

---

(١) كشف الكربة (ص: ٣١).

(٢) التنبيهات السنية (ص: ٣٤٩).

(٣) بداية المقدمة التي بدأ بها الشيخ رسالته فيما أملاه.

معنى قول النبي ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا» ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر، والخيلاء، والبغي والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون: بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها»[1].

والملاحظ أن ما ذكره الشيخ هنا منقول بنصه من العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، وقد نقل الشيخ هذا الموطن المتعلق بالأخلاق والآداب، الذي ذكره شيخ الإسلام في نهاية الواسطية بتمامه، ثم أحال على العقيدة الواسطية.

والمقصود أن الشيخ عبيدًا ذكر العناية بالأخلاق ضمن وصفه لعقيدة أهل السنة، وعنون لذلك بقوله: «فصلٌ في مكملات العقيدة عند أهل السنة»، وهذا موافق لنص عبارتي التي انتقدها الشيخ عبيد، وهي قولي: «ينبغي أن يعلم أن أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل للإسلام اعتقادًا وسلوكًا» بل إن عبارة الشيخ أقوى في دلالتها حيث جعل الأخلاق من مكملات العقيدة، وأما عبارتي فهي متضمنة أن الأخلاق من الامتثال الكامل للإسلام، ثم ذكرت أن هذا الامتثال يكون بالتزام الاعتقاد والسلوك.

وبهذا يتبين أن الشيخ في انتقاده لهذه العبارة مناقض لما قرره في وصف معتقد أهل السنة الذي قال في بداية وصفه له في مقدمة رسالته: «ونسأل الله أن يثبتنا عليه بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة».

بينما نجد أنه في كتابته الأخيرة في نقله للعبارات الخمس التي انتقد من كلامي يقول: «وأقول لك صراحة، لو قلت بعض أقوالك الخمسة التي ثبتت لدينا عنك وأمثالها كثير لضللت وما أنا من المهتدين».

ومن هذه العبارات الخمس، هذه العبارة في مسألة الأخلاق، وهنا نتساءل، هل رجع الشيخ عما قرره في رسالته في باب الأخلاق، والتي سأل الله أن يثبته عليها في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وأصبح يعتقد أن تقرير هذه المسألة من الضلال، أم أنه ما زال على ما قرَّر؟ لكن يشكل هنا نقده لعبارة موافقة لتقريره، بل وصفه لها بالضلال، فما الجواب؟!

---

(١) الفصل الثاني والثلاثين من العقيدة التي أملاها الشيخ.

الوقفة الثانية:

قال الشيخ عبيد بعد إيراده للعبارة السابقة: «قلت: فما الذي تفهمه أيها القارئ من هذه العبارة؟ أليست صريحة في أن من لم يُعنَ بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم ليس بسلفي، أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد؟».

وجوابه: من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن عبارة الشيخ مضطربة في نفسها فقوله: «أليست صريحة» يعارضه ما ذكره بعد ذلك من احتمالين:

الأول: أن المقصر في ذلك ليس بسلفي.

الثاني: أنه ليس محققًا للتوحيد.

فكيف تكون العبارة صريحة، ثم يكون مدلولها محتملًا لوجهين متباينين: الأول: إخراجه من السلفية، وهذا يستلزم التبديع، والثاني إخراجه من التوحيد، وهذا يستلزم التكفير، وهذا التردد والاحتمال الذي جاء في كلام الشيخ يتنافى مع دعوى صراحة العبارة، لأن العبارة إذا كانت صريحة فهي ظاهرة المعنى في مدلولها، وعند ذلك ينتفي الاحتمال.

الوجه الثاني: قوله: «أليست صريحة في أن من لم يُعْنَ بجانب السلوك والآداب الإسلامية وتأدية الحقوق الإسلامية فيما بينهم ليس بسلفي».

فيقال له: بل لم تدل على هذا بوجه صريح ولا محتمل، وذلك أن التنصيص على خصلة من خصال السنة بأن يقال: هذه من خصال السنة لا يدل على أن انتفائها يوجب التبديع والخروج من دائرة السنة، وهذه قاعدة شرعية، وهي أن الحقائق الشرعية التي تشتمل على خصال لا تنتفي بانتفاء بعضها، مثل الإيمان فيشتمل على خصال كثيرة يطلق عليها أنها من الإيمان، ولكن لا ينفى الإيمان بتركها كالشعب المستحبة في الإيمان لا ينفى الإيمان بتركها لا الأصل ولا الكمال الواجب، بل لا ينفى أصل الإيمان بترك شيء من الشعب الواجبة التي لم يدل الدليل على التكفير بتركها، وكذا الإسلام يشتمل على كثير من الخصال ولا ينفى بترك هذه الخصال ما لم يكن تركها كفرًا، وكذا الصلاة، والصيام، والحج، تشتمل على خصال هي من مكملات هذه العبادات، ولا تنفى هذه العبادات بترك هذه الخصال المستحبة فيها.

ولازم قول الشيخ عبيد أن يقال لمن قال: إماطة الأذى عن الطريق من الإيمان: قولك هذا صريح في أنه لا إيمان لمن لم يمط الأذى عن الطريق، وأن يقال لمن قال: إلقاء السلام على المسلم من الإسلام:

قولك هذا صريح في أنه لا إسلام لمن لم يسّلم على المسلمين، ولمن قال: إن الاستفتاح من الصلاة: قولك هذا صريح في أنه لا صلاة لمن لم يستفتح في صلاته، وهكذا في بقية الحقائق.

الوجه الثالث:

أن العلماء لا يزالون يذكرون الكثير من الخصال الشرعية في سمات أهل السنة، وأنها مما فارقوا به أهل البدع، ومن هؤلاء الإمام ابن بطة حيث ذكر في كتابه الذي سماه بـ«الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين» جملة من السنن، ومما ذكر من هذه السنن قوله: «ومن السنة رفع اليدين في الصلاة وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع...»(١).

وقوله: «ومن السنة المسح على الخفين لمن أحدث وقد كان لبس خفيه وهو كامل الطهارة،... ومن السنة تعجيل الإفطار وتأخير السحور»(٢).

وقوله: «ومن السنة التكبير على الجنائز أربع تكبيرات...»(٣).

وقوله: «ومن السنة أن لا تجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ومن السنة إفراد الإقامة»(٤).

وقوله: «ومن السنة أن تركع ركعتين في المسجد قبل أن تجلس»(٥).

وقوله: «ومن السنة الإنصات للخطبة والاستماع إليها»(٦).

ثم ذكر جملة كثيرة من السنن استغرقت جزءًا كبيرًا من كتابه.

فهل يقال للإمام ابن بطة أن ما ذكرته من السنن صريح في أن من لم يأت بهذه السنن ليس من أهل السنة؟!

وكذا صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية في وصفه لأهل السنة في نهاية العقيدة الواسطية في قوله: «ثم هم مع هذه الأصول: يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، ويرون إقامة الحج

---

(١) الإبانة الصغرى (ص: ٣١١).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٣١٢).

(٣) المصدر نفسه (ص: ٣١٤).

(٤) المصدر نفسه (ص: ٣١٥).

(٥) المصدر نفسه (ص: ٣١٧).

(٦) المصدر نفسه (ص: ٣١٧).

والجهاد والجمع والأعياد مع الأمراء أبرارًا كانوا أو فجارًا، ويحافظون على الجماعات، ويدينون بالنصيحة للأمة»[1] إلى آخر ما ذكر من الأخلاق والآداب.

فهل يقال له: إن قولك هذا صريح في أن من لم يأت بهذه الخصال أنه ليس من أهل السنة؟!

وهذا كثير في كلام العلماء يصعب حصره مما هو مذكور في وصف أهل السنة والجماعة بكثير من الخصال التي هي مكملة للمتابعة، وإن كان أصل السنة والمتابعة لا ينفى بتركها.

وما ذكرته في العبارة التي انتقد الشيخ هو من هذا القبيل، فقولي: «ينبغي أن يعلم أن أهل السنة بحق هم أهل الامتثال الكامل اعتقادًا وسلوكًا» هو من جنس كلام العلماء فيما ذكروه من سمات أهل السنة وخصائصهم.

فإذا أُلزمت بشيء فهو لازم لهم؛ إذ الكلام من باب واحد، فالعبرة في التصويب والتخطئة بالنظر للكلام لا للمتكلم.

بل إن في كلامي قيدًا واضحًا، وهو قولي «أهل السنة بحق» فدل على أن ذكري للأخلاق والسلوك داخل في الحقيقة الكاملة للاتباع، وهو مدلول التقييد «بحق» ويشهد لهذا قول الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا ﴾[2]، وذلك بعد أن ذكر جملة من خصال المؤمنين، وهذا لا يدل على انتفاء أصل الإيمان عمن لم يحقق تلك الخصال المذكورة في أول الآية في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾.

فإن هذه الخصال لا تتحقق إلا في ذوي المراتب العالية من الإيمان، ولذا وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا ﴾[3]، ولا يلزم من انتفائها انتفاء أصل الإيمان، بل قد يوجد في المؤمنين من لا تحصل له بعض هذه الخصال ولا يكفر بذلك.

الوجه الرابع:

أني لو صرحت بـ«أن من لم يمتثل السنة اعتقادًا وسلوكًا فليس بسني» لما ساغ لناقد بصير يدرك دلالات الألفاظ أن يلزمني بإخراج الرجل من السنة إذا قصر في شيء من ذلك بهذا الإطلاق.

---

(١) العقيدة الواسطية (ص: ١٢٩).

(٢) الأنفال: ٤.

(٣) الأنفال: ٢.

وذلك أن النفي للحقائق اللغوية والشرعية يرد في النصوص وفي كلام العلماء على معنيين: نفي للأصل، ونفي للحقيقة الكاملة، وقد قرر هذا الإمام أبو عبيد في كتاب الإيمان، وهو إمام في السنة وفي اللغة، إذ يقول: «فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها؛ قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين، ولا الأمانات التي يعرف بها أنه الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقتَه ولم يزُل عنهم اسمُه.

فإن قال قائل: كيف يجوز أن يقال: ليس بمؤمنٍ، واسم الإيمان غير زائلٍ عنه؟ قيل: هذا كلام العرب المستفيض عندنا غير المستنكر في إزالتهم العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته، ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمُحكم لعمله: ما صنعت شيئًا ولا عملت عملًا، وإنما وقع معناهم هاهنا على نفي التجويد، لا على الصَّنعة نفسها، فهو عندهم عاملٌ بالاسم، وغير عاملٍ في الإتقان، حتى تكلَّموا به فيما هو أكثر من هذا، وذلك كالرجل يعق أباه ويبلغ منه الأذى، فيقال: ما هو بولد، وهم يعلمون أنه ابن صُلبه ثم يقال مثله في الأخ، والزوجة، والمملوك.

وإنما مذهبهم في هذا كله: المزايلةُ في الأعمال الواجبة عليهم من الطاعة والبرِّ، وأما النكاح والرِّق والأنساب؛ فعلى ما كانت عليه؛ في أماكنها وأسمائها»[(١)].

وعلى هذا فلو صدر مني التصريح المذكور سابقًا لما كان ملزمًا لي بإخراج الرجل من السنة بالكلية بذلك الإطلاق، إذ يحتمل أن يكون النفي للحقيقة الكاملة لا للأصل، وهذا ما حصل للشيخ الألباني في قوله: «لا أحد يستطيع أن يقول أنا على منهج السلف إلا الذين فعلًا يتبنون منهج السلف الصالح دعوةً ومنهاجًا وسلوكًا».

فإن كلام الشيخ هنا محمول على كمال الانتساب لمنهج السلف الصالح، ولا يقصد بذلك أن من لم يحقق ذلك لا يكون على أصل المنهج.

فكيف بكلامي الذي لم يتضمن نفيًا، وإنما اشتمل على التنبيه على امتثال الاعتقاد والسلوك لمن أراد أن يكون على السنة بحق، أفلست بأولى أن لا أُلزَم بشيء من اللوازم الباطلة، وهي دعوى إخراج الرجل من السنة بالتقصير في الأخلاق والسلوك، ولو كان هذا لازمًا لكلامي؛ أفليس لزومه لكلام الشيخ الألباني أقوى دلالة وأبين حجة من كلامي.

---

(١) الإيمان للقاسم بن سلام (ص: ٩٤-٩٥).

الوجه الخامس: أن الشيخ لما ظن أن ذكري للأخلاق والسلوك من امتثال السنة يستلزم إخراج الرجل من السنة بالكلية في حال التقصير في ذلك، قد عرضت له في الحقيقة شبهة الطوائف المخالفة لأهل السنة في باب الإيمان؛ وذلك لظنهم أن التقصير في بعض أجزاء الحقائق الشرعية، يقتضي نفي الحقائق بالكلية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينًا، قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها، وهذا قول الخوارج والمعتزلة. قالوا: ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنًا بما فيه من الإيمان كافرًا بما فيه من الكفر، فيقوم به كفر وإيمان. وادعوا أن هذا خلاف الإجماع ولهذه الشبهة ـ والله أعلم ـ امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه؛ كأنه ظن: إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد»[1].

ثم يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الرد عليهم: «أما الأول فإن الحقيقة الجامعة لأمور ـ سواء كانت في الأعيان أو الأعراض ـ إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك، لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرها.

وما مثَّلوا به من العشرة والسكنجبين مطابق لذلك، فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة بل قد تبقى التسعة، فإذا زال أحد جزأي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر؛ لكن أكثر ما يقولون: زالت الصورة المجتمعة، وزالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب، كما يزول اسم العشرة والسكنجبين»[2].

وفي الحقيقة إنني ألحظ منذ زمن غير قريب تأثر بعض المعاصرين من المنتسبين إلى السنة بهذه الشبهة في معاملتهم لبعض من يعتقدون خطأه، وذلك أنهم قد يثنون على الرجل ويبالغون في مدحه والثناء عليه حتى لربما وصفوه بالإمامة، أو أنه علَم على السنة، أو أنه امتحان لأهل البدع، ثم لا يلبث أن

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١١).

(٢) المصدر نفسه (٧/ ٥١٤).

يبدعوه ويخرجوه من السنة، بل لربما رموه بالبدع المغلظة كبدعة الرافضة والجهمية، أو أنه قد شابههم في اعتقادهم، وهذا مما يدل على عدم مراعاة الأصل الذي عليه الأئمة والمحققون من تفاوت الناس في الإيمان والسنة، وذلك أن الرجل الراسخ القدم في السنة إذا بلغ درجة الإمامة قد يحصل له قصور ينقص به عن مرتبته من غير أن يخرجه من دائرة أهل السنة، ولهذا لا تكاد تجد رجلًا عرف بالإمامة في الدين والفضل، ثم رمي بعد ذلك من الأئمة الراسخين في السنة بالبدع الشنيعة، وإن كان الواحد منهم قد تزل قدمه في بعض المسائل فيوافق فيها بعض أهل البدع، لكن أهل العلم لم يخرجوه بذلك من السنة فضلًا أن يبالغوا في نسبته إلى البدع الشنيعة والغليظة.

الوجه السادس:

قول الشيخ في الاحتمال الثاني الذي ذكره لكلامي: «أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد».

فهذا من أغرب ما جاء في كلامه، وذلك أن الحديث كله في تحقيق السنة، وبيان الخصال التي يكمل بها الرجل في الاتباع، وغاية ما يدعيه قاصر الفهم، ومن لا يفرق بين الكمال والأصل؛ هو نفي أن يكون المقصر في ذلك من أهل السنة، وقد تقدم بطلان ذلك.

وأما أن يُدَّعى أن مفهوم ذلك نفي تحقيق التوحيد، فهذا مما لا يحتمله اللفظ بوجه من الوجوه، ولا يقتضيه سياق الكلام وتركيبه بحال من الأحوال، وليس لمدعيه أي شبهة في هذا الفهم، فضلًا أن يُدَّعى أنه صريح الكلام، وكلام الشيخ في هذا الموطن مما لا ينقضي منه العجب.

ومقتضى كلامه في دعواه أن صريح الكلام يدل على أن المقصر في ذلك ليس بسلفي، أو أنه ليس محققًا للتوحيد؛ هو عدم التفريق بين إخراج الرجل من السنة وإخراجه من الإسلام، وهذا مما لا يخفى على بعض العوام ناهيك عن طلاب العلم، ومن فوقهم من العلماء.

ولو جاء في كلامي التصريح بأن من لم يمتثل السلوك والآداب فهو مبتدع ضال خارج عن السنة لما ساغ لمن له أدنى معرفة بأصول السنة أن يفهم من كلامي هذا تكفيري للمقصر في هذا الجانب، إذ إن من الأصول المقررة عند أهل السنة أن البدع منها ما هو مكفر، ومنها ما ليس بمكفر فتبديع الرجل لا يستلزم تكفيره، لأنه قد يبدع ببدعة غير مكفرة.

وهذا مما لا يحتاج لإطالة الحديث فيه، لأنه من الأصول البينة الواضحة عند عامة أهل السنة، وبهذا يتبين بعد فهم الشيخ لهذه المسألة، بل جنوحه وشذوذه عن مقتضى مدلول الكلام وأصول أهل السنة.

الوجه السابع:

أني لو صرحت بأن المقصر في الأخلاق والسلوك خارج من منهج السلف، وداخل في جملة الفرق المبتدعة المذكورة في حديث افتراق الأمة، فإنه لا يلزم تكفير من هذا حاله، وهذا بإجماع السلف من الصحابة والتابعين، ومن جاء من بعدهم من الأئمة المحققين، وذلك لانعقاد إجماع السلف على عدم تكفير الثنتين والسبعين فرقة المخالفة للفرقة الناجية، كما حكى إجماعهم على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أكثر من موطن في كتبه حيث يقول: «ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة وإنما يكفر بعضهم بعضًا»[1].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «منهاج السنة» في سياق حديثه عن الخوارج: «ومع هذا فالصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم ولا جعلوهم مرتدين، ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل، بل اتقوا الله فيهم وساروا فيهم السيرة العادلة، وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم، فمن كفر الثنتين والسبعين فرقة كلهم؛ فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان»[2].

وبهذا يتبين أنه حتى مع التصريح بإخراج رجل من أهل السنة، وإلحاقه بالفرق المبتدعة المذكورة في الحديث لا يقتضي هذا تكفيره لانعقاد الإجماع على عدم تكفير هذه الطوائف المذكورة في حديث افتراق الأمة، فكيف ولم يصدر مني بلفظ صريح ولا غير صريح حكمٌ بتبديع من لم يلتزم بالأخلاق والسلوك، ثم يُدَّعى بعد ذلك أن صريح الكلام هو تبديع المقصر في ذلك، أو إخراجه من التوحيد وتكفيره.

على أنه يحسن التنبيه على أن ما تقدم من إجماع السلف على عدم تكفير الثنتين والسبعين فرقة المذكورة في الحديث لا يعني عدم تكفير من انتسب للإسلام، مع تلبسه بشيء من المكفرات؛ ففرق بين فرق المسلمين الذين افترقوا في الدين بعد تحقيق أصل الإسلام، وهي الفرق المذكورة في الحديث، وبين

---

(١) مجموع الفتاوى (٧ / ٢١٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥ / ٢٤٨).

من ينتسب للإسلام، وهو كافر ببدعته، فهذا لا يُسلَّم دخوله في الثنتين والسبعين، ولا يقال إنه لا يحكم بكفره، ولهذا لم يعد بعض السلف الجهمية والرافضة من الثنتين والسبعين فرقة.

ومن ذلك أن عبد الله بن المبارك لما ذكر أصول الفرق الثنتين والسبعين، وأنها ترجع إلى الشيعة والحرورية والقدرية والمرجئة، قال له رجل: «لم أسمعك تذكر الجهمية»، قال: «إنما سألتني عن فرق المسلمين»[١].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد: «ذكره ﷺ في خطبته قبل موته بخمس: الرد على الطائفتين اللتين هما شرار أهل البدع، بل أخرجهم بعض أهل العلم من الثنتين والسبعين فرقة، وهم الرافضة والجهمية»[٢].

وهذا مما يدل على أن عدم تكفير السلف للفرق الثنتين والسبعين لكونها من فرق المسلمين بنص الحديث لا يعني عدم تكفير الفرق الخارجة عن الدين ببعض أنواع الشرك والكفر، وإن كانت تنتسب للإسلام كالرافضة والجهمية والباطنية وكل من كفر ببدعته من الفرق المنتسبة للإسلام، فليتنبه طلاب العلم لهذا، فإنه موطن دقيق قد يخفى على بعض المنتسبين للعلم.

الوجه الثامن:

قول الشيخ: «أليست صريحة في أن من لم يعْنَ بجانب السلوك والآداب الإسلامية، وتأدية حقوق المسلمين فيما بينهم ليس بسلفي أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد؟».

فيلاحظ أن الشيخ قد ذكر احتمالين لكلامي بل ادعى أنه صريح فيهما، ثم عطف الثاني على الأول بـ«أو» الدالة على التخيير أو الشك في أشهر أقوال النحاة[٣]، وعلى ما يدل عليه أكثر استعمال الناس، فقال: «ليس بسلفي، أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد»، والشيخ في نفسه إما أنه يعتقد ترادف اللفظين، وأن الحكم على رجل بأنه ليس بسلفي كالحكم عليه بأنه غير محقق للتوحيد، أو يعتقد التباين بين الأمرين والتفريق بين التبديع بإخراج الرجل من السلفية، والتكفير بإخراجه من الإسلام وعدم تحقيق التوحيد.

(١) الإبانة لابن بطة (١/ ٣٧٩).

(٢) كتاب التوحيد (ص: ٦٢).

(٣) انظر: معاني الحروف للرماني (ص: ٧٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٢٣٢).

وعلى هذا فكلامه لا يخرج عن أمرين:

الأول: أن يعتقد الترادف بين التكفير والتبديع، وأن مفهوم الحكم على رجل، بأنه ليس بسلفي، هو بمعنى الحكم عليه بأنه غير محقق للتوحيد، وخارج من الدين، وحينئذ تكون «أو» في كلامه بمعنى التخيير، وأن اختلاف الجملتين من باب التنوع اللفظي لا المعنوي، وهذا مخالف للإجماع، بل لِـما اشتهر من أصول اعتقاد أهل السنة بين صغار طلاب العلم.

الثاني: أن يعتقد التباين بين الحكم بتبديع الرجل وإخراجه من السنة، وبين تكفيره بترك التوحيد أو بغيره من المكفرات؛ فعلى هذا تكون «أو» في كلامه بمعنى الشك، وهو تردد الشيخ في مفهوم الكلام ومدلوله، هل يقتضي التبديع والإخراج من السنة؟! أو التكفير بترك التوحيد وعدم تحقيقه؟!

وإذا كان المقام مقام رد ونقد وتخطئة؛ فكيف يبنى هذا النقد على شك وظن لا يجزم فيه المنتقد بأحد المعنيين؛ بخاصة مع ما يصحب هذا الرد من التشنيع والتجريح والتجهيل، بل دعوى المنتقد أنه لو قال بأحد هذه الأقوال لكان ضالًّا وما هو من المهتدين، وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾[(١)].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث»[(٢)].

الوجه التاسع:

كان الأجدر بالشيخ إذا ما حصل له تردد في فهم كلامي أو كلام غيري، أن يرجع إلى ما يفسره من كلام المتكلم البيِّن، فيكون على بصيرة ويقين من فهمه للكلام على الوجه الصحيح، ثم بعد ذلك إما أن يقر أو ينكر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الأمر ووصف المنهج في ضبط كلام المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه الناظر في كلام غيره من غاية التثبت والحرص في فهم الكلام على الوجه الصحيح الموافق لمراد المتكلم: «فإنه يجب أن يفسَّر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه؛ كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده.

---

(١) الحجرات: ١٢.

(٢) رواه البخاري (٨/ ١٩)، برقم (٦٠٦٤)، ومسلم (٤/ ١٩٨٥)، برقم(٢٥٦٣).

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجرِ عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضًا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلًا لمقاصده وكذبًا عليه»[1].

ومع أن كلامي الذي فهم منه الشيخ ما فهم، واضح في دلالته على عدم إرادة ما ذكر، فهو مخالف لسائر ما قررته في كتبي ودروسي، التي لو رجع لها الشيخ لتبين له بُعد ما نسبه لي من التبديع بالتقصير في الأخلاق والآداب، بل دعوى التكفير بذلك، وأن هذا مخالف لمسلكي وطريقتي في التوقِّي في بابي التكفير والتبديع، وتشديدي في عدم المسارعة إلى تبديع، أو تكفير أحد من المسلمين إلا بأمر بين واضح، يقطع الأئمة والعلماء بأنه موجب للتبديع أو التكفير، حتى إني قد تضررت بذلك كثيرًا ونُسبت إلى التهاون في هذين البابين بسبب ذلك.

ولعل رد الشيخ علي في هذه المسائل ما هو إلا من آثار ذلك.

الوجه العاشر:

أن الملاحظ على نقد الشيخ لكلامي في هذا الموطن أن مداره على دعوى التشديد في التبديع، وأن صريح كلامي يدل على تبديع من لم يُعْن بجانب الأخلاق والآداب أو تكفيره بحسب قول الشيخ، وهذا مناقض لسائر ما ذكره الشيخ في كتابته هذه من نسبتي للتهاون في التبديع، ومعاملة أهل البدع.

حيث يقول في آخر كتابته وكأن قوله هذا ملخص ما انتهى إليه في نقده: «فأخشى يا بني أنك من حيث لا تدري وقعت في شراك قاعدة المعذرة والتعاون، أو قاعدة كل مجتهد مصيب حتى في الأصول، وكلا القاعدتين ضالة مضلة فاجرة، أعيذك بالله ونفسي منهما».

فلعاقل أن يتأمل كيف يجتمع في رجل أن يبدِّع بالتقصير في الأخلاق والآداب، بل يكفر بذلك، وهو مع هذا يصوِّب كل مجتهد ولو كان في أصول الدين، ويقول بقاعدة المعذرة والتعاون، وهي مسلك إخواني باطل يقوم على تجميع الناس مع فساد الاعتقاد والمناداة بأن يعذر بعضهم بعضًا تحت هذه القاعدة الفاسدة، أفليس هذا من التناقض في النقد، وأن الإفراط في الذم والتجريح قد يحمل

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤ / ٤٤).

المتكلم على أن يناقض نفسه، ويرد على نفسه بنفسه؟!

الوقفة الثالثة:

قال الشيخ: «والجواب عن هذا يتضمن وجهين:

الوجه الأول: في ردها من جهة النص» ثم ذكره لحديث صاحب البطاقة المشهور، ثم ما ذكره من تعليقات مضمونها التنبيه على نجاة هذا الرجل ودخوله الجنة بما معه من التوحيد مع فسقه، وليس له من الحسنات سوى التوحيد.

ثم ذكره للوجه الثاني، وقوله: «الوجه الثاني: ما قرره أئمة أهل السنة أن من لقي الله بكل ذنب خلا الشرك والكفر كان تحت المشيئة إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه، وإن عذبه لم يخلده في النار، مستدلين على ذلك بالكتاب والسنة».

ثم ذكر بعده بعض الآيات والأحاديث في مغفرة الله لأهل التوحيد، وعدم مغفرته لأهل الشرك إلى أن قال: «والحاصل: من دلالة النصوص وآثار الأئمة من أهل السنة أن أهل السنة قسمان:

أحدهما: من لقي الله على التوحيد الخالص والسلامة من المعاصي، فهذا هو المؤمن كامل الإيمان.

والثاني: من لقي الله على التوحيد الخالص مصرًّا على كبيرة، فهذا هو المؤمن الفاسق الذي هو تحت المشيئة، فبان للقارئ الكريم أن عبارة الدكتور إبراهيم ـ عفا الله عنا وعنه ـ ملبسة موهمة، فيا ليته اكتفى في تقريره هذه المسألة بما مشى عليه الأئمة من بيان وجه الدلالة من النصوص بلا تعسف ولا تكلف».

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول: قوله في ردها من جهة النص ثم ذكره لحديث البطاقة الدال على نجاة أهل التوحيد وعدم كفرهم بالذنوب مهما بلغت، فهذا مما يدل على اقتصار الشيخ في رده على الاحتمال الثاني الذي ذكره لكلامي، وهو دعوى تكفير من لم يلتزم بالسلوك والآداب، وأنه ليس محققًا للتوحيد، ولي على هذا عدة تنبيهات:

الأول: أن الشيخ عند النقد ذكر احتمالين للكلام، وفي الرد تبنى الاحتمال الأخير ـ وهو دعوى التكفير ـ فما وجه الاقتصار عليه دون الأول؟

الثاني: أن هذا الاحتمال الذي تبناه الشيخ عند الرد هو أبعد الاحتمالين عن الصواب ـ كما تقدم تقريره ـ بل هو باطل وليس لمدعيه أدنى شبهه في دلالة الكلام عليه.

الثالث: أن رد الشيخ هنا ليس لخطأ ورد في كلامي، وإنما هو ردٌّ لوهم يرجع لسوء فهمه لكلامي،

فهو رد من الشيخ على وهمه، وإلا؛ فلا يجد القاري معارضة أو نقضًا لكلامي بما ذكره الشيخ من النصوص وكلام العلماء في هذه المسألة، فإن ما ذكره من نجاة أهل التوحيد بالتوحيد، وأن أصحاب الكبائر تحت مشيئة الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم، هي من أكبر أصول أهل السنة، ولا تخفى على صغار طلاب العلم، وليست مما يُتكلف في الاستدلال لها في الردود بين أهل السنة.

الرابع: كلام الشيخ في هذه المسألة من أغرب ما جاء في كتب الردود بحسب اطلاعي، ولهذا تعجب كثير من طلاب العلم من كلامه في هذه الكتابة، وكان عجبهم أشدَّ ما يكون من حديثه عن هذه المسألة، وذلك أن كلامي الذي انتقده في واد، وفهمه في واد آخر، ورده مداره على أبعد الاحتمالين لمقصود الكلام عن الصواب.

الوجه الثاني: قوله: «ردها من جهة النص» هذا غير صحيح، فإن الحديث حجة في عدم القطع بعذاب أهل المعاصي من أهل التوحيد لنجاة صاحب البطاقة من العذاب بما معه من التوحيد، والشبهة التي يزعم الشيخ ردها وهي التكفير بعدم العناية بجانب السلوك والآداب ـ فأنا أبرأ إلى الله منها وممن قال بها ـ ولكن لو قُدر أن قائلًا قال بها لما أفاد ذكر الشيخ للحديث هنا شيئًا في رد هذه الشبهة؛ لأن من يُكَفِّر بهذا الأمر يمكن أن يجيب الشيخ في إيراده لهذا الحديث، بأن هذا الحديث حجة في عدم التكفير بالمعاصي، ثم يقول: وأنا لا أُسلِّم بأن التهاون بالأخلاق والسلوك معصية، بل هو كفر مخرج من الملة. وهكذا لمسنا من خلال مناظرة التكفيريين في جلسات المناصحة وفي غيرها، أنه لو احتج عليهم بهذا الحديث لقالوا: إن هذا في أهل المعاصي، وأما ما نكفر به فلا يدخل في هذا، لاعتقادهم أنه كفر وليس بمعصية.

وهذا يدلُّك على أنه ليس كل من زعم أنه رد على مشتبه أن رده صحيح، ومن هنا كان الرد على أهل البدع والشبه بابًا عظيمًا جليل القدر لا يضبطه إلا قلَّة قليلة من أهل العلم.

الوجه الثالث: أن مقتضى رد هذه الشبه هو ذكر الأدلة الدالة على أن عدم الالتزام بالآداب والسلوك ليس مما يكفر به الرجل، كذكر الأدلة الدالة على عدم التكفير بشيء من شعب الإيمان الظاهرة غير أركان الإسلام وما نقل من الإجماع على ذلك، فإن شعب الإيمان منها ما هو متفق على التكفير بتركه كترك النطق بالشهادتين، ومنها ما هو مختلف في التكفير بتركه، كالمباني الأربعة بعدها، وفي هذا نزاع مشهور بين أهل السنة.

وأما ما عدا ذلك، فإنه مجمع على عدم التكفير بتركه إذا كان التارك له مقرًّا بمشروعيته من واجب أو مستحب، كما نقل الإجماعَ على هذا الحافظُ ابن رجب حيث يقول: «فأما بقية خصال الإسلام

والإيمان فلا يخرج العبد بتركها من الإسلام عند أهل السنة والجماعة، وإنما خالف في ذلك الخوارج ونحوهم من أهل البدع»[1].

ومعلوم دخول الأخلاق والآداب في هذا العموم الذي أجمع أهل السنة على عدم التكفير بتركه.

فهكذا، وبهذه الطريقة تزال الشبهة لو وجدت، والشيخ مع دعواه الرد على هذه الشبهة لم يتعرض لشيء من هذا، وإنما أورد نصًّا ليس هو في موطن النزاع، وعلق عليه بتعليقات تتضمن أصولًا عامة لا نزاع فيها بين أهل السنة، وإنما هي من تحصيل الحاصل، ومن تقرير المسلَّم الثابت، وأما الشبهة فلم يَحم حول أصلها بوجه، فضلًا أن يكون قد فنَّد دقائق مسائلها ومكامن مآخذها.

الوجه الرابع: ما ذكره في الوجه الثاني من كلام العلماء في تقرير أن كل ذنب خلا الشرك والكفر تحت المشيئة إن شاء الله غفره وإن شاء عذب به.

فهذا ليس مما ينازع فيه من له أدنى فهم بأصول عقيدة أهل السنة، ولا أعلم ما هو وجه إيراد الشيخ له في سياق رده على ما ادعاه من الشبهة، وهي دعوى التكفير بعدم العناية بالسلوك والآداب، فإن ما قيل في دعوى رد هذه الشبهة بذكر حديث البطاقة، يقال في دعوى ردها بهذا الأصل المقرر عند أهل السنة.

الوجه الخامس: قوله في آخر كلامه في القسم الثاني من أقسام أهل السنة.

«الثاني: من لقي الله على التوحيد الخالص مصرًّا على كبيرة فهذا هو المؤمن الفاسق الذي هو تحت المشيئة».

عليه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: تقييده هذه المرتبة، وهي مرتبة من قصَّر في الإيمان الواجب بقوله: «مصرًّا على كبيرة» موهمٌ أن غير المصر على الكبائر لا يكون من أهل التقصير، وهذا باطل؛ بل كل من اقترف كبيرة من كبائر الذنوب ولو لم يصر عليها وإنما فعلها مرة، ثم لقي الله بها فهو من أهل التقصير عن مرتبة الكمال الواجب، ولا شك أن الإصرار على الذنب سواء كان من الكبائر أو الصغائر أعظم في الإثم من عدمه، ولكن لا يعني هذا أن غير المصر على الذنب ليس مقصِّـرًا في إيمانه.

---

(١) فتح الباري (١/ ٢٦).

الملاحظة الثانية: تقييده للتقصير في هذه المرتبة بارتكاب كبيرة وهذا يخرج ارتكاب الصغائر من التقصير في الإيمان، وهذا لم يقل به أحدٌ من أهل السنة بل العلماء يحدون التقصير في الإيمان الواجب بارتكاب ذنب من الذنوب، أو التقصير في واجب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف مراتب المؤمنين المذكورين في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾[(١)]: «فالظالم لنفسه: العاصي بترك مأمور وفعل محظور، والمقتصد: المؤدي الواجبات والتارك المحرمات، والسابق بالخيرات: المتقرب بما يقدر عليه من واجب ومسنون، والتارك للمحرم والمكروه»[(٢)].

و يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قوله تعالى: «﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ وهو: المفرط في فعل بعض الواجبات، المرتكب لبعض المحرمات»[(٣)].

وإذا كان الشيخ يتوسع في نقد الأخطاء، بل في نقد ما قد يتوهم أنه خطأ، ثم يبالغ في النقد والتجريح، وظاهر كلامه هنا يدل على أنه لا يرى أن ارتكاب الصغائر، بل ولا ارتكاب كبيرة من غير إصرار موجب للنقص في الإيمان؛ فهل يقال له: إنك بهذا قد وافقت المرجئة في بعض كلامهم، ودعواهم أن الذنوب لا تضر الإيمان، سوى ما استثنيت من الكبائر في حال الإصرار؟! فنعامله بمنهجه ونكيل له بمكياله، ويكون هذا نظير قوله في بداية رده: «فاستغربت تلك المقالات والعبارات واستنكرتها لأنها شاذة عن مسلك السلف الصالحين، ومجانبة لما ألفناها وتعودناه من تقريرات أئمة العلم والدين».

أو يحمل كلامه على عدم التنبه أو المجازفة من غير تروي، فيقال له كما قال في خطابه لي مع توهمه للخطأ: «فهل تنبهت إلى ذلك أم كنت تلقي الكلام جزافًا بغير روية.

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ

وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم»

---

(١) فاطر: ٣٢.

(٢) أمراض القلوب وشفاؤها (ص: ٣٦).

(٣) تفسير ابن كثير (٦ / ٥٤٦).

أو أن الشيخ يُتهم في هذا بالتلبيس والإيهام، ويقال له كما قال في معرض نقده لبعض كلامي: «إنه في الغاية من التدليس والتلبيس، وكنا نربَأ بك عن ذلك».

الوجه السادس:

قوله: «فبان للقارئ الكريم أن عبارة الدكتور إبراهيم ـ عفا الله عنَّا وعنه ـ ملبسة موهمة، فيا ليته اكتفى في تقريره هذه المسألة بما مشى عليه الأئمة من بيان وجه الدلالة من النصوص بلا تعسف ولا تكلف».

عليه ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: قوله: «عبارة الدكتور إبراهيم ملبسة موهمة» يتعارض مع قوله في بداية حديثه عن هذه العبارة نفسها: «أليست صريحة في أن من لم يعن بجانب السلوك والآداب ... ليس بسلفي، أو أن من لم يلتزم بهذه الأمور ليس محققًا للتوحيد».

فقد وقع في كلامه هذا عدة تناقضات:

١-قوله في بداية الكلام: «إنها صريحة».

٢-ثم ذكر في نهاية هذه الجملة احتمالين لها، وهذا مناقض لدعوى أنها صريحة، كما سبق بيانه مفصلًا.

٣-قوله في آخر كلامه عن هذه المسألة إن العبارة ملبسة موهمة، مع قوله قبل ذلك إنها صريحة، فما هو الحق من ذلك؟!

الملاحظة الثانية: قوله: «فيا ليته اكتفى في تقرير هذه المسألة بما مشى عليه الأئمة...» إلى آخر كلامه.

فيقال في جوابه: فأين المخالفة في كلامي لما مشى عليه الأئمة، وإنما المخالفة جاءت في تفسير الكلام بغير معناه، والتعسف الشديد في إخراجه عن وجهه الصحيح، ثم رميي بعد ذلك بالتعسف والتكلف في تفسير النصوص، فصدق في هذا الناقد المثل: «رمتني بدائها وانسلت».

سادسًا: الرد عليه في نقده للعبارة الثالثة.

قال الشيخ عبيد: «العبارة الثالثة: قول الدكتور إبراهيم الرحيلي ـ وفقه الله ـ: «ولهذا لما خالف مرجئة الفقهاء أصل أهل السنة في باب الإيمان ووافقوا المرجئة ما بدعوهم وأخرجوهم من أهل السنة، وإنما قالوا: «مرجئة أهل السنة» يعني هم من أهل السنة وهم على السنة، لكنهم وافقوا المرجئة في قولهم».

وقال في موطن آخر: «وأما الطعن في الإمام أبي حنيفة أو تبديعه أو إخراجه من السنة بهذا، فلم يقل بهذا أحد من أهل العلم ، وإنما هو قول أخطأ فيه كما أن غيره من أهل العلم أخطأ في مسائل أخرى وفي جزئيات أخرى، ولهذا يسميهم العلماء: مرجئة أهل السنة، مرجئة الفقهاء».

وأقول: محصل العبارتين فيما يأتي:

أولًا: وصف مرجئة الفقهاء ـ وهم الذين يحدون الإيمان بأنه القول والاعتقاد ـ بـ«مرجئة أهل السنة» وأكده بقوله «يعني هم من أهل السنة».

وثانيًا: أنه لم يبدعهم أحد من الأئمة.

ونحن نقول أولًا: هل أنت متأكد مما تقول يا شيخ إبراهيم، أم كان منك ظنًّا وحدسًا، فوصفك مرجئة الفقهاء بمرجئة أهل السنة، لم نعلم حتى الساعة من سبقك إلى ذلك من أئمة السلف، وإنما قال هذا القول فيما وقفنا عليه الشهرستاني، والرجل مخلّط أشعري، ومتخصص في العقيدة مثلك لا يصلح عمدة له في هذا الباب.

وثانيًا: ما أفادته عبارتك أنه لم يبدعهم أحد من الأئمة مجازفة منك ومخاطرة، لا سيما وأنك متخصص وأستاذ في العقيدة بالجامعة الإسلامية حرسها الله، لأنه في الغاية من التدليس والتلبيس وكنا نربَأ بك عن ذلك».

ثم قال: «ونحن نجلِّي هذه المسألة، ونزيل عنها اللبس بنُقول عن بعض الأئمة في الحكم على تلك الفرقة التي حكمتَ عليها بأنهم مرجئة أهل السنة»، ثم ذكر بعد ذلك أثرًا عن أبي بكر بن عياش ـ وذكر أبا حنيفة ـ ثم قال: «كان مغيرة يقول: والله الذي لا إله إلا هو لأنا أخوف على الدين منهم من الفساق، وحلف الأعمش قال: والله الذي لا إله إلا هو ما أعرف من هو شر منهم، قيل لأبي بكر يعني المرجئة؟ قال: المرجئة وغير المرجئة».

ثم نقل نقلًا عن شيخ الإسلام، يتضمن قوله في مرجئة الفقهاء: «فإن هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة وإنما بدعوهم».

ثم قال: «وإن احتج محتج في الدفاع عن هذا القول، قائلًا: لما تنقد هذه العبارة: «مرجئة أهل السنة» وقد قالها من قالها من أهل العلم الكبار؟

فالجواب: يتوجه إليك يا هذا عدة أسئلة:

أولًا: هل سبق إلى هذا القول من ذكرتَ أحدٌ من أئمة السلف في القرون المفضلة؟!

فإن قلت: نعم؛ وجب عليك الدليل!

وإن قلت: لا؛ وافقتنا في النقد شئت أم أبيت.

وثانيًا: هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة؟

فإن قلت بالأول؛ كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني؛ خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان.

وأقول لك أخيرًا: أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنِحلة ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة ، وهلم جرا، فليتك تفطنت».

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول:

لا بد من التنبيه ابتداءً على مسألتين تتعلقان بالعبارتين اللتين أوردهما الشيخ من كلامي:

الأولى: أن سياق الكلام الذي ذكرت فيه العبارتين السابقتين كان في مقام التحذير من التشديد في التبديع، وإخراج بعض أهل السنة بمجرد بعض أخطائهم في الاجتهاد ـ كما شاع هذا المنهج بين بعض المعاصرين من المنتسبين للسنة ـ ثم مثَّلت بمخالفة بعض الفقهاء لأهل السنة في باب الإيمان، وهم مرجئة الفقهاء، وأن أهل السنة لم يبدعوهم بذلك، أعني أن الذي أفضى إليه أمر أهل السنة عد مرجئة الفقهاء من أهل السنة والجماعة، بل هم معدودون من أئمتهم.

فظاهر من هذا السياق أن الكلام أصلًا ليس في تحرير حقيقة الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء، وإنما هو من باب الاستشهاد بخطئهم في هذا الباب كما أخطأ غيرهم من الأئمة.

وأما في سياق تحرير هذه المسألة فقد بيَّنت في بعض كتبي ودروسي حقيقة الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة، وأن مرجئة الفقهاء موافقون للمرجئة في إخراج العمل من حقيقة الإيمان، وأن الخلاف بينهم وبين أهل السنة حقيقي، ومن آثاره عدم اعتقاد مرجئة الفقهاء زيادة الإيمان ونقصانه، وعدم جواز الاستثناء في الإيمان.

ومما ذكرته في تقرير ذلك قولي في كتاب «التكفير وضوابطه»: «وقال مرجئة الفقهاء الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، وأنكروا تفاضل الإيمان، ودخول الأعمال فيه، والاستثناء فيه، وبه قال حماد بن

أبي سليمان، وأبو حنيفة، وطوائف من فقهاء الكوفة»[1].

الثانية: أني إذا ذكرت مرجئة الفقهاء، فأذكرهم باسمهم المشهور عند عامة العلماء، فأقول: «مرجئة الفقهاء»، وهذا ظاهر في العبارة الأولى التي أورد الشيخ، حيث قلت: «ولهذا لما خالف مرجئة الفقهاء أصل أهل السنة....»، وكذا ما تقدم في النقل السابق من كتاب «التكفير» قلت: «وقال مرجئة الفقهاء» وفي موطن آخر من كتاب «التكفير» قلت: «وقد تقدم أن المرجئة ثلاث طوائف: الجهمية وهم غلاتهم، والكرامية، ومرجئة الفقهاء»[2].

وقولي في الكتاب نفسه: «وأما مرجئة الفقهاء، فهم موافقون سائر أهل السنة في أن أهل الكبائر معرضون للعقوبة»[3].

وأما ما ذكرته من وصف هؤلاء بمرجئة أهل السنة فهو حكاية عن أهل العلم أنهم يطلقون عليهم مرجئة أهل السنة، وذلك للاستشهاد على أنهم لا يبدعونهم، وسيأتي توثيق هذا الإطلاق من كلام أهل العلم.

فينبغي التفريق بين التزامي إطلاق هذا اللقب وهو «مرجئة أهل السنة »، وبين حكايته عن أهل العلم، فليتنبه من يتوخى الدقة في الألفاظ والعبارات لهذه المسألة الدقيقة، بين تبنِّي الرجل لأمر وحكايته له عن غيره.

الوجه الثاني: أن تسمية هؤلاء بـ«مرجئة الفقهاء»، أو «مرجئة أهل السنة» ليس فيه أي محذور، ولا أعلم أن رجلًا من أهل السنة انتقد آخر بإطلاقه على أبي حنيفة وأصحابه أنهم مرجئة أهل السنة.

وفي الحقيقة إن الشيخ عبيدًا لم يسبق إلى هذا النقد إلا من «الحدّاد»، وهو معروف بجهله وتشديده في هذا الباب، وذلك أن «الحداد» شنَّع على من يطلق «مرجئة أهل السنة» على هؤلاء الفقهاء، فرد عليه الشيخ ربيع المدخلي ـ جزاه الله خيرًا ـ وفنَّد شبهته في هذا الباب .

وإليك توثيق ذلك بنقل الشيخ ربيع لشبهة «الحداد» ثم ردها.

قال الشيخ ربيع: «قال الحداد: (وعامة المسلمين من زمن على الإرجاء، وعامة أهل الرأي عليه

---

(١) التكفير وضوابطه (ص: ٢٣).

(٢) المصدر نفسه (ص: ١٩٣).

(٣) المصدر نفسه (ص: ١٢٤).

لأنه مذهب أئمتهم، وما أدري كيف وقع بعض أهل السنة في هذين الخطأين:

١) قال ابن تيمية في كتابه «الإيمان»: إن الإرجاء بدعة لفظية، يعني أنها ليست بدعة في المعنى، وهذا تهوين من شأنها وليس بصواب، بل هي بدعة حقيقية لفظًا ومعنى......

ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة، فاحذر الافتراء).

قال الشيخ ربيع في رده: «أتدري ماذا ارتكب الحداد في هذا الكلام القليل من الطعنات في شيخ الإسلام ابن تيمية، وكل ذي ريبة يسلك هذه الطرق الملتوية؟ لقد طعنه ثلاث طعنات نجلاء».

ثم قال بعد أن رد عليه في الطعنتين الأولى والثانية: «والطعنة الثالثة الفاجرة الخبيثة، وهي قوله: ومن ذلك من يقول: مرجئة أهل السنة فاحذروا الافتراء، فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء؟ إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون بهذا القول من السابقين والمعاصرين.

قد يساورك شك في أنه يقصد الإمام ابن تيمية، لكن إذا تذكرت أن الحداد نقل كلام ابن تيمية هذا من كتاب «الإيمان»، وإذا علمت أن ابن تيمية عدَّ مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي؛ زال عنك الشك»[(١)].

ثم يتابع الشيخ ربيع رده على الحداد مع نقل عبارات له أخرى في هذا المعنى، فيقول: «وطعنة رابعة في كتابه: «يوم لا ظل إلا ظله (ص٧٠)» حيث يقول: (وأما المرجئة فالمسلمون عندهم كلهم مؤمنون كإيمان جبريل، وزيادة الإيمان ونقصه عندهم كفر، والأعمال ليست من الإيمان، وبعد هذا كله يقول قائل: بدعة لفظية لا حقيقية، فإن سلمنا قال ﷺ: «ثكلتك أمك وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم»، فضَّ الله فاه) يقصد شيخ الإسلام، ثم قال: (وبعد هذا يقول: مرجئة أهل السنة، فهل يقال جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة غير أهل السنة فهل يكونون منهم)».

ومما جاء في رد الشيخ ربيع عليه في هذا النقل قوله: «ثم انظر إلى إلزامه الفاسد: فهل يقال: جهمية أهل السنة! فيقال له: فهل الإرجاء مثل التجهم، وهل إرجاء الفقهاء الذي عناه ابن تيمية مثل التجهم؟

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ربيع (٩/ ٤٤٨-٤٥٣). وكتاب خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة ومعها طعن الحداد في علماء السنة (ص: ٢٥-٣١).

ثم هل تنكر تسامح أحمد وغيره من السلف مع مرجئة الفقهاء وغير الدعاة؟»[1].

وأنبه هنا على عدة أمور:

الأول: التشابه الكبير بين الشيخ عبيد والحداد في هذه المسألة بل التوافق التام حتى في العبارات.

فتأمل قول الحداد: «وبعد هذا يقول مرجئة أهل السنة، فهل يقال: جهمية أهل السنة؟ المرجئة فرقة غير أهل السنة فكيف يكونون منهم».

وقول الشيخ عبيد: «أما تعلم يا بني أنك بوصف «مرجئة الفقهاء» بأنهم «مرجئة أهل السنة» قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحله ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة، وهلم جرا».

فيلاحظ اشتراكهما في ثلاثة أمور:

١) في إنكار إطلاق «مرجئة أهل السنة» لكن الحداد ينكر على شيخ الإسلام، وعامة العلماء ـ حسب تقرير الشيخ ربيع ـ والشيخ عبيد ينكر على إبراهيم الرحيلي.

فاشترك الشيخ عبيد مع الحداد في الإنكار، واشتركت مع شيخ الإسلام فإن كلًّا منا منكَر عليه، فنعمت المشاركة في حقي!

٢) اشتراكهما في الشبهة الحاملة على هذا الإنكار فيقول الحداد «المرجئة فرقة غير أهل السنة، فكيف يكونون منهم».

ويقول الشيخ عبيد: «هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة، فإن قلت بالأول كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان».

٣) المشاركة بينهما في الإلزام يقول الحداد: «فهل يقال جهمية أهل السنة» ويقول الشيخ عبيد: «فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحلة ضالة أن يقول على سبيل المثال: خوارج أهل السنة، جهمية أهل السنة، معتزلة أهل السنة».

الثاني: إقرار الشيخ ربيع إطلاق مرجئة أهل السنة على مرجئة الفقهاء، ونسبته ذلك لشيخ الإسلام وعلماء أهل السنة من السابقين والمعاصرين وذلك في قوله: «فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم

---

(١) انظر: المرجعين السابقين الأول: (٩/ ٤٥٣).والثاني: (ص: ٣٣-٣٢).

الجريء، إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون بهذا القول من السابقين والمعاصرين».

وكذلك قوله: «وإذا علمت أن ابن تيمية اعتبر مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي».

الثالث: انتقاد الشيخ ربيع للحداد في عباراته التي سبق بيان مشابهتها لعبارات الشيخ عبيد، ومما قاله الشيخ ربيع في ذلك وصفه لإنكار الحداد إطلاق «مرجئة أهل السنة» بأنها: «طعنة فاجرة خبيثة»، وكذا قوله: «فماذا يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء» وكذا قوله في إلزام الحداد: «ثم انظر إلى إلزامه الفاسد، فهل يقال: جهمية أهل السنة» وإذا كان هذا حكم الشيخ ربيع في عبارات الحداد فماذا عسانا أن نقول في عبارات الشيخ عبيد؟!

الرابع: في التنبيه على نكتة لطيفة ترجع إلى سنة كونية مشاهَدة، وهو أن التوافق بين الناس في الظاهر وفيما يصدر منهم من كلمات وأقوال ترجع إلى تشابه في الباطن، إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، ولهذا نجد أن أصحاب الشبه وإن اختلفوا في الظاهر وبدَّع بعضهم بعضًا إلا أنهم يتفقون فيما يقررون؛ لما بينهم من التوافق في الباطن كما قال تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾[2].

فهذا من التوافق في الشبه، وأما التوافق في الخير فشاهده تواطؤ الأنبياء والرسل وأتباعهم على الحق، وتصديق بعضهم لبعض، كما هو مقرر في كثير من الآيات.

وكذا تواطؤ أهل السنة على الحق وتشابه أقوالهم وعباراتهم، مع تباعد أمصارهم وأعصارهم، حتى إن القارئ أو السامع لبعض كلامهم يظن أن بينهم اتفاقًا على ذلك وليس الأمر كذلك، وإنما هو توافق لا اتفاق وذلك لما بينهم من توافق القلوب وائتلافها على الدين ونفورها من الباطل والضلال، ولهذا كان من أعظم سمات أهل السنة التواد والائتلاف، كما أن من أعظم سمات أهل البدع التفرق والاختلاف.

---

(١) البقرة: ١١٨.

(٢) الذاريات: ٥٢ – ٥٣.

الوجه الثالث:

أن إطلاق «مرجئة أهل السنة» على «مرجئة الفقهاء» صدر عن جمع من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين، وليس هذا بمستنكر عند أهل العلم، وها هي ذي بعض أقوال من أطلقه من العلماء أو نقل إطلاقه.

فممن نقله من المصنفين في الفرق والمقالات الشهرستاني، فقد حكاه عن بعض أهل العلم مؤكدًا شهرته عنهم فقال عند ذكر الغسَّانية: «ومن العجب أن غسان كان يحكي عن أبي حنيفة مثل مذهبه ويعده من المرجئة، ولعله كذب كذلك عليه، ولعمري كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة».

وكذا نقله الإيجي عن الآمدي حكاية عن أصحاب المقالات قال: «قال الآمدي: ومع هذا فأصحاب المقالات قد عدوا أبا حنيفة وأصحابه من مرجئة أهل السّنة»[1].

وكل من هؤلاء الناقلين لهذا الإطلاق عن العلماء، لا يخفى أنهم من الأشاعرة، بل قيل في الشهرستاني ما هو أعظم، والعبرة في هذا بنقلهم عن أهل العلم لا بما قرروه بأنفسهم، ومما لا شك فيه أن كلًّا من الشهرستاني والإيجي من المصنفين في الفرق والمقالات، وكتبهم من المصادر المعتمدة في هذا الفن من العلوم، ولهذا نقل عنهم في هذا علماء أجلاء معتمدين على نقلهم، حتى إن شيخ الإسلام ابن تيمية مع ما هو عليه من سعة في معرفة مقالات الناس مع الدقة والضبط؛ قد نقل عن الشهرستاني كثيرًا في كتبه، وكذا نقل عنه الإمام ابن القيم ومن بعدهم من أهل العلم، وكذا الإيجي؛ فإن كتابه مشهور في بابه عند العلماء المتأخرين عنه إلى هذا العصر، ومما لا يخفى على ذوي التخصص في الفرق والمقالات أن عامة المصنفين في هذا الباب كانوا من المخالفين لعقيدة أهل السنة باستثناء الأشعري[2] والملطي، وأما من عداهما كابن حزم والشهرستاني والبغدادي والرازي؛ فكل هؤلاء من المخالفين لعقيدة أهل السنة، ومع هذا ما زال العلماء والباحثون يرجعون لكتبهم في توثيق بعض مقالات الفرق، بل يعدون هذه الكتب من المصادر الأصيلة في بابها، وبهذا يتبين جنوح الشيخ عبيد في تشنيعه عن

---

(١) المواقف (٣/ ٧٠٨).

(٢) مر الأشعري بأطوار مختلفة في الاعتقاد فكان أولًا معتزليًّا، ثم انتقل إلى طريقة عبد الله ابن كلاب في طوره الثاني، ثم اهتدى في آخر أطواره إلى عقيدة السلف، فأعلن رجوعه عما كان عليه، وانتصر لعقيدة السلف، وألف بعد رجوعه إليها كتابيه: «مقالات الإسلاميين» و«الإبانة».

الأخذ من الشهرستاني وقوله في سياق إنكاره لإطلاق مرجئة أهل السنة: «وإنما قال هذا القول فيما وقفنا عليه الشهرستاني، والرجل مخلّط أشعري، ومتخصص في العقيدة مثلك لا يصلح عمدة له في هذا الباب».

ولا أدري لو عرف الشيخ عبيد أن عامة رسائل الدكتوراه والماجستير ـ بخاصة المتخصصة في الفرق والمقالات ـ لا تكاد تخلو من الإحالة على كتاب الشهرستاني، ماذا سيقول فيها، وفي من أجازاها من المشرفين والمناقشين من كبار الأساتذة المتخصصين؟!

وصدق من قال: «من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب».

وقد أطلق هذه العبارة جمع من العلماء المعاصرين وأساتذة الجامعات المتخصصين في أبواب العقيدة والفرق والمقالات:

ومن هؤلاء الشيخ صالح الفوزان حيث قال في جواب سؤال عن بعض المقالات في الإيمان: «القول الأول: هو قول مرجئة أهل السنة وهو خطأ، والصواب أن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان»[1].

وقد حكى هذا الإطلاق الشيخ ربيع المدخلي عن شيخ الإسلام ابن تيمية وعلماء أهل السنة السابقين والمعاصرين، حيث قال في سياق رده على الحداد المتقدم نقله: «والطعنة الثالثة الفاجرة الخبيثة، وهي قوله: (ومن ذلك من يقول مرجئة أهل السنة، فاحذروا الافتراء) فمن يقصد الحداد بهذا الكلام الظالم الجريء؟ إنه يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية بالقصد الأول، ثم علماء أهل السنة الذين يقولون هذا القول من السابقين والمعاصرين، قد يساورك شك في أنه يقصد الإمام ابن تيمية، لكن إذا تذكرت أن الحداد نقل كلام ابن تيمية هذا من كتاب الإيمان، وإذا علمت أن ابن تيمية عدَّ مرجئة الفقهاء من أهل السنة في الموضوع نفسه الذي قال: إن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة لفظي؛ زال عنك الشك»[2].

وممن أطلق هذه العبارة من المعاصرين الشيخ عبد العزيز الراجحي ضمن إجابته لسؤال ألقي عليه حيث قال: «ومرجئة الفقهاء خالفوا النصوص في اللفظ وإن وافقوها في المعنى، ومنها فتح الباب

---

(١) المنتقى من فتاوى الشيخ الفوزان(١/ ١٧).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٩/ ٤٥٢) وكتاب خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة ومعها: طعن الحداد في علماء السنة (ص: ٢٥-٣١).

للفسقة، وفتح الباب للمرجئة، أما حكم أهل الكبائر فمرجئة الفقهاء من أهل السنة يرون أن صاحب الكبيرة يستحق الوعيد ويقام عليه الحد في الدنيا إذا كانت الكبيرة عليها حد».

وممن نقل هذا على سبيل الإقرار والموافقة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد عطية الغامدي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث نقل كلام الشهرستاني في معرض ذبه عن أبي حنيفة حيث قال: «فنحن نعلم جميعًا أنه رَحِمَهُ اللَّهُ إمام جليل برع وبرز في مجال تقرير التشريعات العملية، ومذهبه في الفقه الإسلامي يُعتبر أوسع المذاهب؛ فقد أفنى عمره في سبيل بيان الواجب والمحرم والمستحب والمباح. وفي هذا المجال يقول الشهرستاني مدافعًا عن أبي حنيفة: «... كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة، وعدَّه كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة»[1].

وممن نقل هذا من المعاصرين الدكتور غالب العواجي حيث قال في كتابه: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها»: «ويمكن الإشارة هنا إلى رؤوس تلك الفرق، وهي كما يذكرها علماء الفرق:

مرجئة السنة: وهم الأحناف؛ أبو حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان، ومن اتبعهما من مرجئة الكوفة وغيرهم، وهؤلاء أخروا العمل عن حقيقة الإيمان»[2].

وبهذا يتبين شهرة إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء بين العلماء المتخصصين في العقيدة ومقالات الناس الاعتقادية من المتقدمين والمتأخرين، حتى أصبح هذا الإطلاق مشهورًا عند ذوي المعرفة بهذا الفن، ولا عبرة بعد ذلك بإنكار الشيخ عبيد إطلاق هذا الوصف على مرجئة الفقهاء ظنًا منه أن إبراهيم الرحيلي قد انفرد به من بين المتقدمين والمتأخرين وأول من فتح بابه، إذ يقول: «أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لِنِحلة ضالة».

فيقال له: قد وسع من انتقدت بكلامك هذا ما وسع غيره من أهل العلم، ولا يسعك بعد هذا إلا التشنيع على الجميع، أو التراجع عن تخصيص أحدهم بالتشنيع فالرجوع عن الخطأ فضيلة، خصوصًا

---

(١) الإيمان بين السلف والمتكلمين (ص: ١٠٦).

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٣/ ١٠٨٩).

إن كان موجبًا للفضيحة بإنكار ما هو مسلّم عند أهل الشأن، وإن أنكرته النفس؛ فما زال الناس ينكرون من الحق ما خفي عليهم ولو كان من أوضح المسلمات عند أهل الفن.

الوجه الرابع:

في بيان مأخذ أهل العلم في هذا الإطلاق، وهو من جهتين:

الأولى: أن هؤلاء الفقهاء لما كانوا من أهل السنة في أصولهم كافة ، وإنما أخطأوا في هذه المسألة متأولين لم يخرجهم الأئمة بتأويلهم من أهل السنة، ولما كانوا موافقين للمرجئة في أعظم أصولهم وهو إخراج العمل من مسمى الإيمان ـ وبه سموا مرجئة لإرجاء العمل عن حقيقة الإيمان ـ عدَل الأئمة في هؤلاء الفقهاء فلم يخرجوهم من السنة بخطئهم ولم ينفوا عنهم موافقتهم للمرجئة في الإرجاء فقالوا مرجئة الفقهاء، أو مرجئة أهل السنة، وإنما لم يخرج الأئمة هؤلاء من السنة بناء على أصلهم في عدم إخراج الرجل من أهل السنة بخطئه في الاجتهاد، سواء كان هذا في المسائل العلمية أو العملية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما قد بسط في غير موضع، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه ويبين المراد ولم يعرفه، مثل من اعتقد أن الذبيح إسحاق لحديث اعتقد ثبوته، أو اعتقد أن الله لا يُرى لقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[1] ولقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾[2] كما احتجت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي ﷺ وإنما يدلان بطريق العموم.

وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يُرى، وفسروا قوله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[3] بأنها تنتظر ثواب ربها كما نُقل عن مجاهد وأبي صالح، أو من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي لاعتقاده أن قوله: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[4] يدل على ذلك، وأن ذلك يقدم على رواية الراوي لأن السمع يغلط، كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف، أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الحي لاعتقاده أن قوله:

---

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) الشورى: ٥١.

(٣) القيامة: ٢٢ – ٢٣.

(٤) الأنعام: ١٦٤.

﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1] يدل على ذلك، أو اعتقد أن الله لا يعجب كما اعتقد ذلك شريح لاعتقاده أن العجب إنما يكون من جهل السبب، والله منزه عن الجهل»[2].

وقال أيضا: «فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع؛ كان هذا هو الذي كلَّفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافًا للجهمية المجبرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه»[3].

ويقول ابن القيم: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان؛ قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».

وقال أيضا: «فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرك جملة وأهدرت محاسنه؛ لفسدت العلوم والصناعات والحكم، وتعطلت معالمها»[4].

ويقول الذهبي في ترجمة محمد بن نصر المروزي: «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه؛ لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[5].

وقال أيضًا: «وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه ونغطي معارفه، بل نستغفر له، ونعتذر عنه»[6].

وقال في ترجمة ابن خزيمة: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده ـ مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق ـ

---

(١) الروم: ٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥ / ١١١).

(٤) مدارج السالكين (٢ / ٤٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٥٧).

أهدرناه وبدعناه؛ لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه»[1].

وكلامهم في هذا يطول، والمقصود هو بيان منهج السلف في عدم التأثيم أو التبديع أو الذم بمجرد الخطأ، بل من وقع في شيء من ذلك من الأئمة؛ فإنهم يحفظون مقامه ولا يهدرونه، ولا ينفِّرون الناس منه ومن علمه، هذا مع التنبيه على خطئه ليتجنب ولا يتابع فيه.

ومن هؤلاء الأئمة الذين وقعوا في أخطاء مرجئة الفقهاء، فإنهم وافقوا المرجئة في إخراج العمل من الإيمان؛ فنبهوا على أخطائهم، ولم يهدروا كرامتهم وإن كان بعض السلف قد تكلم في أبي حنيفة ببعض الطعن، إلا أن الذي أفضى إليه حال أهل السنة بعد ذلك الإطباق على إمامة أبي حنيفة وأصحابه، وعدم إخراجهم من السنة بزلتهم.

الثانية: أن مرجئة الفقهاء وإن كانت مقالتهم موافقة لمقالة المرجئة في إخراج العمل من الإيمان؛ إلا أنهم لم يعطلوا الأعمال الصالحة ويجرؤوا الناس على المعاصي كما فعل غلاة المرجئة، بل كانوا يقولون إن الأعمال تقوى وبر، وأنها تزيد في درجة العبد عند الله، وإن كانوا لا يسمونها إيمانًا، ويقولون: إن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وهم تحت مشيئة الله إن شاء الله غفر لهم وإن شاء عذبهم، وإن كانوا يقولون إن إيمانهم كامل.

ولذا لم يجعلوا حكمهم حكم المرجئة الخالصة، بل خطَّؤوهم، وعدوهم من أئمة أهل السنة، بل ذهب بعض المحققين منهم أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وبين أهل السنة خلاف صوري أو لفظي.

يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «اعلم ـ رحمك الله ـ أن أهل العلم والعناية بالدين افترقوا في هذا الأمر فرقتين:

فقالت إحداهما: الإيمان بالإخلاص لله بالقلوب، وشهادة الألسنة وعمل الجوارح.

وقالت الفرقة الأخرى بل الإيمان بالقلوب والألسنة، فأما الأعمال فإنما هي تقوى وبر، وليست من الإيمان»[2].

فوصفهم الإمام أبو عبيد بأنهم أهل علم، وعناية بالدين.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٧٦).

(٢) الإيمان للقاسم بن سلام (ص: ٢٩).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء ـ كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ـ متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل؛ فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب كما تقوله الجماعة، ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار، فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء ولكن الأقوال المنحرفة: قول من يقول بتخليدهم في النار كالخوارج والمعتزلة، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله، وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام»(١).

وقال أيضًا: «ولهذا لم يكفر أحدٌ من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب»(٢).

ويقول شارح الطحاوية: «والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزءًا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله؛ إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه؛ نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد»(٣).

وقال شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي في كتابه المتخصص في تحقيق الفرق بين عقيدة السلف والمتكلمين في باب الإيمان وهو بعنوان: «الإيمان بين السلف والمتكلمين»: «وأبو حنيفة

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٤).

(٣) شرح الطحاوية (٢/ ٤٦٢).

وإن خالف السلف بتأخيره العمل عن ركنيه في الإيمان؛ فإنه لم يدع برأيه هذا أرباب الشهوات لإشباع شهواتهم وتحقيق رغباتهم باللعب بالمحظورات، وانتهاك أستار الشريعة الإسلامية الغراء، كما فعل المرجئة الذين رفعوا اللوم عن العصاة وفتحوا لهم الطريق إلى هتك محارم الله دون خشية من عقاب الله تعالى، إذ الإنسان في حلٍّ مما يفعل، فلا تثريب عليه أبدًا إذا هو اتصف بالإيمان الذي هو عبارة عن التصديق عندهم فحسب.

وأبو حنيفة حاشاه أن يقول بهذا القول، أو يقف ذلك الموقف، فلا يجوز لنا أن نصفه بالإرجاء المطلق؛ لأن الإرجاء الذي يتبادر إلى الذهن هو ذلك القول الذي لا يقول به مسلم أبدًا»(١).

وقال الشيخ الفاضل الأستاذ الدكتور محمد الخميس في كتابه «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» مما يُعَدُّ به الشيخ محمد من المحققين المتخصصين بدراسة عقيدة أبي حنيفة: «ولا شك أن هذا القول خلاف مذهب السلف، لكنه إرجاء مقيد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فبرغم موافقته لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في مسمى الإيمان؛ لكنه يختلف معهم اختلافًا جذريًّا، فهم يرون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، وهو يرى أن مرتكب الذنب مستحق للعقاب وأمره إلى الله؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رد هذا المذهب الخبيث: (ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول إنه لا يدخل النار... ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة)(٢)»(٣).

والمقصود أن خلاف أبي حنيفة في الإيمان حققه هؤلاء العلماء الأجلاء فلم يشنعوا به على أبي حنيفة وأصحابه، بل وصفهم الإمام أبو عبيد وهو من هو في الإمامة والسنة في كتابه المتخصص في الإيمان بأنهم «أهل علم وعناية بالدين»، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وهو الخبير بكلام السلف والإمام المحقق لمسائل الإيمان وغيرها ـ عن السلف أنهم «جعلوا خلافهم في باب الإيمان من بدع الأقوال والأفعال لا بدع العقائد»، وقال هو: محققًّا وموضحًا لحقيقة الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة بأن أكثر التنازع فيه نزاع لفظي، ثم أخبر عن موافقة مرجئة الفقهاء لأهل السنة في ذم أهل الوعيد، وأن

---

(١) الإيمان بين السلف والمتكلمين (ص: ٩١).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٦/ ١٠٩).

(٣) أصول الدين (ص: ١١٠).

الإيمان بدون عمل مذموم صاحبه، وكذا حرر الإمام ابن أبي العز وهو حنفي المذهب مع إمامته في السنة أن النزاع بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد.

وكذا تقدم النقل عن أستاذين جليلين متخصصين في العقيدة بلغ كل منهما رتبة أستاذ في تخصصه ما ملخصه أن الإرجاء الذي عند أبي حنيفة وأصحابه ليس كالإرجاء الخالص المطلق، ولم يترتب على قولهم في هذه المسألة تهوين من أمر الذنوب وانتهاك حرمة الشريعة.

وبهذا يتبين للقارئ المتأمل لكل ما تقدم مقصد العلماء في إطلاقهم على هؤلاء أنهم مرجئة أهل السنة.

على أنني أنبه على أن ما نقلته عن بعض العلماء من أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة خلاف صوري أنه ليس متفقًا عليه بين العلماء فقد قال به شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن أبي العز كما تقدم النقل عنهما وخالف في هذا بعض العلماء الآخرين كالألوسي[١]، والمباركفوري[٢]، وابن باز[٣]، والألباني[٤]، وبعض المعاصرين الذين ذهبوا إلى أن الخلاف بينهما حقيقي.

ولا أرى في الحقيقة أن بين القولين كبير اختلاف؛ فإن الذي يظهر من مقصود من أطلق أن الخلاف لفظي، أنه إنما قصد أنه لم يؤدِّ إلى بدع وآثار سيئة كما أثر قول المرجئة الخالصة في جرأة الناس على المعاصي وانتهاك المحارم، وكذلك الانحراف الحاصل في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة عند المرجئة الخالصة وخصومهم الوعيدية.

ولا يقصد بهذا الإطلاق أن الاختلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء من اختلاف الألفاظ مع اتحاد المعنى، فإن هذا لا يكاد يقول به من له أدنى تأمل لحقيقة هذا الخلاف فضلًا عن أئمة محققين كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز، وعلى هذا المعنى الثاني يحمل كلام من أثبت أن الخلاف حقيقي من العلماء المتأخرين.

وبهذا يتبين أنه ليس بين القولين كبير اختلاف، وإنما نظر كل صاحب قول إلى حقيقة الخلاف من

---

(١) روح المعاني (٥ / ١٥٦).

(٢) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١ / ٣٧).

(٣) الرياض الندية على متن العقيدة الطحاوية (ص: ١١٧).

(٤) متن الطحاوية بتعليق الألباني (ص: ٦٢).

وجهة، ونظر صاحب القول الآخر له من وجهة أخرى.

وبالتالي فإن كل العلماء الذين جاؤوا بعد عصر شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذا العصر مطبقون على إمامة أبي حنيفة مع تخطئته في إخراج العمل من الإيمان، مع استشعارهم أنه لم يترتب على قوله هذا فتنة للأمة في دينها كما حصل للأمة في عقيدة المرجئة الخالصة، والله تعالى أعلم.

الوجه الخامس:

يتعلق بمسألة تبديع أبي حنيفة وأصحابه، وإنكار الشيخ عبيد لقولي «أنه لم يبدعهم أحد من الأئمة» وقوله: «ونحن نقول أولا هل أنت متأكد مما تقول يا شيخ إبراهيم أم كان منك ظنًّا وحدسًا» ثم إيراده أثر المغيرة، وقوله عند ذكر أبي حنيفة: «لأنا أخوف على الدين منهم من الفساق»، وكذا قول الأعمش في معناه، ثم نقله عن شيخ الإسلام أنه لم يكفرهم أحد من الأئمة وإنما بدعوهم.

فيجاب عن هذا: بأنه لا ينكر أن أئمة السلف أنكروا على مرجئة الفقهاء قولهم في إخراج العمل من الإيمان، ولبعضهم عبارات شديدة في الإنكار كما نقل الشيخ عبيد عن المغيرة والأعمش رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

ولهذا نظائر من التشديد في الذم لغير أبي حنيفة، ولعلي أكتفي في هذا بأمثلة قليلة لما نقل في هذا الباب.

فمن الأئمة الذين تُكلم فيهم الإمام مالك على ما نقل الذهبي، قال أحمد ابن حنبل: «بلغ ابنَ أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث «البيعان بالخيار»، فقال: يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه»، ثم قال أحمد: «هو أورع وأقول بالحق من مالك» قال الذهبي ـ معلقًا ـ «قلت: لو كان ورعًا كما ينبغي لما قال هذا الكلام القبيح في حق إمام عظيم»(١).

ونسب الإمام الشافعي للتشيع وقد تكلم بهذا أئمة أجلاء.

قيل للإمام أحمد: «يا أبا عبد الله، كان يحيى وأبو عبيد لا يرضيَانه ـ يشير إلى التشيع، وأنهما نسباه إلى ذلك ـ».

فقال أحمد بن حنبل: «ما ندري ما يقولان، والله ما رأينا منه إلا خيرًا».

قال الذهبي ـ معلقًا ـ: «قلت: من زعم أن الشافعي يتشيع؛ فهو مفتر لا يدري ما يقول»(٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٨).

وقيل لأحمد بن حنبل: «إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي» فقال أحمد: «ومن أين يعرف يحيى الشافعي؟ هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف ما يقول الشافعي ـ أو نحو هذا ـ ومن جهل شيئًا عاداه»[(١)].

وكان بين سعيد بن المسيب وبين عكرمة ما كان حتى قال سعيد لغلامه «برد»: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[(٢)].

وتكلم الزهري في أهل مكة وقال: «ما رأيت قومًا أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة»، قال ابن عبد البر «وهذا ابن شهاب قد أطلق على أهل مكة في زمانه أنهم ينقضون عرى الإسلام، ما استثنى منهم أحدًا، وفيهم من جلة العلماء من لا خفاء بجلالته في الدين، وأظن ذلك والله أعلم لما روي عنهم في الصرف ومتعة النساء»[(٣)].

وتكلم يحيى بن أبي كثير في قتادة، قال: «لا يزال أهل البصرة بشرٍّ ما أبقى الله فيهم قتادة»[(٤)].

ومن تُكُلِّم فيهم من العلماء بمثل هذا كثير وكثير، وقد نقل ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» تحت باب: «حكم قول العلماء بعضهم في بعض» نماذج كثيرة من هذا القبيل.

ثم علق في آخر هذه النقول بقوله: «فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض؛ فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضل ضلالًا بعيدًا وخسر خسرانًا مبينًا، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل ـ إن هداه الله وألهمه رشده ـ فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره غالبًا وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله»[(٥)].

---

(١) جامع بيان العلم (٢ / ١١١٣).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ١١٠٥).

(٣) جامع بيان العلم (٢/ ١٠٩٨).

(٤) جامع بيان العلم (٢/ ١١٠٨).

(٥) جامع بيان العلم (٢ / ١١١٧).

وقال الذهبي معلقًا على قول ابن أبي ذئب في مالك: «فكلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعوَّل على كثير منه، فلا نقصت جلالة مالك بقول ابن أبي ذئب فيه، ولا ضعف العلماء ابن أبي ذئب بمقالته هذه، بل هما عالما المدينة في زمانهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»(١).

والمقصود أن أبا حنيفة، وإن كان قد أخطأ في إخراج العمل من الإيمان، إلا أن أهل الإنصاف من أهل العلم أنكروا خطأه، وحفظوا مقامه في العلم ولم يبدعوه، وما نُقل عن بعضهم من التبديع والتشنيع؛ هو من جنس ما قيل في غيره من أهل العلم، والمنهج العدل في ذلك هو ما نبه عليه الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومع هذا كله فإن ما تُكُلِّم به في أبي حنيفة كان هذا في بداية الأمر، ثم أفضى بعد ذلك حال أهل السنة قاطبة إلى الإذعان بإمامته وفضله وبراءته من البدعة.

وقد تقدم في كلام أبي عبيد عدَّه مرجئة الفقهاء من أئمة الدين في سياق ذكره للخلاف الواقع بينهم وبين الأئمة في دخول العمل في مسمى الإيمان.

وكذا تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية وابن أبي العز، أن الخلاف بين مرجئة الفقهاء وسائر أهل السنة ليس خلافًا حقيقيًّا، وإنما هو صوري أو لفظي مما يقتضي عدم تبديعهم بهذا.

وبهذا أفتى بعض علمائنا المعاصرين ممن عرفوا بالعلم والورع، حيث صرحوا بعدم خروج مرجئة الفقهاء من دائرة أهل السنة بخطئهم.

فقد سئل الشيخ صالح الفوزان: هل الخلاف مع مرجئة الفقهاء يخرجهم من مسمى أهل السنة والجماعة وما حقيقة الخلاف معهم؟

فأجاب: «لا يخرجهم من أهل السنة والجماعة؛ ولذلك يسمونهم مرجئة السنة، أو مرجئة أهل السنة، لا يخرجهم هذا عن أهل السنة والجماعة، لكن ما هم عليه خطأ في الإيمان؛ لأنهم يقولون أن العمل لا يدخل في الإيمان، هذا الذي سبَّبْ كونهم مرجئة؛ أرجئوا العمل ـ يعني أَخَّروه ـ عن مسمى الإيمان، وهذا خطأ بلا شك»(٢).

وقال الشيخ عبد المحسن العباد في شرحه لسنن أبي داود: «الإيمان عند أهل السنة هو قول وعمل

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٤٣).

(٢) مادة صوتية مفرغة عبر شبكة الإنترنت.

واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد ظهرت فرق من أهل الإسلام تقول بالإرجاء وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا فرق بين أتقى الناس وأفجر الناس ما دام أن الكل مسلم، وهذا قول غلاة المرجئة، أما مرجئة الفقهاء فيقولون: إن الإيمان قول وتصديق ولا يلزم معه العمل، ومع ذلك فلا يخرج مرجئة الفقهاء من دائرة أهل السنة والجماعة»[1].

وقال في الشريط نفسه جوابًا عن السؤال الآتي: هل مرجئة الفقهاء خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة؟[2].

«الجواب: لا، ليسوا بخارجين من أهل السنة والجماعة، ولكنهم أخطئوا في هذا».

ويقول الشيخ صالح آل الشيخ ـ وقد سئل عن بعض ما جاء في كتب أهل العلم من الطعن في أبي حنيفة ـ: «هذا سؤال جيد، هذا موجود في كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد، وعبد الله بن الإمام أحمد في وقته كانت الفتنة في خلق القرآن كبيرة، وكانوا يستدلون فيها بأشياء تُنسَب لأبي حنيفة وهو منها براء في خلق القرآن، وكانت تنسب إليه أشياء ينقلها المعتزلة من تأويل الصفات إلى آخره مما هو منها براء، وبعضها انتشر في الناس ونُقِل لبعض العلماء فحكموا بظاهر القول، وهذا قبل أن يكون لأبي حنيفة مدرسة ومذهب؛ لأنه كان العهد قريبًا ـ عهد أبي حنيفة ـ وكانت الأقوال تُنقل: قول سفيان، قول وكيع، قول سفيان الثوري، قول سفيان بن عيينة، قول فلان وفلان من أهل العلم في الإمام أبي حنيفة.

فكانت الحاجة في ذلك الوقت باجتهاد عبد الله بن الإمام أحمد قائمة في أن ينقل أقوال العلماء فيما نقل.

ولكن بعد ذلك الزمان كما ذكر الطحاوي أجمع أهل العلم على أن لا ينقلوا ذلك، وعلى أن لا يذكروا الإمام أبا حنيفة إلا بالخير والجميل، وهذا فيما بعد زمن الخطيب البغدادي، يعني في عهد بعض أصحاب الإمام أحمد ربما تكلموا، وفي عهد الخطيب البغدادي نقل نقولات في تاريخه معروفة، وحصل ردود عليه بعد ذلك، حتى وصلنا إلى استقراء منهج السلف في القرن السادس والسابع الهجري وكَتَب في ذلك ابن تيمية الرسالة المشهورة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وفي كتبه جميعًا يذكر الإمام أبا حنيفة بالخير وبالجميل ويترحم عليه، وينسبه إلى شيءٍ واحد وهو القول بالإرجاء، إرجاء الفقهاء دون

(١) شرح سنن أبي داود شريط رقم: (٥٢٤)، وهو مفرغ على برنامج المكتبة الشاملة (٢٦/ ٤٧٤).
(٢) المصدر نفسه، (٢٦/ ٤٨٢).

سلسلة الأقوال التي نُسِبَت إليه»[1].

وما ذكرته في كلامي من أنه لم يبدع أبا حنيفة أحدٌ من أهل العلم إنما هو حكاية لما أفضى إليه أمر أهل السنة بعد ذلك، وهو ما حكاه الطحاوي عنهم من إطباقهم على إمامته وفضله ـ بحسب نقل الشيخ صالح آل الشيخ السابق ـ، وسياق كلامي يدل على هذا، وها هو ذا نصه: «وأما الطعن في الإمام أبي حنيفة أو تبديعه أو إخراجه من السنة بهذا؛ فلم يقل بهذا أحد من أهل العلم».

فقولي: «أهل العلم» إنما قصدت به من جاء من العلماء بعد عصور السلف والأئمة، إلى هذا العصر دون أن أقصد بذلك الذين تكلموا فيه في عصور السلف والأئمة، وهم من نقل الإمام الطحاوي إطباقهم على إمامته، وارتضى هذا ونقله عن الإمام الطحاوي الشيخ صالح آل الشيخ ـ حفظه الله ـ.

وقد تقدم الاستشهاد بما يؤيد هذا من فتاوى علمائنا المعاصرين الذين لم يبدعوا مرجئة الفقهاء، وإنما ذكروا أن خطأهم هذا لا يخرجهم من دائرة أهل السنة.

وبهذا يتبين من المخالف للعلماء في هذه المسألة، أهو الذي يعتقد إمامة أبي حنيفة وأنه من أهل السنة، أم الذي يطعن فيه ويبدعه، بل وينكر على من وصفه بأنه من أهل السنة!

الوجه السادس:

أن الشيخ عبيدًا نفسه قد قرر في أبي حنيفة ما أنكره علي وشنَّع به في كتابته هذه، حيث وصفه بالإرجاء وأنه من أهل السنة حيث يقول: «وأما أبو حنيفة فنعم، هو من مرجئة الفقهاء؛ فأبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنده أن الإيمان هو القول والاعتقاد ولا يرى العمل من مسمى الإيمان، وقوله هذا مرجوح مخالف للنص والإجماع.

ولهذا فإن بعض شيوخ السنة بدَّعه، وبعضهم شنَّع عليه، ولكن القول الوسط أنه في أهل السنة جملة، ويؤخذ عليه هذا المأخذ ويشنع عليه فيه، ويعد أنه مخطئ فيه ومجانب للصواب إذ أخرج العمل من مسمى الإيمان، وذلك الذي سمعنا منه مخالف للنص والإجماع»[2].

وهذا التقرير منه جاء ضمن إجابات له على أسئلة طبعت في كتيب بعنوان: «ضوابط معاملة السني

---

(١) شرح الطحاوية (٢/ ١١٨٠-١١٨٢).

(٢) ضوابط معاملة السني للبدعي (ص: ٢٤).

للبدعي» وقد نشر بتاريخ (١٤٣٠هـ).

وأنبه هنا على عدة أمور:

الأول: وصَف الشيخ عبيد أبا حنيفة بأنه من مرجئة الفقهاء، ثم قرر بعده بأسطر أنه من أهل السنة، وهذا مناقض لإنكاره علي وقوله في كتابته هذه «فوصفك مرجئة الفقهاء بمرجئة السنة لم نعلم حتى الساعة من سبقك إلى ذلك من أئمة السلف».

فما هو الفرق بين ما قرر وبين ما أنكر سوى أنه قرر أن أبا حنيفة مرجئ، ثم ذكر بعده بأسطر أنه من أهل السنة، فهل إنكاره لمجرد الإضافة وللجمع بين وصف أبي حنيفة بأنه مرجئ وأنه من أهل السنة، بينما لا يرى بأسًا أن يفصل بين وصف أبي حنيفة بأنه مرجئ وأنه من أهل السنة بكلمات في أسطر، فيكون هذا حقيقة الاتباع لمنهج السلف دون الجملة الأولى التي هي عنده مبتدعة غير مسبوقة بقول إمام من أئمة أهل السنة.

الثاني: أنه نقل اختلاف السلف في موقفهم من أبي حنيفة، ثم رجح قول من عدَّه من أهل السنة ووصف هذا القول بالوسطية.

بينما انتصر في كتابته هذه للقول بتبديع أبي حنيفة على ما هو ظاهر من إيراده لبعض الآثار عن السلف ونقله عن شيخ الإسلام، ثم قوله بعد ذلك: «أما تعلم يا بني أنك بوصفك مرجئة الفقهاء بأنهم مرجئة أهل السنة قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كل من يبرر لنحلة ضالة».

الثالث: وصفه لقول أبي حنيفة في الإيمان بأنه مرجوح، وهذا تلطيف للخطاب مع أبي حنيفة وتهوين من شأن مخالفته؛ لأن الترجيح في الغالب يكون بين قولين لهما وجه معتبر في الاجتهاد.

بينما نجده في كتابته هذه شديد اللهجة مع من وصف أبا حنيفة بأنه من أهل السنة.

الوجه السابع: قول الشيخ عبيد في محاورته: «هل سبقك إلى هذا القول أحد من أئمة السلف؟».

فجوابه ما تقدم نقله من كلام أهل العلم المتقدمين والمتأخرين في إطلاق مرجئة أهل السنة على مرجئة الفقهاء.

وقوله: «هل ترى الإرجاء بدعة أو سنة؟ فإن قلت بالأول كنت معي ووجب عليك التسليم للنقد، وإن قلت بالثاني خالفت إجماع السلف من أئمة العلم والدين والإيمان».

وجوابه: أن هذا التقرير الذي ذهب إليه ـ وهو ظنه امتناع أن يجتمع في الرجل سنة وبدعة ـ مما شابه فيه الوعيدية الذين ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن شبهتهم في تكفير العصاة والمبتدعة ترجع إلى

هذا الأمر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبقَ عشرة؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينًا، قالوا فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة؛ لزم زواله بزوال بعضها، وهذا قول الخوارج والمعتزلة، قالوا: ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمنًا بما فيه من الإيمان كافرًا بما فيه من الكفر، فيقوم به كفر وإيمان، وادعوا أن هذا خلاف الإجماع، ولهذه الشبهة ـ والله أعلم ـ امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه؛ كأنه ظن: إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد.

ثم إن هذه الشبهة هي شبهة من منع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية، لأن الطاعة جزء من الإيمان والمعصية جزء من الكفر، فلا يجتمع فيه كفر وإيمان، وقالوا: ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض، ثم نقلوا حكم الواحد من الأشخاص إلى الواحد من الأعمال فقالوا: لا يكون العمل الواحد محبوبًا من وجه مكروهًا من وجه»[1].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ مقررًا أصل أهل السنة المخالف لقول الوعيدية: «وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة؛ استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم عليه، فلم يجعلوا الناس إلا مستحقًّا للثواب فقط وإلا مستحقًّا للعقاب فقط[2]، وأهل السنة يقولون: إن الله يعذب بالنار من أهل الكبائر من يعذبه، ثم يخرجهم منها بشفاعة من يأذن له في الشفاعة بفضل رحمته كما استفاضت بذلك السنة عن النبي ﷺ»[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١٢).

(٢) الذي في الأصل «لا مستحقًّا للثواب فقط، ولا مستحقًّا للعقاب فقط» والسياق يقتضي ما أثبته، ويؤيد هذا نقل ابن سحمان في كتابه: «كشف غياهب الظلام» (ص: ٣٢٨) هذا الموطن موافقا لما أثبته هنا، وانظر تنبيهًا على هذا الموطن ذكرته في كتاب «التكفير وضوابطه»، ط: دار الإمام أحمد (ص: ٢١٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٩).

فتأمل قوله: «ثم إن هذه الشبهة هي شبهة من منع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية وسنة وبدعة» مع استشكال الشيخ عبيد أن يقال لمرجئة الفقهاء مرجئة أهل السنة، فاستشكل أن يجتمع في الرجل إرجاء وسنة، وهذا غير مشكل عند أئمة السلف كما حصل لهؤلاء الفقهاء، فإنهم تأولوا وأخطأوا وقالوا بقول المرجئة في هذا الباب، فقولهم هذا في حقيقته ليس هو قول أهل السنة بل قول المرجئة، ولكنهم لما كانوا في عامة المسائل على السنة لم يخرجوا بخطئهم هذا من دائرة أهل السنة.

ومن العجيب أن الشيخ عبيدًا يطلق عليهم أنهم مرجئة الفقهاء، ويستشكل إطلاق مرجئة أهل السنة، ولو تأمل الإطلاقين لما وجد بينهما فرقًا من جهة المعنى، إلا أن يعتقد أن «الفقه» من البدع وأن مصطلح «الفقهاء» اسم لطائفة من المبتدعة كـ«الجهمية»، و«المعتزلة»، فعند ذلك يستقيم له التفريق، وإذا كان مصطلح «الفقهاء» قد يطلق على بعض أهل السنة، كما يطلق على بعضهم أنهم «محَدِّثون» أو «مُفسِّرون» أو «لُغَويُّون»؛ رجع الأمر إلى أن وصف الرجل بأنه من الفقهاء لم يخرجه من دائرة أهل السنة إن كان من حيث الأصل منهم.

وهنا أطرح سؤالًا على الشيخ عبيد، فهل يرى بأسًا أن يقال: «مرجئة الفقهاء من أهل السنة»؟!

فإن منع من هذا؛ لزمه أن يقول «مرجئة الفقهاء من أهل البدعة»، ولا يجوز له حينئذ الاقتصار على وصفهم بمرجئة الفقهاء إذا كان يعتقد خروجهم من أهل السنة؛ لأن الفقهاء مصطلح قد يطلق على فقهاء أهل السنة، وعلى المشتغلين بالفقه من أهل البدع، فلا يزول الإيهام إلا بوصفهم بالبدعة، وإن لم يمنع من هذا الإطلاق، فما الفرق بين أن يقال «مرجئة الفقهاء من أهل السنة»، أو«مرجئة أهل السنة».

ثم إن الشيخ يُلزَم في إنكاره أن يجتمع في الرجل «إرجاء» و«سنة» بما قرره في كتابته هذه في وصفه للقسم الثاني من أهل التقصير في الإيمان بقوله: «فهذا هو «المؤمن الفاسق» الذي هو تحت المشيئة» فيقال له: كيف اجتمع في الرجل إيمان وفسق؟!

فإن كان يتصور أن يجتمع في الرجل إيمان وفسق مع التضاد بينهما في الحقيقة، فكيف لا يتصور أن يجتمع في الرجل إرجاء وسنة ؟!

سابعًا: الرد عليه في العبارة الرابعة.

ولي مع كلامه عدة وقفات:

الوقفة الأولى:

قال الشيخ عبيد (ص: ٩): «العبارة الرابعة: قال الدكتور إبراهيم الرحيلي: «فهذا الشيخ جمال

الدين القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو صاحب سنة وعلم وفضل، لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة ألف كتابه المشهور «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ومما جاء فيه: قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إيراد بعض كلام السلف في ذم الجهمية: «ولا يشك أن مرادهم أولئك الزنادقة الملاحدة الذين تستروا بالتجهم، أما صالحو الجهمية فبمعزل عن هذا الجرح كما لا يخفى...إلخ»».

ثم نقل نقولًا عن القاسمي من كتابه «تاريخ الجهمية والمعتزلة» تتضمن الثناء على الجهم بن صفوان.

ثم قال بعد ذلك معلقًا على كلام القاسمي: «أولًا: هل تصدر هذه العبارات من صاحب سنة، وله علم وفضل لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة؟!! ما أظنك إلا توافقني على أنها لا تصدر إلا من جاهل أو مبتدع ضال مضل، وكلا الرجلين وإن أصاب سنةً فلا يستحق هذا الثناء من الأخ إبراهيم عفا الله عنا وعنه.

ثانيًا: هل كل من له جهود انتفع بها أهل السنة تعفيه التبعة من ركوب البدع والثناء على أهلها كما صنع القاسمي، وزعم أخونا إبراهيم أنه مجتهد؟

ثالثًا: من سبق القاسمي إلى التفريق بين الجهمية وأن منهم صالحين ومنهم زنادقة، فإن كنت في شك أيها القارئ أو تميل إلى تفريق القاسمي؛ فهاك قولين لعلمين مشهود لهم بالإمامة في الدين، وهما شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه شيخ الإسلام ابن القيم رحم الله الجميع».

ثم نقل نقلين عن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تكفير الجهمية.

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول: مناسبة إيرادي لهذه العبارة التي نقلها الشيخ عبيد هي الرد على الدكتور محمد بن هادي المدخلي في تشنيعه على عبارة لي قلتها في سياق المحاجة لطالب من خارج هذه البلاد، سألني عن حكم طلب العلم عن رجل صاحب سنة، لكنه لم يبدع أحد الدعاة للسنة عندما صدرت منه بعض الإطلاقات، فبدَّعه بذلك بعض المعاصرين، وامتنع من تبديعه كثير من العلماء، فقلت لهذا الطالب: إذا كان الرجل صاحب سنة فيؤخذ العلم عنه، وعدم تبديعه لفلان قد وافقه عليه كثير من العلماء؛ فله قدوة في العلماء الذين لم يبدعوه، وسواء أصاب أم أخطأ في تبديع هذا الرجل فهذا لا يمنع من الاستفادة من علمه إذا كان صاحب سنة، ثم أطال الطالب الكلام في المجادلة في هذه المسألة، فذكرت له مثالًا نظريًّا تقديريًّا على سبيل الإلزام، بضربي مثلًا بالجهم بن صفوان الذي هو رأس في الضلال

فقلت له: لو أن رجلًا لم يبدع الجهم وعنده علم وخير فيؤخذ عنه العلم ويتجنب عدم تبديعه للجهم بن صفوان، فنقلت هذه الجملة بعد بترها من سياقها إلى الشيخ محمد بن هادي فشنع بها عليّ ـ مع أنها وردت مورد المحاجة على سبيل الإلزام في المناظرة ـ.

فرددت على هذا التشنيع الذي أثير على هذه المسألة في كتاب: «تأصيل المسائل المستشكلة من جواب السائل»، وذكرت في سياق الرد أن عدم تبديع الجهم قد يحصل من صاحب سنة لخفاء أمره عليه، أو لشبهة له في ذلك، فذكرت للتدليل على ذلك ثناء جمال الدين القاسمي على الجهم، وبينت أن هذا من أخطاء القاسمي، ثم ذكرت في أثناء حديثي عن هذه المسألة هذه العبارة التي نقلها الشيخ عبيد هنا.

فقولي في القاسمي إنه صاحب علم وفضل، جاء في مقام ذكر خطئه في الثناء على الجهم مع كونه صاحب سنة، ولم أقصد الثناء عليه ابتداءً، ـ مع أنه أهل لذلك ـ على ما سيأتي في الوجه الآتي:

الوجه الثاني:

الشيخ جمال الدين القاسمي عالم سني ينتسب لمنهج السلف وعقيدة أهل السنة، وله جهوده العظيمة في الدعوة إلى السنة والرد على المخالفين، وها هي ذي براهين ذلك وشواهده:

أولًا: ما جاء في كتب القاسمي من أقوال صريحة وقوية في نصرة مذهب السلف والتصريح بتصويبه، وإبطال ما خالفه من أقوال أهل البدع.

ومن ذلك قوله في مقدمة تفسيره تحت عنوان: «أن الصواب في آيات الصفات هو مذهب السلف»(١).

«قد بسط الكلام في أنّ مذهب السلف هو الحق غير واحد من الأئمة الأعلام، وهو وإن كان غنيًّا في نفسه عن إقامة البرهان، فقد رأينا أن نورد شذرة مما يؤيد ذلك، تنبيها للغبيّ وتأييدًا للألمعيّ»(٢).

إلى أن قال: «والقول الشامل في هذا الباب ما قاله الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حقّ ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا

---

(١) تفسير القاسمي (١ / ٢١٣).

(٢) المصدر نفسه (١ / ٢١٤).

في أفعاله...»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قرر مذهب السلف فيما يقرب من خمسين صفحة في صفة الاستواء: «وإنما أشبعنا الكلام في هذا المقام لأنه من أصول العقائد الدينية، ومهمات المسائل التوحيدية، وقد كثر فيه تعارك الآراء وتصادم الأهواء، ولم يأت جمهور المتكلمين المؤولين بشيء يعلق بقلب الأذكياء، بل اجتهدوا في إيراد التمحلات التي تأباها فطرة الله أشد الإباء، فبقيت نفوس أنصار السنة المحققين مائلة إلى مذهب السلف الصالحين، فإن الأئمة منهم كان عقدهم ما بيَّناه فلا تكن من الممترين، والحمد لله رب العالمين»[2].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تقرير وسطية أهل السنة بين الفرق بعد أن ذكر وسطية هذه الأمة بين الملل: «وهكذا أهل السنة والجماعة في الفرق، فهم في باب أسماء الله وآياته وصفاته؛ وسط بين أهل التعطيل الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه حتى يشبهونه بالعدم والموات، وبين أهل التمثيل الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات، فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل، وهم في باب خلقه وأمره وسط بين المكذبين بقدرة الله الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطّلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾[3].

فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير، فيقدر أن يهدي العباد ويقلّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد، ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات.

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار، ولا يسمونه مجبورًا؛ إذ المجبور من أُكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختارًا لما يفعله، فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره،

(١) المصدر نفسه (١ / ٢١٦).

(٢) المصدر نفسه (٥ / ١٠٠).

(٣) الأنعام: ١٤٨.

وهذا ليس له نظير؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وهم في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي ﷺ، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية.

فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فسّاق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي ﷺ ادّخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته.

وهم أيضًا في أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم، وسط بين الغالية الذين يغالون في عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيفضلونه على أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما وأن الصحابة ظلموا وفسقوا، وكفروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيا أو إلها، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره وكفر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما، ويستحبون سب عليّ وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإمامته.

وكذلك في سائر أبواب السنة هم وسط، لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان»[(١)].

وهذا مما يدل دلالة قاطعة على استقامة القاسمي على السنة وبراءته من البدع، وفي هذين النقلين ما يشهد لذلك، بخاصة في تصريحه بوسطية أهل السنة، وتقريره لتصويب معتقد السلف وتضليل من خالفه في مسائل شتى، كمسائل الصفات والقدر والإيمان.

ثانيًا: رد القاسمي على أهل البدع وجهوده في ذلك.

إن من أعظم الدلائل على صدق القاسمي في انتسابه لمنهج السلف، رده على أهل البدع المخالفين لعقيدة السلف.

ومن الشواهد لذلك ما ورد في بعض كلامه من تصريحه بذلك حيث يقول في إحدى رسائله

---

(١) تفسير القاسمي (١ / ٤٢٠).

للألوسي: «وإني أحمد الله على أني أرى كثيرًا من أولئك الجهمية أضحوا بفضل ما نسعى بطبعه وتسعون أيضًا؛ ممن تنورت بصائرهم ووقفوا على الحق، وإن كان الجل منهم لا يتظاهر تقية من محيطه الزاخر بأولئك الرجعيين، وقد حضرني ست نسخ من «غاية الأماني في الرد على النبهاني» فوزعته على إخواني، وصار يستعيرها من لم تكن عنده من أصدقائهم وأقاربهم»[(١)].

ومن الشواهد لجهود القاسمي في الرد على أهل البدع، ما قرره الشيخ عبد الرحمن بن يوسف الجمل بعد استقرائه لمنهج القاسمي في تفسيره حيث قال: تحت المطلب الحادي عشر والذي عنون له بقوله: «منهج القاسمي في الرد على أصحاب العقائد المنحرفة»: «يلاحظ أن القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرد على مخالفيه في الاعتقاد أو العمل، فتراه يرد على المعتزلة والشيعة والقدرية وأهل الكتاب وأصحاب البدع عند تفسيره للآيات التي هي محل خلاف في التأويل بين أهل السنة والجماعة والفرق الأخرى، وهو في رده على الفرق المختلفة يعتمد النقل غالبًا من الأئمة الأعلام كشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره، وقد يكون رده ابتداءً منه دون نقل»[(٢)].

ثم ذكر نماذج من ردوده على المخالفين. ومن ذلك:

رده على المعتزلة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾[(٣)].

ورده على المعتزلة في إنكارهم الشفاعة.

ورده على الزمخشري المعتزلي في إنكاره ـ والمعتزلة ـ أن الشيطان يخبط الإنسان فيصرعه.

ورده كذلك على المعتزلة في قولهم: «إن الله لا يشاء المعاصي والكفر».

وكذلك رده على أهل الكتاب في ادعائهم أن السبعين الذين اختارهم موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من قومه قد رأوا الله ﷻ.

وكذلك رده على أهل البدع عند تفسير قوله تعالى﴿ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ ﴾[(٤)][(٥)].

---

(١) الرسائل المتبادلة بين جمال الدين ومحمود شكري الألوسي (الرسالة ١٢)، (ص: ٩٤-٩٥).

(٢) منهج القاسمي في تفسيره (ص: ١٢٠).

(٣) البقرة: ٧.

(٤) البقرة: ١٥٢.

(٥) انظر: منهج القاسمي في تفسيره (ص: ١٢٠-١٢٢).

ثم قال الباحث: «فالقاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى إذن لم يمر على الخلافات الاعتقادية وبعض البدع التي كانت في عصره دون أن يدلي بدلوه فيها مبيِّنًا خطأها وزيفها عن الصواب، ولا عجب في ذلك؛ فالقاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب دعوة سلفية إصلاحية، التي قوامها محاربة المعتقدات الضالة والبدع المحدثة التي تمسك بها بعض الناس على أنها من الدين، وبدون أدنى شك سينعكس ذلك على منهجه في تفسيره إذ العصر الذي يعيش فيه المفسر له أثره الكبير في اهتمامات المفسر ومنهجه فيما يكتب والله أعلم»(١).

ثالثًا: شهادة الباحثين المستقرئين لكتبه بأن القاسمي سلفي العقيدة.

فهذا ما شهد به الباحثون المستقرئون لكتبه، بخاصة كتاب التفسير الذي هو أشهر كتبه وأظهرها في ملازمته للسنة ورده على أهل البدع.

ومن هذا ما قرره الباحث: علي دبدوب في رسالته لمرحلة الماجستير والتي كانت بعنوان: «القاسمي وآراؤه الاعتقادية» حيث قال الباحث(٢): «إن المتأمل فيما كتبه القاسمي يجد في جميع مسائل العقيدة كانت عقيدته هي عقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم؛ فقد اتبع القاسمي رأي أهل الحديث والسنة، ودافع عن عقيدتهم وتحمل الكثير من الأذى في سبيل ذلك، ومما يعضد رأيي هذا ما يأتي:

١) آراؤه التي ذكرها ضمن تفسيره المسمى بـ«محاسن التأويل» تعبر عن العقيدة السلفية، فيعتبر تفسير القاسمي مصدرًا كبيرًا في التعبير عن العقيدة السلفية السهلة السمحة، جمع فيه من المباحث والأقوال ما لو جمع لكان مؤلفًا في مجلدات، وكان سلفيًّا في تفسير الصفات يثلج الصدر ببحوثه القيمة مما إذا قرأه منصف أو محب للعقيدة السلفية تأخذه النشوة والفرح»(٣)، وسيظهر ذلك جليًّا عند الحديث عن آرائه.

٢) اهتمامه بأقوال ابن تيمية وابن القيم، وتقديم أقوالهما على أقوال غيرهما من العلماء، والمطالع لكتابه «محاسن التأويل» يجد بحوثًا كاملة لابن تيمية وابن القيم.

٣) شهادة من ترجم له بأنه سلفي العقيدة ولا يقول بالتقليد(٤)، وذكر صاحب المنار أيضًا «بأنه كان يتحرى مذهب السلف الصالح في الدين وينصره في دروسه ومصنفاته»(٥)، كما ذكر العلامة الشيخ

---

(١) منهج القاسمي (ص: ١٢٢).

(٢) نقلت كلام الباحث بنصه حسب ما جاء في المتن، وكذا ما أورده من حواشي توثيقًا لقوله.

(٣) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات د. محمد عبد الرحمن المغراوي (١/ ٢٢٧).

(٤) الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥).

(٥) مجلة المنار مجلد ١٧ (٨/ ٦٣٢).

أحمد شاكر في مقدمته لكتاب المسح على الجوربين بأن القاسمي كان في مقدمة من سار على نهج السلف الصالح من المتأخرين دون تعصب لرأي وهوى، ودون جمود تقليدي[1].

٤) نشر كتبه بجوار كتب أئمة السلف الصالح رضوان الله عليهم، فقد جمع صاحب «عقائد السلف» مجموعة رسائل لأئمة مشهورين، ثم ختم هذه المجموعة برسالة الشيخ القاسمي ذكر فيها بأنه من السلفية المعاصرة[2]، وقال أحد الأساتذة أيضًا: «تزخر المكتبة الإسلامية بعدد كبير من تفاسير أهل السنة والجماعة»، وعندما ذكر نماذج من هذه الكتب ذكر تفسير محمد جمال الدين القاسمي المسمى بـ«محاسن التأويل»[3].

٥) شهادة من اشتهر بتأويله لآيات الصفات بأن القاسمي من سلف المتأخرين[4].

٦) اعتراف القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه كان سلفي العقيدة وافتخاره بذلك، وقد نظم أبياتًا في ذلك منها:

يــــزعم النــــاس بـــأنى	مـــذهبى يـــدعى الجـــهالى
وإليـــــه حينمـــــا أفـــــ	ـــتى الـــورى أعـــزو مقـــالى
لا، وعمـــــر الحـــــق إنى	ســـــلفىٌّ الانتحـــــال
مــــذهبى مـــا في كتـــا	ب الله ربي المتعـــــــالى
ثـــم مـــا صـــح مـــن الأخـــ	ـــبار لا قيـــل وقـــال
أقتفـــــى الحـــــق ولا أر	ضى بـــــآراء الرجـــــال
وأرى التقليـــــد جهـــــلًا	وعمـــىً في كـــل حـــال[5].

ومما سبق يتضح للقارئ أن القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلفي العقيدة»[6].

ثم أورد الباحث بعد هذا الإجمال في تقرير عقيدة القاسمي وأنه سلفي العقيدة ما يشهد لذلك من النقول المفصلة في سائر أبواب الاعتقاد، تدل على موافقة القاسمي للسلف في عامة مسائل الاعتقاد.

---

(١) مقدمة كتاب المسح على الجوربين (ص: ٣-٤)

(٢) مجموعة عقائد السلف للنشار (ص: ٤٧).

(٣) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر تأليف د. فهد بن عبد الرحمن الرومي (١/ ١٦١).

(٤) ثم أحال الباحث على هامش كتاب «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي تحقيق الكوثري (ص: ٢٤).

(٥) مجلة المنار مجلد ١٧(٨/ ٦٣٣)، حلية البشر (١/ ٤٣٥-٤٣٦).

(٦) القاسمي وآراؤه الاعتقادية (ص: ٥١-٥٣).

ويقول الباحث عبد الرحمن بن يوسف الجمل في بحثه «منهج القاسمي في تفسيره محاسن التأويل»: «يتبين من خلال التفسير أن عقيدة القاسمي رحمه الله تعالى سلفية، بل القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حريص على تقرير مذهب السلف في الاعتقاد والدعوة إليه من خلال تفسيره، ويظهر ذلك واضحًا في قوله في مقدمته: إن الصواب في آيات الصفات هو مذهب السلف، ولو غضضنا الطرف عما ذكره في المقدمة لنجيل النظر والفكر معًا في ثنايا تفسيره فسنجد ما يؤكد ويصدق ما قرره في مقدمة تفسيره، فتراه يقرر مذهب السلف بشيء من الإيجاز عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾(١) حيث أوضح أن مذهب السلف وسط بين المذاهب الأخرى...

فنجده مثلًا قد أفاض الحديث عن صفة الاستواء عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(٢) فاحتل حديثه عن هذه الصفة من التفسير زهاء خمسين صفحة نقل فيها عن العلماء نقولات كثيرة، فنقل عن البخاري والذهبي من كتابه «العلو» وعن الإمام أحمد من كتابه «الرد على الجهمية»»(٣).

ثم ذكر الباحث جملة من أئمة أهل السنة الذين نقل عنهم عن القاسمي في هذا الموطن(٤).

رابعًا: تأثر القاسمي بشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم واشتهار ذلك عنه، وحبه لهما وكثرة نقله عنهما وسعيه المتواصل في نشر كتبهما، مع عداوة الناس له على ذلك.

يقول القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إني ـ ولله الحمد ـ نشأت على حب مؤلفات شيخ الإسلام والحرص عليها والدعوة إليها، وأعتقد أن كل من لم يطالع فيها لم يشم رائحة العلم الصحيح، ولا ذاق لذة فهم العقل، وهم يعلمون ما ندعو إليه وما نسعى لإشهاره: فَطَوْرًا يرموننا بالاجتهاد، وطورًا بها قدمنا، وسيأخذ الحق بناصيتهم إن شاء الله»(٥).

ويقول أيضًا في رسالة منه إلى الشيخ محمد نصيف في جدة: «...ولقد أدخل السيد شكري أفندي

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) الأعراف: ٥٤.

(٣) منهج القاسمي (١١٨-١١٩).

(٤) انظر: منهج القاسمي (١١٩-١٢٠).

(٥) جمال الدين القاسمي وعصره، بقلم ظافر (ص: ٥٩٦).

عليَّ السرور الزائد مما نوه لي عن فضلكم وصلاحكم وكمالكم وغيرتكم على نشر آثار السلف، لا سيما آثار شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن هذه غاية أمانينا ونهاية رغبتنا، وقد حمدت الله تعالى وشكرته على أن قيض لهذا الشأن أمثالكم»[١].

ويقول في الرسالة نفسها: «وقد أمر السيد شكري أفندي أن أعرض ذلك عليكم، وهو يعلم أنني ممن يتعشقون آثار شيخ الإسلام، ويسعى لها جهده، حتى إني كنت جمعت ثمانية وعشرين رسالة بخطي، استكتبت منها من بلاد شاسعة، ثم طبعت في مصر من نحو عامين... والآن عندي من رسائله وفتاويه الصغرى ما أعده أعظم كنز...»[٢].

ويقول في نهاية هذه الرسالة: «وما أظن ترون في الشام من له غيرة على آثار الشيخ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أمثالنا، فالآن آن الأوان، وما بقي إلا الاهتمام...»[٣].

ويقول القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إحدى رسائله للألوسي: «سيدي أحب من إخواننا الأحمديين[٤] الموسرين لديكم أن ينهضوا لطبع شيء من آثار سلفهم كـ«طبقات أبي يعلى» و«ذيلها» لابن رجب، وبعض ما لم يطبع من آثار الشيخين [يعني شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم] وإني لأعجب غاية العجب من تقاعسهم، كنا في الأول نشكو من عدم إمكان الطبع والنشر، فها هي وجدت مطبعة الشابندر وأمكن النشر؛ فلا أقبل لهم عذرًا، وعندي الآن أن خير ما يوزن به المخلص للمذهب والمحب للمشرب؛ هو من يسعى في نشر آثاره بكل جهده»[٥].

ويقول في رسالة أخرى للألوسي: «ولا أحد ينسى ما لمولانا حرسه الله من المقام المحمود في هذا المجال ـ يعني نشر كتب ابن تيمية ـ وسعيه الليل والنهار محتسبًا وجه المتعال، وسيخلد له التاريخ لسان صدق يرتاح له أنصار الفضل ورجال الحق»[٦].

ويقول أيضًا في إحدى رسائله للألوسي: «لا أقدر أن أعبر عن السرور الذي داخلني من اهتمامكم

---

(١) جمال الدين القاسمي وعصره (ص: ٥٨٦-٥٨٥).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٥٨٥)

(٣) المرجع نفسه (ص: ٥٨٨).

(٤) يقصد بذلك الحنابلة.

(٥) الرسائل المتبادلة (ص: ١٤٣).

(٦) الرسائل المتبادلة (ص: ٥٦).

بنشر آثار شيخ الإسلام، فجزاكم الله عن هذا السعي خير الجزاء»[1].

ويقول في رسالة أخرى: «وإنما المهم نسخ آثار شيخ الإسلام التي في الخزانة وتتبع المهم منها»[2].

وعناية القاسمي بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية كانت من أكبر مقاصده في مراسلة الألوسي والتعاون معه في نشر ما أمكن منها والتواصي بذلك، وهذا ما صرح به كل من قرأ هذه الرسائل.

يقول الشيخ محمد ناصر العجمي، وهو القائم على إخراج هذه الرسائل، في ذكر «محتوى ومضمون هذه الرسائل».

«السؤال بإلحاح عن كتب ورسائل تقي الدين وتتبع مخطوطاتها والسعي الحثيث في محاولة نشرها ونسخها والاعتناء بها، بل إن بداية المراسلات بينهما كانت مبنية على ذلك، وقد كشفت هذه الرسائل أن القاسمي والألوسي كان لهما دور فعال في نشر عدد ليس بالقليل من كتب شيخ الإسلام»[3].

ويقول الشيخ أحمد بن علي المبارك في تقديمه لكتاب «الرسائل المتبادلة»: «ولقد تصفحت الكتاب الذي يريد مني كتابة مقدمته من ألفه إلى يائه كما يقولون، فأولًا: بهرني ما أفاض فيه الشيخان الجليلان صاحبا الرسائل: القاسمي والألوسي رحمهما الله تعالى من الاهتمام المنقطع النظير بتراث من سبقهما من علماء سلفنا الصالح، أولئك العلماء الأخيار الذين خدموا الشريعة المطهرة وذادوا عن حياضها، وأوضحوا مقاصدها مما من شأنه أن يرسخ العقيدة الصحيحة في النفوس الصافية المستشرفة لنور اليقين، ولم يكفهما الدلالة على تلك الكتب من مؤلفات أولئك الأعلام والكشف عن أماكنها وهو في ذاته كاف، بل بذلا ـ زيادة عن ذلك ـ جاههما، في ترغيب من يعرفونهما من ذوي اليسار والغيرة لنشر تلك الكتب وطبعها والإنفاق عليها بسخاء»[4].

خامسًا: تأثره بدعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب.

وقد قرر هذا بعض الباحثين الدارسين لجهود القاسمي في الدعوة والتدريس.

يقول محمود مهدي الإستانبولي: «وكان القاسمي يدعو إلى التوحيد الصحيح الذي كان يدعو إليه

---

(١) الرسائل المتبادلة (ص: ٦٧)

(٢) المصدر نفسه (ص: ٧٤).

(٣) المصدر نفسه (ص: ١١).

(٤) المصدر نفسه (ص: ٧).

الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد ناظر كبار العلماء في التوحيد، وأوضح لهم ما داخله من الشرك الذي هو أعظم من شرك المشركين، فقد كان الكفار يدعون الله وحده في الشدائد، بعكس المبتدعين في زماننا، الذين ينسون الله عند الشدائد ويدعون غيره»[1].

ويقول محمد كمال جمعة الباحث بدارة الملك عبد العزيز: «انتهت المشيخة العليا في بلاد الشام في أوائل هذا القرن إلى الشيوخ الأجلاء: الشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ طاهر الجزائري، والشيخ محمد كامل قصاب، فدرسوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فأعجبوا بها، وقدروها حق قدرها، ورأوا أنها على حق وصواب، فنشروها في المجتمع الشامي، وبذروا بذورها فأثمرت أطيب الثمار، وانتجت أبرك النتائج...»[2].

ويقول الباحث عدنان صادق الرسي: «إنه من نافلة القول أن أشير إلى تأثر القاسمي بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تلك الدعوة التي انتشرت في مناطق متعددة من العالم العربي والإسلامي، وهي الدعوة التي حرصت على نشر الإسلام بشكله الصحيح، والعودة بالمسلمين إلى الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح من أمثال ابن تيمية وابن القيم»[3].

سادسًا: أثره في نشر معتقد السلف في بلاد الشام وبين تلاميذه.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا: «إذا كان عمل جمال الدين القاسمي للإصلاح وتجديد علومه صغيرًا في نفسه؛ فهو كبير جدًّا في بلاده وبين قومه، فما القول إذا كان كبيرًا في الواقع وقد عظم المطلوب، وقلَّ المساعد.

لقد أحيا السنة بالعلم والعمل والتعليم والتهذيب والتأليف، وكان أحد حلقات الاتصال بين هدي السلف والارتقاء الذي يرتضيه الزمن»[4].

ويقول الإستانبولي: «إن السلفية اليوم في بلاد الشام مدينة للقاسمي ـ إلى حد ما ـ الذي أحيا

---

(١) جمال الدين القاسمي (ص: ٢٨).

(٢) انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة (ص: ١٢٩).

(٣) جمال الدين القاسمي علامة الشام بقلم: عدنان الدبيسي، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٤٣ (ص: ٢٦٩).

(٤) مجلة المنار مجلد ١٧(٧/ ٥٦٠).

بذرتها، بعد ما كادت تموت بعد ابن تيمية وابن القيم»[1].

ومن أبرز العلماء الذين أثَّر فيهم القاسمي الشيخ محمد بهجت البيطار، فقد تربى في أسرة صوفية مغرقة في الغلو فتتلمذ على القاسمي، وهداه الله لعقيدة السلف عن طريق شيخه القاسمي.

يقول الشيخ علي الطنطاوي: «ومن أعجب العجب، أن والد الشيخ بهجت كان صوفيًّا من غلاة الصوفية القائلين بوحدة الوجود، على مذهب ابن عربي، وابن سبعين والحلاج...»[2].

ويقول عاصم البيطار ابن الشيخ بهجت: «وكان والدي ملازمًا للشيخ جمال الدين، شديد التعلق به، وكان للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثر كبير غرس في نفسه حب السلفية ونقاء العقيدة، والبعد عن الزيف والقشور، وحسن الانتفاع بالوقت والثبات على العقيدة، والصبر على المكاره في سبيلها، وكم كنت أراه يبكي وهو يذكر أستاذه القاسمي»[3].

سابعًا: شهادة علماء العصر بأنه صاحب سنة وعلم وفضل.

بل ثناؤهم العطِر على علمه وفضله، وجهوده الكبيرة في خدمة السنة، وها هي ذي بعض أقوال أهل العلم في الثناء عليه والشهادة له بسلامة المعتقد، وأنه على عقيدة السلف الصالح.

قال الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي في إحدى رسائله للشيخ جمال الدين القاسمي: «إلى حضرة محيي السنة النبوية، ومؤيد الشريعة المحمدية، علامة المنقول والمعقول، وفهامة الفروع والأصول، مفخر هذا الزمان، وذخر أهل الفضل والعرفان، سيدي ومستندي الشيخ جمال الدين أفندي جمل الله تعالى وجه الزمان بمحاسن آثاره، وأنار حنادس الجهل بلوامع أنواره آمين»[4].

وقال في رسالة أخرى: «إلى حضرة شيخ الأفاضل، وقدوة الأماثل، أستاذ المعقول والمنقول، ومرشد الطالبين إلى الفروع والأصول فخر دمشق الشام بل وذخر حلب ودار السلام، الأخ في الله الشيخ جمال الدين القاسمي متع الله المسلمين بإفاداته، ونور قلوب الموحدين بأنوار تقريراته وتحريراته»[5].

---

(١) جمال الدين القاسمي للإستانبولي (ص: ٤٤).

(٢) رجال من التاريخ (ص: ٤١٦-٤١٧).

(٣) ترجمة الشيخ محمد بهجت، عبر شبكة الإنترنت، موقع المشكاة.

(٤) الرسائل المتبادلة (ص: ٢٣١).

(٥) الرسائل المتبادلة (ص: ١٨٠).

وكان بين العلامة محمود شكري الألوسي والشيخ جمال الدين القاسمي صداقة كبيرة ومودة صادقة وحب في الله؛ لاجتماعهما على السنة ومحاربة البدع وكانت بينهما مراسلات كثيرة، تدل على قوة الصلة وصدق المودة، وقد قام بجمع هذه الرسائل الشيخ الفاضل: محمد بن ناصر العجمي في كتاب بعنوان: «الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الألوسي» وقد بلغ عدد هذه الرسائل إحدى وأربعين رسالة.

وقال الزركلي: «كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد، انتدبته الحكومة للرحلة وإلقاء الدروس العامة في القرى والبلاد السورية، فأقام في عمله هذا أربع سنوات (١٣٠٨ ـ ١٣١٢ هـ) ثم رحل إلى مصر، وزار المدينة، ولما عاد اتهمه حسدته بتأسيس مذهب جديد في الدين، سموه: «المذهب الجمالي» فقبضت عليه الحكومة (سنة ١٣١٣ هـ) وسألته، فرد التهمة فأخلي سبيله، واعتذر إليه والي دمشق، فانقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة، في التفسير وعلوم الشريعة الإسلامية والأدب»(١).

وقال الشيخ محمد رشيد رضا: «هو علامة الشام ونادرة الأيام، والمجدد لعلوم الإسلام محيي السنة بالعلم والعمل والتعليم والتهذيب والتأليف، وأحد حلقات الاتصال بين هدي السلف والارتقاء المدني الذي يقتضيه الزمن»(٢).

وقال في موطن آخر: «لا يمكن أن تصلح الدولة العثمانية إلا بأن يؤلف لها كتاب ديني عصري يقدم إلى مجلس الأمة، ثم بعد التصديق عليه ينشر للعمل، ولا يستطيع أحد أن يؤلفه إلا جمال الدين القاسمي»(٣).

وقال الأمير شكيب أرسلان: «وإني لأوصي جميع الناشئة الإسلامية التي تريد أن تفهم الشرع فهمًا ترتاح إليه ضمائرها وتنعقد عليها خناصرها؛ أن لا تقدم شيئًا على قراءة تصانيف المرحوم الشيخ جمال الدين القاسمي»(٤).

وقال الشيخ محب الدين الخطيب: «السيد جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مصباح من مصابيح

---

(١) الأعلام للزركلي (٢/ ١٣٥).

(٢) مجلة المنار مجلد ١٧(٧/ ٥٥٨).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مقدمة قواعد التحديث (ص: ٧).

الإصلاح الإسلامي التي ارتفعت فوق دياجير حياتنا الحاضرة المظلمة في الثلث الأول من القرن الهجري الرابع عشر، فنفع الله بعلمه وعمله ما شاء الله أن ينفعهم»[1].

وقال الشيخ محمد بهجت البيطار: «كان القاسمي علامة الشام آية في المحافظة على الوقت والمواظبة على العمل، كان يجهد نفسه بدراسة التفاسير الكثيرة ومدونات السنة وشروحها، ومؤلفات في أصول الدين وأمهات الفقه وأصوله، ومطولات التاريخ والأدب، وكتب المقالات والنحل»[2].

وقال أيضًا: «إن مما يقضي بالعجب من أمر أستاذنا المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو كونه خلف زهاء مائة مصنف أو أكثر، ولم يبلغ الخمسين من عمره، وندر جدًّا أن ترى كتابًا في خزانته الواسعة مخطوطًا كان أو مطبوعًا خاليًا من التعليقات الكثيرة والتصحيح على الأصول الخطية الصحيحة.

ولقد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ آية في المحافظة على الوقت، والمواظبة على العمل»[3].

وقال الشيخ أحمد شاكر في تقديمه لكتاب المسح على الجوربين للقاسمي: «أستاذنا القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كنت ممن اتصل به من طلاب العلم ولزم حضرته واستفاد من توجيهه إلى الطريق السوي، والسبيل القويم»[4].

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز: «وقد نبه أهل العلم على ذلك، وممن نبه عليه الشيخ جمال الدين القاسمي في كتابه: «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»»[5].

وقال الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني في ثنائه عليه: «العلامة القاسمي»[6].

وقال في موطن آخر: «العلامة الشيخ جمال الدين القاسمي»[7].

وقال أيضا: «الشيخ الفاضل والعلامة المحقق السيد جمال الدين القاسمي»[8].

---

(١) مقدمة إصلاح المساجد من البدع والعوائد (ص: ٦).

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (ص: ١/ ٤٣٨).

(٣) مقدمة قواعد التحديث (ص: ٧).

(٤) مقدمة المسح على الجوربين (ص: ٣-٤).

(٥) مجموع الفتاوى والمقالات (١٢/ ٣٦٤).

(٦) ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة (١/ ٣٠).

(٧) رفع الأستار (ص: ٣٧).

(٨) الأجوبة النافعة (ص: ٦٥).

وأثنى عليه فضيلة الشيخ محمد أمان الجامي فقال: «إن دعوة محمد بن عبد الوهاب تعتبر ـ كما يقول بعض الكتاب المعاصرين ـ: هي الشعلة الأولى لليقظة الإسلامية الحديثة في العالم الإسلامي كله، ولقد تأثر بهذه الدعوة التي وصفها هذا الكاتب ـ بما سمعنا ـ رجال لامعون في العالم العربي وغيره في ميدان الإصلاح، نلاحظ ذلك في أقطار كثيرة، في مصر والشام وفي العراق، والقارة الهندية، وقارة أفريقيا، وفي اليمن على تفاوتهم في التأثر والاستفادة من الدعوة، فنذكر على سبيل المثال «جمال الدين القاسمي» بالشام، و«الشوكاني» باليمن، والشيخ «عثمان فودي» بأفريقيا»[(١)].

وقال الشيخ عبد المحسن العباد في سياق رده على المالكي مبينًا منزلة القاسمي: «وأمَّا القاسمي؛ فإنَّه وإن وُجد له كلامٌ فيه تساهل مع بعض أهل البدع، فإنَّه لا صلة البتَّة للمالكي به؛ لأنَّ المالكيَّ موغلٌ في البدع، ويحتفي بالمبتدعة على مختلف أصنافهم، ولا يُعادي إلَّا أهل السنَّة والجماعة بدءًا من أصحاب رسول الله ﷺ ومَن سارَ على نهجهم حتى عصرنا، وهذا بخلاف القاسمي تمامًا؛ فإنَّه قد ألَّف كتابًا نفيسًا بعنوان «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»، ذمَّ فيه البدع وحذَّر منها، قال في مقدِّمته (ص: ٧): «أمَّا بعد، فلمَّا كان الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، والمهمَّ الذي ابتعث الله له النبيِّين؛ وجب على كلِّ مستطيع له أن يقتحمَ لوجه الله سُبلَه، خشيةَ أن تعمَّ البدعةُ وتفشو الضلالة، ويتَّسع الخرقُ، وتشيع الجهالةُ، فتموت السنَّةُ ويندرس الهدي النبوي، ويُمحى من الوجود معالم الصِّراط السويِّ»»[(٢)].

ويقول الشيخ محمد كريِّم راجح شيخ القراء بدمشق الشام: «وحقًّا أنا من المعجبين بالعلامة القاسمي جمال الدين، وإذا كنت مندهشًا لكثير من رجال السلف الصالح كالإمام مالك، والإمام الشافعي، وإمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد، والإمام أبي حنيفة، والإمام الأوزاعي وغيرهم، فإنني من بعد هذه العصور التي تعتبر الخلاصة لعصر الصحابة والتابعين وتابعيهم، وابتداءً لعصور جديدة فقهية اجتهادية، فإنني مندهش لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم، وللعلامة القاسمي رحمه الله تعالى.

---

(١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة (ص: ١٠٨).

(٢) الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي (ضمن مجموعة كتب ورسائل عبد المحسن العباد البدر) (٧/ ٣٧٠-٣٧٢).

ولا تعجبوا إذا ألحقت جمال الدين القاسمي بهذين العلمين الكبيرين، فهؤلاء الثلاثة من بلاد الشام، وهؤلاء الثلاثة تجمعهم فكرة التمحيص والبحث والنظر، تجمعهم فكرة أنهم لا يبيعون عقولهم للغير، بل يريدون عقولهم أن تكون حرة وأن يفكروا بحرية وهم لا يسلمون عقولهم إلا لكتاب الله، ولصحيح سنة رسول الله ﷺ»(١).

فهذه هي أقوال أهل العلم في الشهادة للقاسمي بالعلم والفضل مع تنوع الأزمان والأمصار التي نشأوا فيها، كلها متواطئة متضافرة على الشهادة للقاسمي بالعلم، والفقه، والسنة، والثناء عليه بذلك، فمن الذي شذَّ بعد ذلك عن العلماء وطريقتهم، أهو الذي أثنى على القاسمي بمثل ما قال العلماء فيه، بل بأقل مما ذكروه به من العلم والفضل، أم الذي يجهِّله ويبدِّعه كما ما جاء في قول الشيخ عبيد بعد نقله لكلام القاسمي: «هل تصدر هذه العبارات من صاحب سنة، وله علم وفضل لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة؟!! ما أظنك إلا توافقني على أنها لا تصدر، إلا من جاهل أو مبتدع ضال مضل، وكلا الرجلين وإن أصاب سنةً فلا يستحق هذا الثناء من الأخ إبراهيم عفا الله عنا وعنه».

الوجه الثالث:

أن القاسمي ومن قبله ومن بعده من علماء أهل السنة لم يسلموا من أخطاء، وأهل العلم لم يخرجوهم بذلك من دائرة أهل السنة، بل كانوا ينبهون على أخطائهم ويحفظون مقامهم في العلم والفضل واتباع السنة، وقد سبق ذكر النقول عن العلماء في ذلك في الوجه الرابع من الرد في مسألة أبي حنيفة(٢).

ومما لا شك فيه عندي أن القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أخطأ في كتابه «تاريخ الجهمية والمعتزلة» في ثنائه على الجهمية والمعتزلة وتنزيله لهم منزلة العلماء المجتهدين، وقد سبق أن نبهت عن خطئه في ذلك في كتاب «تأصيل المسائل» ومما قلت: «وأما موقف القاسميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكتاب من الجهميّة والمعتزلة ومقارنته لهم بأهل السنة وثناؤه عليهم؛ فإن هذا من الخطأ البيّن الذي لا يمتري فيه من عرف عقائد هؤلاء، وأحسب أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ انخدع ببعض ما جاء في كتب التاريخ والسير من نقل أخبار هؤلاء والثناء عليهم،

---

(١) ذكر هذا في تقديمه لكتاب القاسمي وليد القرون المشرقة(ص: ٢-٣).

(٢) انظر: (ص: ٧٨) من هذا البحث.

وغفل عما جاء في كتب السلف وهم أئمة في العلم والعدل والإنصاف، ومع هذا اشتدّ ذمهم لهم وصدعوا بتبديعهم بل وزندقة أئمّتهم، بل صرّحوا بكفر الجهميّة في كثيرٍ من كتبهم»[1].

ثم قلت: «فغفر الله للقاسميّ ما سطّر في هذا الكتاب ـ وليته لم يؤلفه ـ ولكن هذا مما يدلّ من جهةٍ أخرى على أن الخطأ في مثل هذه المسألة يرد على بعض ذوي الفضل، فلا ينكر وجوده»[2].

ومع هذا كله فإن العلماء الذين اطلعوا على كتابه لم يبدعوه بذلك، وإن نبهوا على خطئه فيه، وحفظوا مقامه على ما تقدم في كلام العلماء المعاصرين له ومن بعدهم من أهل العلم من الثناء البالغ عليه، ووصفهم له بأنه سلفي العقيدة، بل وصفهم له بأوصاف كثيرة تدل على التبجيل والتعظيم لمقام الرجل في العلم والسنة.

الوجه الرابع:

أن بعض العلماء قد وافق القاسمي فيما قرره في كتابه «تاريخ الجهمية» ومن هؤلاء الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي، حيث يقول في إحدى رسائله إلى الشيخ جمال الدين القاسمي: «وقد وقفت على ما كتبتموه عن الجهمية في «المنار الأغر»، ونعم ما كتبتم في ذلك بارك الله فيكم ووفقكم لنشر الفضائل على الدوام، وإن كان بعض أحبتكم شكا لي عن هذه المقالة، ولم يعرف مغزاكم فكان جوابه السكوت، وهكذا شأن من ألف بين كلمتين أو كتب سطرًا أو سطرين وقل:

علي نحت القوافي من معادنها وما علي إذا ما تفهم البقر»[3].

وإذا تقرر هذا، فما هو قول الشيخ عبيد في الألوسي، هل يُلحقه بالقاسمي في حكمه عليه ووصفه له بأنه: «جاهل أو مبتدع ضال مضل» بسبب تأليف هذا الكتاب؛ فإنه قد صرح بموافقته للقاسمي وتأييده له في «كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة» حيث قال: «ونعم ما كتبتم في ذلك، بارك الله تعالى فيكم ووفقكم لنشر الفضائل على الدوام» ثم عرَّض بمن أنكر على القاسمي ما جاء في هذا الكتاب، بل وصفه بعدم الفهم وتمثل بالبيت الشديد في معناه حيث قال: «وإن كان بعض أحبتكم شكا لي عن هذه المقالة، ولم يعرف مغزاكم فكان جوابه السكوت، وهكذا شأن من ألف بين كلمتين أو كتب سطرًا أو

---

(١) تأصيل المسائل (ص: ٦٣).

(٢) المصدر نفسه (ص: ٦٣-٦٤).

(٣) الرسائل المتبادلة (رسالة ٤٠)، (ص: ٢٣١-٢٣٢).

سطرين وقل:

علي نحت القوافي من معادنها   وما علي إذا ما تفهم البقر».

وأنا كما سبق أن نبهت على خطأ القاسمي في كتابه «تاريخ الجهمية والمعتزلة» فإني هنا أنبه على خطأ الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي رحمه الله وغفر له في تأييده للقاسمي على ذلك فغفر الله لهما وتجاوز عنهما.

والمقصود هنا هو الاستفصال عن موقف الشيخ عبيد من الشيخ العلامة الألوسي في تأييده للقاسمي في كتابه، بل تشنيعه على من خالفه فيه.

ولئن كان القاسمي ألف كتابًا يرى أنه مصيب فيه، فإن الألوسي زاد على القاسمي في تصويب الكتاب بنقد من خالفه، بل والتشنيع الشديد على المخالف المتمثل في الاستشهاد بالبيت المذكور.

الوجه الخامس:

قول الشيخ عبيد بعد نقله لعبارات القاسمي في الوجه الأول: «ما أظنك إلا توافقني على أنها لا تصدر إلا من جاهل أو مبتدع ضال مضل، وكلا الرجلين وإن أصاب سنة فإنه لا يستحق هذا الثناء من الأخ إبراهيم عفا الله عنا وعنه».

قلت: قد سبق ذكر كلام أهل العلم في ثنائهم على القاسمي بالعلم والفضل واتباع السنة بأعظم مما أثنيت عليه، وهم أئمة كبار لا ندانيهم في العلم والفضل.

فليتبن الشيخ عبيد الرد على ذوي الفضل في ثنائهم على القاسمي بأعظم من ثنائي، فإذا فرغ من ذلك، فليرجع للرد على الثناء المفضول من متكلم مفضول .

وشبهة الشيخ عبيد كما سبق التنبيه عليها أنه لا يتصور في صاحب سنة أن تصدر منه هذه الأخطاء، وقد سبق ذكر كلام أهل العلم في أن المجتهد في طلب الحق لا يؤثم، ولا تهدر كرامته بخطئه.

بل صرح بعض الأئمة أنه ما من عالم ولا فاضل إلا وفيه نقص وعيب، فلا تهدر جهوده إذا غلب فضله على نقصه، ومن ذلك:

قول سعيد بن المسيب: «ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان

فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أن من غلب عليه نقصانه ذهب فضله»[1].

وكذا قول ابن المبارك: «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تذكر المساوئ، وإذا غلبت المساوئ عن المحاسن لم تذكر المحاسن»[2]

إلى غير ذلك من النقول التي نقلناها في هذا البحث.

الوجه السادس:

قول الشيخ عبيد في الوجه الثاني: «هل كل من له جهود انتفع بها أهل السنة تعفيه التبعة من ركوب البدع والثناء على أهلها كما صنع القاسمي وزعم أخونا إبراهيم أنه مجتهد؟».

وجوابه: أن يقال ما هي البدع التي ارتكبها القاسمي؟! فإن رمي الرجل بالبدعة من المطاعن العظيمة المتعلقة بدين الرجل، وقد جاء عن بعض السلف «إخراج الناس من السُّنَّة شديد»[3].

وقال الإمام الدارمي: «والبدعة أمرها شديد، والمنسوب إليها سيء الحال بين أظهر المسلمين، فلا تعجلوا بالبدعة حتى تستيقنوا وتعلموا أحقًّا قال أحد الفريقين أم باطلًا؟ وكيف تستعجلون أن تنسبوا إلى البدعة أقوامًا في قول قالوه، ولا تدرون أنهم أصابوا الحق في قولهم ذلك أم أخطؤوه، ولا يمكنكم في مذهبكم أن تقولوا لواحد من الفريقين: لم تصب الحق بقولك، وليس كما قلت، فمن أسفه في مذهبه وأجهل ممن ينسب إلى البدعة أقوامًا يقول: لا ندري أهو كما قالوا أم ليس كذلك، ولا يأمن في مذهبه أن يكون أحد الفريقين أصابوا الحق والسنة، فسماهم مبتدعة، ولا يأمن في دعواه أن يكون الحق باطلًا والسنة بدعة؟ هذا ضلال بين وجهل غير صغير»[4].

فليبين ذلك مفصلًا موثقًا، وإلا فلا عبرة بالدعاوى من غير أن تؤيدها البينات، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[5]، وقال النبي ﷺ «لو يعطى الناس بدعواهم؛ لادَّعى

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٨٢١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٩٨).

(٣) السنة للخلال (٢ / ٣٧٣).

(٤) الرد على الجهمية (ص: ١٩٣).

(٥) البقرة: ١١١.

ناسٌ دماء رجالٍ وأموالهم، ولكن اليمين على المدعَى عليه»[1].

وأما ثناء القاسمي على الجهمية والمعتزلة فلا شك أنه من الأخطاء، ولكن ليس كل خطأ يبدع به الرجل، خصوصًا إن كان من ذوي الفضل والسوابق في نشر السنة والذب عنها، بل قد يعظم الخطأ من الرجل عظيم القدر في الإسلام فتغفر له زلته العظيمة في مقابل فضله العظيم.

ولهذا لم يبدع العلماءُ القاسمي على ثنائه على الجهمية لفضله وجهوده في السنة، ولربما لو صدر هذا من غيره لكان للعلماء معه شأن آخر، فتنبه لهذه المسألة فإنها من دقائق العلم وفرائده.

وأما قوله: «زعم أخونا إبراهيم أنه مجتهد».

فما عسى أن يقال في مثل القاسمي، وغيره من أهل العلم المصنفين للكتب، فالأصل فيهم أنهم مجتهدون في طلب الحق وتقريره من غير تعمد للخطأ، وهذا أصل مقرر عند أهل السنة، ولذا لما ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رسالته العظيمة: «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» قرر هذا الأصل العظيم، بل بنى رسالته عليه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولًا عامًّا يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته؛ دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًّا على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه؛ فلا بد له من عذر في تركه»[2].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما من اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا وأخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم وخطؤهم مغفور لهم.

وأهل الضلال يجعلون الضلال والإثم متلازمين، فتارة يغلون فيهم ويقولون إنهم معصمون، وتارة يجفون عنهم ويقولون إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يُعَصِّمون ولا يُؤَثِّمون»[3].

والشيخ عبيد في نقده لي بوصفي للقاسمي بأنه مجتهد لا يُفهم منه إلا أنه يرى تعمد القاسمي للخطأ، وهذه جرأه عظيمة تجاوزت النقد للظاهر إلى الحكم على النيات والمقاصد، وهذا مما لا يطلع عليه إلا رب العالمين، ولذا قال النبي ﷺ لأسامة بن زيد لما قتل الرجل في أرض المعركة بعد أن قال:

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٦ / ٣٥) برقم(٤٥٥٢)، ومسلم (٣ / ١٣٣٦)، برقم(١٧١١).

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص: ٨).

(٣) مجموع الفتاوى(٣٥/ ٦٩).

لا إله إلا الله، واعتذر أسامة عن ذلك بقوله: «إنما قالها خوفًا من السلاح»[1]، وفي رواية: «إنما كان متعوِّذًا»[2]، فقال له النبي ﷺ «أفلا شققت عن قلبه»[3]، وهذا مع قوة القرائن الدالة على ما ذهب إليه أسامة، إلا أن النبي ﷺ سد هذا الباب من أصله.

فكيف إذا كانت القرائن ظاهرة في حسن القصد من الإسلام والعلم، وطريقة الرجل وسيرته وثناء العلماء عليه كحال القاسمي أفليس الأولى أن يقال للطاعن في هذا العالم بتعمد الخطأ: «أفلا شققت عن قلبه»؟!

الوجه السابع:

قوله: «من سبق القاسمي إلى التفريق بين الجهمية وأن منهم صالحين ومنهم زنادقة».

قلت: أما نسبة بعض الجهمية للصلاح، فهذا لا أعلم من قال به من أهل العلم قبل القاسمي، وهو من أخطائه عفا الله عنه، وأما التفريق بين رؤوس الجهمية ودعاتهم الذين هم من الزنادقة، وبين من انخدع بمقالاتهم ودخل في بدعهم، وأنهم مع ضلالهم وبعدهم عن الدين إلا أنهم ليسوا كأولئك الرؤوس، فهذا قد قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في أكثر من موطن من كتبه، وإليك بعض أقواله في ذلك:

قال شيخ الإسلام: «قال ابن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم: أن الجهمية ليسو من الثنتين وسبعين فرقة بل هم زنادقة، وهذا مع أن كثيرًا من بدعهم دخل فيها قوم ليسو زنادقة بل قبلوا كلام الزنادقة جهلًا وخطأ، قال الله تعالى: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ ﴾[4]، فأخبر سبحانه أن في المؤمنين من هو مستجيب للمنافقين، فما يقع فيه بعض أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين هو من هذا الباب»[5].

وقال أيضًا: «وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق، فهذا كافر، ويكثر مثل هذا في

---

(١) رواه مسلم (١ / ٩٦)، برقم(١٥٨).

(٢) رواه البخاري (٩ / ٤)، برقم(٦٨٧٢)، ومسلم (١ / ٩٧)، برقم(١٥٩).

(٣) رواه مسلم (١ / ٩٦)، برقم(١٥٨).

(٤) التوبة: ٤٧ .

(٥) شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ١٤٥).

الرافضة والجهمية، فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة، وأول من ابتدع الرفض كان منافقًا، وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق، ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية، المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم، ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا لكن فيه جهل وظلم»[1].

بل صرح شيخ الإسلام بأن ما وَصَفَ به الجهمية هنا قد يوجد في الرافضة، مع أنهم شر منهم حيث يقول: «بل الرافضة الذين ليسو زنادقة كفارًا يفرقون بين مقالتهم ومقالة الجمهور»[2].

وقال في سياق حديثه عن الباطنية: «والإمامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير، فإن الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون باطنًا وظاهرًا ليسو زنادقة منافقين، لكنهم جهلوا وضلوا واتبعوا أهواءهم، وأما أولئك فأئمتهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية زنادقة منافقون، وأما عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين»[3].

فما ذكره شيخ الإسلام هنا قريب مما ذكره القاسمي في تقسيم الجهمية، بل في وصف شيخ الإسلام للإمامية بقوله: «فيهم خلق مسلمون باطنًا وظاهرًا» ما هو أبلغ مما ذكره القاسمي في الجهمية فإن الرافضة شر منهم بكثير، وكذا تصريحه أنه قد يكون في عوام الباطنية من لم يعرف باطن ما عليه رؤوسهم، وأنهم قد يكونوا مسلمين، فهذا فوق ما قاله القاسمي بمراحل، فإنه لا يعرف في المنتسبين للإسلام من هو شر من الباطنية.

وحتى لا يستغل نقلي هذا عن شيخ الإسلام متربِّص متصيِّد للأخطاء مشنع من غير فهم ولا إدراك لمقاصد الكلام؛ فأنا أنبه هنا تنبيهًا لا يخفى على الغبي، ويقطع الحجة على متحذلق ذكي يستغل هذا الكلام فيدعي أني أقرره وأعتقده.

فأقول قولًا بينًّا واضحًا: ليس نقلي لهذا الكلام إلا من باب الإلزام لمن ذكر أن القاسمي لم يسبق لما قاله، وأن شيخ الإسلام ابن تيمية قد سبقه إلى ما يقرب من ذلك، ولست في نفسي متبنيًا لشيء من

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٤١).

(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٥٢).

ذلك، ولكن لمكانة شيخ الإسلام ابن تيمية في العلم والفضل فالنفس تطمئن لقوله، فإن لم يكن ما قرره هو عين الحقيقة؛ فهو قريب منها، وإن لم تكن الثانية فلا أقل من أن يحجم المتجرئ أن ينال شيخ الإسلام ابن تيمية بغمز، وإلا كان كالمنادي على نفسه بالضلال والجهل إذا ما حام حول هذا الحمى المنيع، وهو مكانة شيخ الإسلام ابن تيمية في قلوب العلماء، بل وعامة المسلمين لما جعله الله في قلوب المؤمنين من مودة وقبول لهذا الإمام.

وعلى كل حال فسواء سُبق القاسمي إلى ما قرر أو لم يُسبق، فإن تخطئة القاسمي فيما ذكره عن الجهمية والمعتزلة وثنائه عليهم شيء، وتضليله بذلك شيء آخر، وقد سبق أن ذكرت مرارًا أن القاسمي قد أخطأ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما قرره في كتاب «تاريخ الجهمية والمعتزلة» وجعله الجهمية بمنزلة المجتهدين من أهل السنة وأن فيهم صالحين؛ فلا يوافق على ذلك ولا يُقَر، ولكن مع هذا لا يبدع بذلك ولا تهدر كرامته بزلته.

وهذا سبيل عامة العلماء الذين وقفوا على كتاب القاسمي وخطَّؤوه فيه، إلا أنهم لم يضللوه أو يبدعوه، بل إن منهم من أقره على ذلك كالشيخ العلامة محمود شكري الألوسي، ومع هذا فهو أيضًا لا يُقَر على إقراره مع حفظ مقامه ومقام القاسمي في العلم والفضل، فرحمة الله عليهما رحمة واسعة وجزاهما عن الأمة خيرًا فيما بذلاه من نصرة السنة والذب عن حياضها.

الوقفة الثانية:

قول الشيخ عبيد: «ثم قول أخينا الشيخ إبراهيم: «والمقصود التمثيل لهذه الصورة، وأنه قد يوجد في أهل السنة من يخفى عليه أمر الجهمية فيقول ما قال فينتفع بعلمه وتجتنب زلته» فالجواب عنه من وجهين:

أولًا: أن من يخفى عليه أمر الجهمية لا يصلح لتعليم الناس، فنقول له: هات لنا علَمًا من أعلام أهل السنة أو طالب علم تتلمذ عليهم يخفى عليه أمر الجهمية حتى يسلك مسلك القاسمي.

ثانيًا: أن من لا يبدع الجهمية هو أحد رجلين ولا ثالث لهما: رجل جاهل أو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، ورجل صاحب هوى ضال مضل جاد السعي في حرف الناس عن السنة ونهج السلف الصالح من الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ ومن سلك سبيلهم من أهل القرون المفضلة الثلاثة».

وجوابه: من عدة وجوه:

الوجه الأول: قوله: إن من يخفى عليه أمر الجهم لا يصلح لتعليم الناس، فهذه مبالغة؛ فإن من

المعلوم أن الناس يتفاوتون في العلم وفي ضبط الفنون، بل قد يوجد من يضبط فنًّا من الفنون ولا يكاد يتقن غيره، وإذا كانت معرفة بدعة الجهم متفرعة عن معرفة أقوال المخالفين لأهل السنة، أفلا يتصور أن تخفى هذه المسألة على غير المتخصص في باب العقيدة، بل أليس من المتصور أن يخفى على غير المتخصص في هذا الفن ما هو أظهر من هذه المسألة في العلم، كالمسائل المتعلقة بمعتقد أهل السنة أنفسهم؟!

وإذا كان أئمة كبار في فنون شتى من مفسرين وفقهاء ومحدثين قد خفيت عليهم مسائل في باب توحيد العبادة والأسماء والصفات، فكيف يقال بعد ذلك إن هذه المسألة لا تخفى على مدرِّس، ومن خفيت عليه فلا يصلح لتدريس الناس.

ثم أليس من المنهج المتبع لدى العلماء قديمًا وحديثًا، بل مما دلت عليه الأدلة أن يؤخذ العلم ممن ضبطه وإن كان يخفى عليه غيره، فلو قدر في بلد من بلاد المسلمين وجود رجل هو في غاية الإتقان لعلم التجويد والقراءات، ولا يوجد في الناس من يضبط ضبطه لهذا العلم، ثم سئل عن الجهم بن صفوان فقال: لم أسمع به يومًا، ولم يطرق سمعي هذا الاسم، ولا أدري عن هذا الرجل شيئًا أهو معاصر لنا، أو عاش في عصور مضت، وهل هو صالح أم طالح، بل لا أدري أهو مسلم أم كافر، فهل يمنع الناس من تلقي علم التجويد والقراءات عن هذا الرجل، فيُتركون على جهلهم بهذا الباب، حتى لربما وجد فيهم من لا يحسن قراءة الفاتحة، فنقول لهم لا تتلقوا علم التجويد عن هذا الرجل لعدم استيفائه للشرط الذي وضعه الشيخ عبيد بقوله: «إن من يخفى عليه أمر الجهمية لا يصلح لتعليم الناس».

الوجه الثاني: قوله: «هات لنا عَلَمًا من أعلام السنة أو طالب علم تتلمذ عليهم يخفى عليه أمر الجهمية حتى يسلك مسلك القاسمي».

فيقال له: هذا القاسمي نفسه ما منزلته في العلم لديك؟! ومهما بالغت في تنقصه؛ فرجل في علم القاسمي وفضله قد صنف ما يربو على مائة كتاب كما صرح بهذا تلميذه محمد بهجت البيطار، مع ثناء العلماء عليه بالعلم والفضل واتباع السنة، إذا خفي عليه أمر الجهمية؛ أفلا يتصور أن يخفى على بعض الطلبة اليوم.

وإني قد مارست التدريس في الجامعة الإسلامية أكثر من خمس وعشرين سنة، متنقلًا في التدريس بين مراحل التعليم فيها، بدءًا بمستويات الكليات وانتهاء بمرحلتي الماجستير والدكتوراه، ولقد عرفت كما عرف غيري ممن خاض هذه التجربة، أن لدى الطلبة اليوم من الشبه في مسائل الاعتقاد فضلًا عما يتعلق بأقوال المخالفين من شبه؛ ما يدعو للعجب، وهذا إذا كان في الجامعة الإسلامية فكيف

بغيرها، وإني لأذكر واقعة عين قد حصلت لي عندما كُلفت بتدريس مادة العقيدة في إحدى الجامعات الأخرى، فسألت أحد الطلبة عن بعض الفرق المشهورة كالرافضة والخوارج، فصرح بأنه لم يسمع بهذه الفرق وهو في المرحلة الجامعية، فكيف بمن هو دون هذه المرحلة من الطلبة؟!

ومن عرف حال أهل هذا الزمان؛ عرف أن مبالغات الشيخ عبيد في منأى عن الواقع، وكأنه لا يعيش في هذا العصر.

الوجه الثالث: قوله: «إن من لا يبدع الجهم هو أحد رجلين ولا ثالث لهما: رجل جاهل أو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، ورجل صاحب هوى ضال مضل».

فهذا غير مسلَّم، بل هذا يقتضي أن يكون هذا حال كل من خفي عليه شيء من أمر الدين، وأن حاله على ما وصف ما بين جاهل أو صاحب هوى، وإذا كان هذا حال من لا يبدع الجهم ممن خفي عليه أمره؛ فكيف بمن خفيت عليه بعض مسائل الاعتقاد، أو أحكام الحلال والحرام مع كثرة الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام العلماء في تقرير ذلك، أفلا يكون أولى أن يقال فيه هذا ممن خفي عليه أمر الجهم، وعلى هذا يمتنع أن يكون في الأمة عالم متأول مخطئ، وأن القسمة ثنائية ما بين جاهل أو صاحب هوى، وهذا مخالف لما عليه الأئمة المحققون.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وقوع بعض السلف في أخطاء تتعلق بمسائل بينة من مسائل الاعتقاد متأولين فيها أو معتمدين على نص لا يثبت، ولم يُرجِع خطأهم في هذا لا إلى جهل ولا إلى هوى، وإنما ذكر أن هذا بسبب الاجتهاد، وقد وقع من أئمة كبار كالجبال في العلم والفضل من الصحابة والتابعين.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعلمية كما قد بسط في غير موضع، كمن اعتقد ثبوت شيء لدلالة آية أو حديث، وكان لذلك ما يعارضه ويبين المراد ولم يعرفه، مثل من اعتقد أن الذبيح إسحاق لحديث اعتقد ثبوته، أو اعتقد أن الله لا يُرى لقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾(1) ولقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾(2) كما احتجت عائشة بهاتين الآيتين على انتفاء الرؤية في حق النبي ﷺ وإنما يدلان بطريق العموم.

---

(1) الأنعام: ١٠٣.

(2) الشورى: ٥١.

وكما نقل عن بعض التابعين أن الله لا يُرى، وفسروا قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾[1] بأنها تنتظر ثواب ربها كما نُقل عن مجاهد وأبي صالح، أو من اعتقد أن الميت لا يعذب ببكاء الحي لاعتقاده أن قوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾[2] يدل على ذلك، وأن ذلك يقدم على رواية الراوي لأن السمع يغلط، كما اعتقد ذلك طائفة من السلف والخلف، أو اعتقد أن الميت لا يسمع خطاب الحي لاعتقاده أن قوله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[3] يدل على ذلك، أو اعتقد أن الله لا يعجب كما اعتقد ذلك شريح لاعتقاده أن العجب إنما يكون من جهل السبب، والله منزه عن الجهل»[4].

فإذا كان الخطأ وقع لهؤلاء الأئمة الكبار في مسائل عظيمة من مسائل الدين بسبب التأويل، ولم يُنسب أحدٌ منهم إلى جهل أو هوى؛ فكيف يدعى بعد ذلك أن عدم تبديع رجل من أهل البدع لا يصدر إلا من جاهل أو صاحب هوى؟!

وقد سبق أن ذكرت في كتاب: «تأصيل المسائل» في الرد على هذه الشبهة أن عدم تبديع الجهم من قبل بعض أهل العلم والفضل متصوَّر وذكرت لذلك ثلاث صور:

فقلت: «إن وجود رجلٍ عنده علمٌ وخيرٌ لا يبدِّع الجهم متصوَّرٌ.

وله عدّة أحوالٍ:

الحالة الأولى: أن يكون أحد العلماء مكبًّا على العلم، وعلى بابٍ من أبوابه لا صلة له ببدعة الجهم، كأن يكون قارئًا، أو لغويًّا، أو فقيهًا، أو مشتغلًا بغير ذلك من أبواب العلم، فلم يطرق سمعه ولم يقف أثناء دراسته وقراءته على ذكر الجهم بن صفوان، فلا يعلم عنه شيئًا، وبالتالي فهو لا يبدِّعه، بل لو سألته: هل الجهم مسلمٌ أو يهوديٌّ أو مجوسيٌّ؟ ما عرف، فهل هذا قدحٌ فيه؟

الحالة الثانية: أن يكون لعالمٍ آخر علمٌ واطِّلاعٌ، ولكنه غير متخصِّصٍ في باب الاعتقاد، ولربما لو سألته عن الجهم ومقالته لم يعرفها على وجه التفصيل، بل لربما غاية علمه بالجهم أنه أحد المخالفين، وله أخطاءٌ لكن لم يبلغ علمه أنه مبتدعٌ ضالٌّ، فلم يبدِّعه، فهل هذا فيه خيرٌ أم لا؟ وإن كان البعض قد

---

(١) القيامة: ٢٢ - ٢٣.

(٢) الأنعام: ١٦٤.

(٣) الروم: ٥٢.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٤).

يلومه على التقصير في هذا الجانب.

الحالة الثالثة: رجلٌ من أهل السنة صاحب علمٍ وعقيدةٍ وبحثٍ وتحقيقٍ، ولا يشكّ في فضله وإمامته في السنة، لكنه تأوّل في أمر الجهم فلم يبدِّعه ـ وإن كان يخطِّئه ـ بل له دفاعٌ عنه، ويرى أنه من المجتهدين المخطئين كغيره من أئمّة المسلمين.

ولعلّي أكتفي بمثالٍ من الواقع لذلك لصعوبة تصوّر هذه الحالة لدى البعض بخلاف الحالتين السابقتين:

فهذا الشيخ جمال الدين القاسميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو صاحب سنةٍ وعلمٍ وفضلٍ، لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة، ألّف كتابه المشهور: «تاريخ الجهميّة والمعتزلة»[1].

فذكرت هذه الأحوال الثلاثة الدالة على تصور وجود هذا من حيث الواقع، فاكتفيت في الحالتين الأولين بالوصف لهما دون التمثيل، ولما كانت الحالة الثالثة قد تشكل وقد لا يتصورها البعض؛ مثَّلت بذكر القاسمي في موقفه من الجهمية، وما كنت أظن، إلا أن هذا مقنع للمخاطب لمكانة جمال الدين القاسمي في العلم والفضل، وما خطر في البال أن يتجرَّأ عليه أحد بنسبته للجهل أو الهوى حتى اطلعت على كلام الشيخ عبيد هذا.

وعلى كل حال فإن لم يكن القاسمي عند الشيخ عبيد ومن وافقه عالمـًا ولا طالب علم؛ فإن هذا لا يقدح في صحة الاستشهاد بموقفه هذا، عند من يعلم قدره من أهل العلم الذين نقلت أقوالهم في بيان منزلته ومكانته.

الوقفة الثالثة:

قال الشيخ عبيد: «هذه العبارات الخمس التي نقلناها من كتاب القاسمي «تاريخ الجهمية» ذلك الكتاب الذي قال عنه الشيخ إبراهيم فيه إشكالات، كلها كما رأيت أيها القارئ بَواقع وبواطيل لا تصدر إلا عمن امتلأ قلبه بغضًا لأئمة أهل السنة، وانحيازًا إلى غيرهم من أهل الكفر والإلحاد، يدل لهذا وصفه للجهمية بأنهم مجتهدون، مخالفًا إجماع الأئمة على كفر الجهمية، وهاك عبارة أخرى من خارج «تاريخ الجهمية» وبها نكمل ستًّا مما أردنا به المثال على عداوة القاسمي للسنة وأهلها».

---

(١) تأصيل المسائل (ص: ٦١-٦٢).

ثم ساق نقلًا عن القاسمي ونصه: «لا عبرة برمي شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما رحمهم الله تعالى بالإلحاد مثل النصير الطوسي وابن عربي وبعض الأشاعرة أو المتأولين لآيات الصفات وآثارها، فإن ذلك منه ومن أمثاله حمية مذهبية، وغيرة على نصرة ما قوي لديه... » إلى آخر ما نقل من كلام القاسمي، ثم نقده له وتشنيعه عليه في ذلك.

إلى أن قال: «وأقول: يا شيخ إبراهيم ألبست القاسمي ثوبًا فضفاضًا من المديح بما أثنيت به عليه من الثناء الجميل، ووصفته جازمًا بهذه الأوصاف «صاحب سنة وعلم وفضل، لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة» ، وإني متوجه إليك بهذه الأسئلة:

أولًا: هل أنت تعرف حال الرجل وتعلمها علم اليقين.

ثانيًا: أو أنت قلدت ناقلًا واثقًا به.

ثالثًا: أو أنك يا أخي تظن حال الرجل تخفى على طلاب العلم فضلًا عن أهل العلم».

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول:

قوله: «تاريخ الجهمية ذلك الكتاب الذي قال عنه الشيخ إبراهيم فيه إشكالات».

قلت: لم أصف هذا الكتاب بهذا الوصف، ولا أدري من أين جاء بهذه الكلمة، وهي قوله: «فيه إشكالات»، وإنما صرحت بخطأ القاسمي في هذا الكتاب بعبارات واضحة وقوية، وها هو ذا نص كلامي: «وأما موقف القاسميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكتاب من الجهميّة والمعتزلة ومقارنته لهم بأهل السنة وثناؤه عليهم، فإن هذا من الخطأ البيّن الذي لا يمتري فيه من عرف عقائد هؤلاء، وأحسب أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ انخدع ببعض ما جاء في كتب التاريخ والسير من نقل أخبار هؤلاء والثناء عليهم، وغفل عما جاء في كتب السلف وهم أئمة في العلم والعدل والإنصاف، ومع هذا اشتدّ ذمهم لهم وصدعوا بتبديعهم بل وزندقة أئمّتهم، بل صرّحوا بكفر الجهميّة في كثيرٍ من كتبهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمشهور من مذهب الإمام أحمد وعامّة أئمّة السنّة تكفير الجهميّة، وهم المعطِّلة لصفات الرحمن».

ويقول الإمام ابن القيم في نونيته:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ... عشر من العلماء في البلدان
واللالكائيّ الإمام حكاه عنـ ... ـهم بل حكاه قبله الطبراني

فغفر الله للقاسميّ ما سطّر في هذا الكتاب ـ وليته لم يؤلفه ـ»[(١)].

فقول الشيخ عبيد: «قال عنه الشيخ إبراهيم فيه إشكالات» هذا تلبيس ظاهر من الشيخ ـ عفا الله عنه ـ وذلك بإعراضه عن كلامي البيِّن الواضح في تخطئة القاسمي في موقفه من الجهمية، ونقلي تشديد السلف على الجهمية من وصفهم لهم بالزندقة والكفر، بل إجماع السلف على تكفيرهم، ثم نسبته لي أني قلت: «في الكتاب إشكالات» موهمًا بذلك تهويني من موقف القاسمي من الجهمية، جامعًا بين تقويلي ما لم أقل، وترك كلامي البين في نقد الكتاب، فأين الإنصاف والتثبت في النقل، وهذا مع حسن الظن، وإلا فالواقع أن ما نقله عني مخالف للصدق والأمانة في النقل.

الوجه الثاني: قوله في وصف عبارات القاسمي في كتاب «تاريخ الجهمية»: «كلها كما رأيت أيها القارئ بواقع وبواطيل[(٢)] لا تصدر إلا عن من امتلأ قلبه بغضا لأئمة أهل السنة، وانحيازًا إلى غيرهم من أهل الكفر والإلحاد».

قوله: «لا تصدر إلا عن من امتلأ قلبه بغضًا لأئمة أهل السنة وانحيازًا لغيرهم من أهل الكفر والإلحاد».

فهذا فيه جرأة عظيمة من الشيخ وذلك بحكمه على القلب بامتلائه بغضًا لأهل السنة، وهل لأحد اطلاع على ما في القلوب غير الله ﷻ، وإذا كان النبي ﷺ لام أسامة بن زيد على قتل الرجل الذي قتله بعد قوله «لا إله إلا الله» محتجًّا بعدم صدقه في قولها لقوة القرائن ـ كما سبق تقريره[(٣)] ـ فكيف لو اطلع على حكم الشيخ عبيد على القاسمي بهذا لخطئه في أمر الجهمية، وكذا حكمه بعد ذلك بالانحياز إلى أهل الكفر والإلحاد، فما أعظمه من حكم عظيم وخطير، وإن الإنسان ليعجب وتأخذه الدهشة كيف

---

(١) تأصيل المسائل (ص: ٦٣)، والنقل عن شيخ الإسلام من مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٥)، وعن ابن القيم من النونية (ص: ٧٦-٧٧)، ورقم البيتين: (٦٣٣-٦٣٤).

(٢) صواب العبارة من ناحية اللغة أن يقول: (أباطيل)، أو(بواطل) فإن (باطل) لا تجمع على بواطيل، لأنه لا يعرف في لغة العرب، وإنما تجمع على (أباطيل) أو (بواطل) على ما نقله الأزهري في تهذيب اللغة (١٣/ ٢٤٠)، وابن منظور في لسان العرب (١١/ ٥٦) وأكثر علماء اللغة على أن (باطل) تجمع على (أباطيل)، وإليه ذهب سيبويه والجوهري وابن سيده والفيروز أبادي والسيوطي والزبيدي وغيرهم. انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٦١٦)، والصحاح (٤/ ١٦٣٥)، والمخصص (٤/ ٥٠)، والقاموس المحيط(١/ ٩٦٦)، والمزهر(٢/ ٢٧)، وتاج العروس(٢٨/ ٩٠).

(٣) انظر ما تقدم (ص: ١١٨).

أقدم الشيخ عبيد على مثل هذه الكلمات في حق عالم يكاد يطبق العلماء على وصفه بالعلم والفضل، بل لا نجد في كلامهم إلا التصريح بهذا.

نعم أخطأ القاسمي خطأً كبيرا في كتابه «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ولكن الحكم على قلب القاسمي، وأن ما سطَّره في كتابه يستلزم امتلاء قلبه بغضًا لأهل السنة وانحيازًا لأهل الكفر والإلحاد؛ هذه جرأة عظيمة ولا أعلم أن الشيخ عبيدًا سبق لهذا الحكم على القاسمي، بل إن الشيخ العلامة محمود شكري الألوسي قد أقر القاسمي على كتابه هذا وانتقد من لم يفهم مغزى القاسمي من كتابه نقدًا شديدًا كما تقدم نقله سابقًا، فإذا كان هذا حكم الشيخ عبيد على القاسمي، فهل يتنزل هذا الحكم على الألوسي وقد أقره على كتابه، بل شدد على من انتقده فيه.

وإني لأسأل الله ﷻ أن يوفق الشيخ عبيد لتجنب الإسراف والإفراط في الطعن في أهل العلم من غير موجب لذلك من كلامهم، وليس له حجة في إطلاقاته وأحكامه.

كما أدعوه دعوة ناصح مشفق أن يراجع نفسه في هذا الأمر وأن يسلك مسلك العلماء في النقد للأخطاء بالأدلة الشرعية، والتماس الأعذار ما أمكن لأهل السنة، ويكون على طريقة أهل السنة الذين وصفهم الخبير بهم وبأقوالهم في التقرير والرد وهو شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق»[1].

الوجه الثالث: ما نقله عن القاسمي من قوله: «لا عبرة برمي شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وأمثالهما رحمهم الله تعالى بالإلحاد مثل النصير الطوسي وابن عربي وبعض الأشاعرة أو المتأولين لآيات الصفات وآثارها، فإن ذلك منه ومن أمثاله حمية مذهبية، وغيرة على نصرة ما قوي لديه» ... إلى آخر ما نقل.

فلي عليه عدة تنبيهات:

الأول: لاشك أن هذا الكلام المنسوب للقاسمي باطل سواء ثبت عنه أم لم يثبت، فإن ما حكم به شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم رَحِمَهُمَاٱللَّهُ على أولئك المخالفين من الإلحاد ليس لحَمِيَّة مذهبية أو غيرة شخصية، وإنما للغيرة الشرعية وللقيام بواجب النصح للأمة بالتحذير من أخطاء هؤلاء مع عدلهما في أحكامهما رَحِمَهُمَاٱللَّهُ فيما نحسب.

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٥٨).

وينبغي التنبيه على أن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يجعل هؤلاء المذكورين في درجة واحدة من الخطأ، فليس المسمى بنصير الدين الطوسي الرافضي ولا ابن عربي مدعي وحدة الوجود، في مرتبة الأشاعرة في قربهم من الدين وغيرهم من المتأولين من أمثالهم، وإن كان للأشاعرة وعامة المتأولة لصفات الرب وتعطيلها نصيبهم من الضلال فيما خالفوا فيه أهل السنة في هذا الباب وغيره، ولكن الله أمر بالإنصاف.

فهذا موقفنا من هذه العبارة، دون مداهنة أو مجاملة.

الثاني: أن هذه العبارة نقلها الشيخ عن كتاب «جمال الدين القاسمي وعصره»، وهو من تأليف ظافر ابن الشيخ جمال الدين، وقد أورد المؤلف هذه العبارة عن أبيه تحت عنوان: «السوانح» وذكر في مقدمة هذه السوانح أن هذه من الخطرات والسوانح التي تعرض للقاسمي في بعض الأحوال فيدونها بقلم الرصاص، ثم جمع الابن ما وجد بعد وفاة أبيه من هذه القصاصات، وأوردها تحت هذا العنوان، وقد نبَّه أيضًا على أن هذه السوانح لم يقم القاسمي بنشرها في حياته بل صرح الابن بأنها تخالف ما سطره الشيخ في كتبه.

فقال: «وقد حدثني الشيخ حامد التقي أن القاسمي كان يصطحب في جيب جبته أوراقًا بيضاء وقلمًا من الرصاص فإذا ما سنحت له سانحة عمد إلى تسجيلها فورًا.

وقد تأتي السانحة وهو يؤم الناس، أو في القطار، أو في العربة، أو وهو يمشي في الأسواق، أو في غير ذلك من أوضاعه وأحواله، فيمد يده إلى جيبه حالا، ويخرج منه الأوراق والقلم الرصاص ويكتب ما سنح.

وهذا سر ما سترى في هذه السوانح من بعد عن التألق في الأسلوب، وكلها من الكلام المرسل الذي لم يلتزم فيه السجع»[1].

إلى أن قال: «ولقد كانت هذه السوانح متنفَّسًا للقاسمي على ما يظهر، كتب فيها بعض آرائه التي لم يكن يجرؤ على نشرها في المؤلفات التي طبعت في حياته، ولا سيما دعوته إلى إعمال الفكر وإلى الاجتهاد، ففي هذه السوانح ترى هذه الدعوة واضحة كل الوضوح»[2].

---

(١) جمال الدين القاسمي وعصره(ص: ٢٥٩).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٢٦٠).

فتبين بهذا أن مصدر الابن فيما نسب لأبيه من هذه السوانح هو ما وجده بعد وفاة أبيه من هذه الأوراق التي أُخبر عنها بواسطة أن أباه كان يدونها في أحوال مختلفة، ثم ذكر أن هذه الأحوال قد تكون وهو في القطار، أو في السوق، أو وهو يؤم الناس، وأن أباه لم يعتن بتحريرها من جهة اللفظ، وهي ليست مما كان يدونه في كتبه على حد قوله: «لم يكن يجرؤ على نشرها في المؤلفات التي طبعت في حياته».

فهل بعد هذا كله يعتمد على هذه الخواطر والسوانح، مع عدم إذن القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بنشرها، ويُبنى عليها هذا النقد الشديد للقاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الثالث: أن هذه المادة الموجودة في «السوانح» والتي كان يدونها القاسمي في أوراق في جيبه ظاهر أنها كالمفكرات التي انتشر استخدامها في هذا العصر، وهو أن يدون العالم أو طالب العلم كل ما يحتاج أن يتذكره بعد ذلك، وليس بالضرورة أن يكون معبرًا عن رأي صاحب المفكرة، فقد ينقل عبارة غيره إما للإفادة منها أو للرد عليها، وبالتالي فلا يبعد أن تكون هذه العبارة التي وجدت في هذه الأوراق، مما دونه القاسمي من كلام خصوم شيخ الإسلام للرد عليه.

ومما يقوي هذا أن القاسمي ما عرف طوال حياته إلا محبًّا لشيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، ذابًّا عنهما، موصيًا بقراءة كتبهما، على ما تقدم تقرير ذلك بالنقول الموثقة من كلام القاسمي، وكلام العلماء المستقرئين لكتبه ودروسه.

فكيف يتهمهما في هذا الموطن بالهوى والعصبية في الحكم على رؤوس الضلال؟!

الرابع: أن القاسمي على ما ذكر المستقرئون لحاله كان متأثرًا في بداية حياته بأهل الكلام والتصوف، ثم تبين له الحق بعد ذلك، فأصبح مناصرًا لمذهب السلف، محبًّا لأهل السنة.

يقول الشيخ محمد كريِّم راجح: «عاش العلامة القاسمي إلى ثلاثين من عمره على هذه المائدة التقليدية التي كان يعيش عليها أبناء عصره، ثم لما نظر في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم أدرك الحقيقة فأخذ يعيش المنهج الحق المأخوذ من كتاب الله سبحانه وتعالى ومن صحيح سنة الرسول ﷺ[1]».

وقال الباحث محمد ناصر العجمي: «وبالنظر والتتبع لسيرة العلامة القاسمي نجد أنه مر بمرحلتين» ثم ذكر المرحلة الأولى، والتي وصفه فيها بأنه كان ابن عصره وبيئته وأنه قد تأثر ببعض

---

(١) ذكر هذا في تقديمه لكتاب القاسمي وليد القرون المشرقة (ص: ٣).

شيوخه الذين كانوا على الطرق الصوفية، ثم ذكر المرحلة الثانية وهي مرحلة تحوله لعقيدة السلف واعتناقه لها بعد بلوغه الثلاثين من عمره، وملازمته لها بعد ذلك(١).

وإذا تقرر هذا فلا يبعد ـ إن ثبتت هذه العبارة عن القاسمي ـ أن تكون مما قاله في طوره الأول، فإنها تستقيم مع ما كان عليه من تأثر بالمتصوفة، بخاصة مع ما ثبت لدينا من أن أباه كان على عقيدة ابن عربي وابن سبعين، كما ذكر هذا الشيخ الطنطاوي، وفي هذه العبارة دفاعٌ عن ابن عربي، وهذا مما يتقوى به على أنها ـ إن صدرت منه تعبيرًا عن رأيه ـ؛ فإنها كانت في طوره الأول، وهذا بخلاف طوره الثاني الذي كان فيه معظمًا لشيخ الإسلام ابن تيمية مبالغًا في الثناء عليه، فكيف تصدر منه هذه العبارة وفيها ما فيها من الجرأة العظيمة على شيخ الإسلام ابن تيمية، والتهوين من شأن رؤوس الضلال.

الخامس: أن هذه العبارة لو قدر أنه قالها في طوره الأخير بعد اعتناقه السنة، فإنها زلة مغمورة بحسنات عظيمة من جنسها، فلئن تكلم في شيخ الإسلام هنا؛ فلطالما ذب عنه وأثنى عليه وسعى في نشر كتبه، فيرجى أن تكفِّر هذه الجهود زلته هنا، ولئن هوَّن من شأن المبتدعة هنا، فلقد أبلغ في الرد عليهم في مواطن، ولذا درج العلماء على حفظ مقام أهل العلم في مواطن الزلل لسوابقهم العظيمة في الإصابة والسنة.

يقول سعيد بن المسيب: «ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله، كما أن من غلب عليه نقصانه ذهب فضله»(٢).

ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم: «لا يسلم العالم من الخطأ، فمن أخطأ قليلًا وأصاب كثيرًا فهو عالم، ومن أصاب قليلًا وأخطأ كثيرًا فهو جاهل»(٣).

ومن الشواهد الخاصة لهذه المسألة ما قرره الشيخ ربيع المدخلي من احترام علماء أهل السنة لابن حجر والنووي وأمثالهما لخدمتهم للسنة مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ـ على حد تعبيره ـ يقول: «وإذا كان علماء السنة والتوحيد في كل مكان يحترمون ابن حجر والنووي وأمثالهما ممن فيه أشعرية، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنة رسول الله ﷺ، مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن

---

(١) انظر: جمال الدين القاسمي وليد القرون المشرقة (ص: ٢٣-٢٤)

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٨٢١).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٨٢٠).

تيمية وابن القيم؛ فكيف لا يحترمون الألباني ويحبونه من أجل خدمته للسنة والعقيدة والمنهج السلفي، والذب عن كل ذلك، وتصديه لأهل البدع»[1].

وإذا قرر الشيخ ربيع احترام أئمة أهل السنة لمن وصفه بأن فيه أشعرية مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم لأجل خدمتهم للسنة، أفليس القاسمي وهو ممن سلم من الأشعرية، واشتهر بتقريره لمنهج أهل السنة في كتبه ـ بخاصة كتاب التفسير ـ، كما اشتهر بنصرته لشيخ الإسلام ابن تيمية وسعيه في نشر كتبه، أفليس هذا أولى أن يحترم، وإن لم يحترم؛ فلا أقل من أن يكف اللسان عنه بالتجريح والتجهيل.

فإذا تقرر بهذا سبق القاسمي لما سبق إليه من الفضل، وأن هذه الزلة تحتمل في كثرة فضائله، بخاصة وأنها مما يتعارض مع منهجه ومسلكه الذي أفضى إليه في الطور الأخير من عمره؛ فإن الطعن فيه بعد ذلك مجانب للإنصاف والعدل، بل تَبِعَةُ ذلك تعود على المتكلم في هذا العالم بالطعن لا على العالم نفسه.

يقول الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في سياق رده على أحد الأشخاص، مقررًا أن من منهجه وأساليبه المنكرة: «تصيد زلَّات العلماء المخالفة لمنهجهم الذي عاشوا عليه وساروا عليه في حياتهم وفتاواهم ومؤلفاتهم»[2].

ومعلوم أن العبارة التي نقلها الشيخ عبيد عن القاسمي وبنى عليها نقده الشديد مع عدم القطع بنسبتها للقاسمي على ما تقدم تقريره؛ فإنها مما يخالف منهجه الذي سار عليه، وهو حبه وتعظيمه لشيخ الإسلام ابن تيمية مع شدة تمسكه بأقواله.

الوجه الرابع: قول الشيخ عبيد: «وأقول: يا شيخ إبراهيم ألبست القاسمي ثوبًا فضفاضًا من المديح، بما أثنيت به عليه من الثناء الجميل ووصفته جازمًا بهذه الأوصاف «صاحب سنة وعلم وفضل، لا يتنازع في ذلك اثنان ممن عرفوه وعرفوا جهوده في خدمة السنة»».

وجوابه:

أنه قد سبق في نقول مستفيضة عن علماء العصر المعاصرين للقاسمي ومن جاء بعده ثناؤهم على

(١) مجموع كتب ورسائل الشيخ ربيع(٩/ ٤٨٦).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ربيع (١٠/ ٢٣١).

القاسمي ثناء بالغًا لا تساوي كلمتي شيئًا في ثنائهم، وغاية ما قلت في وصفي للقاسمي بأنه «صاحب سنة وعلم وفضل»، وأين هذه الأوصاف من ثناء العلماء العطِر على القاسمي؟! كوصف الشيخ عبد العزيز بن باز له مع نقله من كتابه بـ«أنه من أهل العلم».

وقول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني في ثنائه عليه: «العلامة القاسمي»[(١)].

وقوله أيضًا: «الشيخ الفاضل والعلامة المحقق السيد جمال الدين القاسمي»[(٢)].

وقول الشيخ محمد أمان الجامي في وصفه لمن تأثر بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنهم رجال لامعون في العالم العربي، وغيره في ميدان الإصلاح فذكر منهم الشيخ جمال الدين القاسمي[(٣)].

فأين هذا الثوب الفضفاض من هذه الأوصاف من العلماء الكبار، فقد وصفوه بالعلامة والمحقق والفاضل، واللامع؟!

هذا غير ما جاء عن العلماء المتقدمين المعاصرين للقاسمي والمصاحبين له والعارفين له عن قرب، كالألوسي، والبيطار، وأحمد شاكر، وغيرهم ممن بالغوا في الثناء على القاسمي، وأطلقوا عليه العديد من عبارات التعظيم والتبجيل، ووصفه بالإمامة في الدين والذب عن سنة سيد المرسلين.

وأما قولي لا يختلف في ذلك اثنان أي فيما ذكرت من فضله واتباعه للسنة، فقد تقدم ما يؤكد ذلك من إطباق العلماء على الثناء عليه، ولو لم يكن إلا أنهم لم يبدعوه مع وصفهم له بالعلم؛ لتحقق بذلك هذا الوصف.

على أني قد حذفت هذه العبارة من النسخة الأخيرة، التي كنت قد هيأتها للطباعة والنشر وكان هذا قبل خروج كتابة الشيخ عبيد؛ وذلك لما رأيت من أولوية تركها؛ خشية أن يظن أن فيها مبالغة، مع أنها وصف مطابق لحقيقة مواقف العلماء من القاسمي.

الوجه السادس:

قال الشيخ عبيد في أسئلته التي توجه بها إليّ: « **أولًا**: هل أنت تعرف حال الرجل وتعلمها علم اليقين.

---

(١) ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة (١/ ٣٠).

(٢) الأجوبة النافعة (ص: ٦٥).

(٣) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة (ص: ١٠٨).

ثانيًا: أو أنت قلدت ناقلًا واثقًا به.

ثالثًا: أو أنك يا أخي تظن حال الرجل تخفى على طلاب العلم فضلًا عن أهل العلم».

فجوابه بما تقدم تقريره موثقًا من حال القاسمي، وبه يتبين من الأعرف بحال القاسمي، والأسعد بموافقة العلماء في موقفهم منه، ومن المقلد لغيره في التبديع لرجل لربما لم يقف المبدع ومقلده في التبديع على أقوال أهل العلم في ثنائهم عليه وإجلالهم له، والله أعلم.

التنبيه الثامن: الرد عليه في العبارة الخامسة.

ولي مع كلامه عدة وقفات:

الوقفة الأولى:

قال الشيخ عبيد: «قول الدكتور إبراهيم وفقه الله: أنا أقول لك: لو رجل عنده علم وما بدع الجهم بن صفوان وعنده علم وعنده خير، أقول لك: عدم تبديعه لجهم بن صفوان تجنبه واطلب العلم».

وأقول: سوغت يا شيخ إبراهيم أخذ العلم عمن لم يبدع الجهم بن صفوان، وأكدت هذا بقولك: «عدم تبديعه لجهم بن صفوان تجنبه واطلب العلم»».

وجوابه:

أن ما ذكره الشيخ عبيد في هذه المسألة وما أورده من انتقاد هو مسبوق إليه من المردود عليه في كتاب: «تأصيل المسائل»، بل إن عبارات الشيخ هنا تكاد تكون مطابقة لما ذكره المردود عليه السابق، وقد سبق أن فنَّدت هذه الشبهة على وجه التفصيل والتوثيق بما أظهر الله به الحق وأدحض به الباطل، ولن أتوسع هنا في تكرار ما ذكرته سابقًا في كتاب «تأصيل المسائل».

وإنما أنبه هنا بعبارة مختصرة على بعض ما ذكرته هناك مفصلًا، بالإضافة إلى ذكر بعض الوجوه التي يقتضيها المقام.

فجواب الشيخ هنا من وجوه مختصرة، وهي على النحو الآتي:

الوجه الأول: قوله: «سوغت أخذ العلم عمن لم يبدع الجهم بن صفوان».

وجوابه: أن هذا الكلام باطل، بل افتراء وظلم، فأنا لم أوجه أحدًا إلى أخذ العلم عمن لم يبدع الجهم بن صفوان، وإنما جاءت هذه الجملة في سياق المحاجة لطالب سألني عن طلب العلم على يد رجل من أهل السنة، وأخبر السائل أنه قد امتنع من الاستفادة منه؛ لكونه لم يبدع رجلًا معاصرًا

اختُلف في تبديعه من قبل بعض أهل السنة، بل عامة أهل السنة لم يبدعوه لخطئه، ولم يخرجوه من السنة بزلته، فلما وجَّهته للاستفادة من هذا الرجل ـ بخاصة بعد أن ذكر ندرة من يقوم في بلاده بالتدريس من أهل السنة ـ لم يقتنع بهذه الإجابة، فجاءت هذه الجملة في كلامي على سبيل المحاجة والإلزام لتقرير المسألة الأولى، وهي تلقي العلم عن صاحب سنة لم يبدع الرجل المذكور، لا لتقرير طلب العلم على من لم يبدع الجهم بن صفوان.

وقد رددت على هذه الشبهة في كتاب: «تأصيل المسائل» من عدة وجوه أذكر وجهين منها:

أولاهما: أن هذه صورةٌ تقديريّةُ فرضيّةٌ جاءت في سياق إقناع السائل بطلب العلم عند المسؤول عنه.

وهذا الأسلوب معروفٌ في باب المناظرة، فقررت له صورة المسألة في أسوأ أحوالها في حقّ رجلٍ عنده علمٌ لكنه لم يبدِّع الجهم، فيطلب العلم عليه، وتتجنّب مخالفته؛ لأن مصلحة تحصيل العلم منه مقدّمةٌ وراجحةٌ على مفسدة عدم تبديعه الجهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا تعذّر إقامة الواجبات من العلم والجهاد وغير ذلك إلا بمن فيه بدعةٌ مضرّتها دون مضرّة ترك ذلك الواجب؛ كان تحصيل مصلحة الواجب مع مفسدةٍ مرجوحةٍ خيرًا من العكس»[(١)].

والصورة المسؤول عنها دون هذه الصورة، فخطأ ذلك المدرس في عدم تبديع من هو مختلفٌ فيه ـ إن قُدِّر أنه خطأ ـ هو دون خطأ من لم يبدِّع الجهم المتّفق على تضليله وتبديعه.

ثانيهما: أن مما يشهد لصحّة هذا المثال المضروب أنه تقرّر بكلام العلماء جواز تلقي العلم عن بعض أهل البدع في حال الضرورة، وقد دخل في عموم أهل البدع الجهميّة، ودونهم المعتزلة، ودونهم الأشاعرة. فلو قارنّا بين تلقي العلم عن أشعريٍّ يعطِّل الصفات إلا الصفات السبع وإثباته لها ليس على طريقة أهل السنة، ويرى تقديم العقل على النقل، وهو جبريٌّ في باب القدر، ومرجئٌ في بيان الإيمان، وتلقي العلم عن رجلٍ سليم العقيدة لكنه لا يبدِّع الجهم، فطلب العلم على الثاني أولى من طلب العلم على الأشعريّ، مع أن التلقي عن الأشعريّ جائزٌ عند أهل العلم في حال الضرورة[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢١٢).

(٢) تأصيل المسائل (ص: ٦٠-٦١).

الوجه الثاني:

تصريح الشيخ عبيد بجواز أخذ العلم عن البدعي عند الحاجة ما لم يكن داعية، كما سبق نقل ذلك عن الشيخ، في المسألة السادسة من المسائل المستدركة على الشيخ[1]، وهذا يشمل الأخذ عن المبتدع الكافر، وهذا معارض لإنكاره عليّ بقوله: «سوغت أخذ العلم عمن لم يبدع الجهم بن صفوان».

فتجويز أخذ العلم عن المبتدع الكافر أشد من الأخذ عمن لم يبدع الجهم، إذ إن من لم يبدع الجهم قد يكون سنيًّا ما عرف الجهم أصلًا، أو لم يبدعه لشبهة أو تأويل كما سيأتي عند ذكر الأسباب الباعثة على ذلك، وقد يكون بدعيًّا لم يبلغ ببدعته حد الكفر، وأقصى ما يقال فيه أن يكون كافرًا، وهنا تحصل الموافقة لما قرره الشيخ من جواز أخذ العلم عن المبتدع الكافر، على أنه من غير المسلّم القطع بكفر من لم يبدع الجهم، ويكون الشيخ بهذا قد أنكر ما هو نظير كلامه، بل ما هو دون كلامه في التهوين من شأن المبتدعة، فلئن كان في تقرير الأخذ عمن لم يبدع الجهم شناعة، فهي في تقرير الأخذ عن الكافر أشنع فما وجه الإنكار إذن؟!

الوقفة الثانية:

قول الشيخ عبيد: «وأقول لك يا شيخ إبراهيم:

أولًا: هل أنت على علم حين قلت مقالتك هذه ـ وبررت لها ـ باتفاق المسلمين على كفر الجهم، كما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية

ثم أورد نقلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية يتضمن تكفير الجهمية... ».

إلى أن قال: «وأقول لك ثانيًا: هل تظن أن صاحب سنة وعلم وفضل لا يبدع الجهم؟!

لو كنت يا بني ذا بصر وفقه بأحوال هذا الذي لا يبدع الجهم وأمثاله؛ لتبين لك أنه أحد رجلين، رجل جاهل أو من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، ورجل صاحب هوى مشربه مشرب الجهم وأمثاله من أهل الزندقة والإلحاد، وسواء كان هذا أو ذاك فتسويغ أخذ العلم عنه غش وخيانة، فتفطن!

وأقول لك: ثالثًا: كنت تخاطب طالب علم مبتدئ كما هو مفهوم من سياق كلامك، فكيف تسوغ لمثل هذا أخذ العلم عمن لا يبدع من بدعته مكفرة وهو الجهم».

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ٢٢).

وجوابه من عدة وجوه:

الوجه الأول: قوله: «هل أنت على علم حين قلت مقالتك هذه ـ وبررت لها ـ باتفاق المسلمين على كفر الجهم».

فالجواب: أن هذا الأمر لا يحتاج إلى هذا التساؤل إذ لو رجع الشيخ إلى كتبي لوجد الإجابة على هذا السؤال، حيث نقلت تكفير السلف للجهمية في كتابي «موقف أهل السنة من أهل الأهواء والبدع» وهو من أقدمها تأليفًا، حيث مضى عليه ما يزيد عن عشرين سنة، كما نقلت تكفير السلف وأهل العلم للجهمية في آخر كتبي وهو «تأصيل المسائل».

فذكرت في هذا نقلين أحدهما عن شيخ الإسلام ابن تيمية، والآخر عن الإمام ابن القيم في النونية.

وهذا الأسلوب القائم على التهويل والإثارة والتشكيك في المسلمات مما يتنافى مع الرد العلمي، فإن الرد فن من فنون التأليف يرجع إلى أصول وضوابط، ومداره على تعيين الخطأ، ثم رده بالحجة والبرهان المزيل للبس، ومقارعة الحجة بالحجة، بعيدًا عن التهكم والسخرية.

والنزاع بيننا ليس في كفر الجهمية من عدمه، بل ولا في تبديع الجهمية، فإن هذا أمر مفروغ منه، وإنما النزاع في رجل لم يبدع الجهم، فهل يؤخذ العلم عنه أم لا؟!

بل حتى هذه المسألة كان ورودها في كلامي على سبيل التنظير والإلزام، لا على سبيل التقرير ابتداءً.

وإنما مدار الحوار والنقاش مع السائل عن تلقي العلم عن صاحب سنة لم يبدع رجلًا مختلفًا في تبديعه من المعاصرين لا الجهم بن صفوان، فأين هذه المسألة من تلك؟!

الوجه الثاني: قوله: «هل تظن أن صاحب سنة وعلم وفضل لا يبدع الجهم؟!».

وجوابه من عدة نقاط:

الأولى: أن يقال ليس في هذا التساؤل أدنى حجة لتقرير حق أو دحض شبهة، وحينئذ فقد يعارض هذا الكلام بمثله فيقال لصاحبه: وهل تظن أن كل صاحب سنة وفضل بدع الجهم؟!

فهو تساؤل مقابل بمثله، ولن يفصل النزاع إلا الحجج والبراهين المقررة للحق والملزمة للخصم في مقام المحاجة والمناظرة.

الثانية: أن يقال هل مسألة تبديع الجهم أظهر وأشهر في العلم من مسائل الاعتقاد والعبادات، والتحليل والتحريم، وسائر أحكام الدين؟!، فإذا تصورنا خفاء بعض هذه المسائل مع كثرة الأدلة

عليها وشهرتها في الكتب، وفي كلام العلماء على بعض أهل السنة، بل على بعض أئمتهم، فكيف لا يتصور أن تخفى مسألة تبديع الجهم على صاحب سنة، فلا يبقى رجل ينتسب للسنة إلا وهو يعرف الجهم، ويعرف بدعته، ثم يمتثل تبديعه، وتكون هذه المسألة مسألة اتفاق بين أهل السنة قديمًا وحديثًا، فإذا ما خفيت على رجل، ولو كان على خير ما كان من الاتباع؛ أخرجناه من السنة بعدم تبديعه للجهم.

الثالثة: أن تساؤل الشيخ هنا وقوله: «هل تظن صاحب سنة وعلم وفضل لا يبدع الجهم» يرجع إلى مسألة كونية قدرية، وهي: هل يُتصوَّر أن يكون في الوجود صاحب سنة وفضل لا يبدع الجهم، أم لا يُتصوَّر وجود ذلك أصلًا؟

وخلاصة القول أن النزاع في هذه المسألة في أمرٍ كونيٍّ لا شرعيٍّ.

والذي أراه أن هذا متصور عقلًا، وغير ممتنع قدرًا وكونًا، فإن عدم تبديع الجهم يرجع إلى عدة أسباب، وهي على النحو الآتي:

السبب الأول: عدم تبديع الجهم بسبب الموافقة له في مقالته أو التأثّر به فيها، فهذا لا يُتصوَّر من صاحب سنة؛ لمناقضة أقوال الجهم لصريح الكتاب والسنة، وما عليه سلف الأمة، وهو رأسٌ في ثلاث بدع شنيعة: بدعة التعطيل والجبر والإرجاء.

السبب الثاني: عدم تبديع الجهم بسبب عدم العلم به، وكون غير المبدِّع لم يطرق سمعه اسم الجهم، ولم يقع بصره على ذكره في كتابٍ، أو أنه سمع به ولكن لا يعلم عقيدته ولا شيئًا من أقواله، بل هو خالي الذهن من كلّ ذلك.

فهذا متصوَّر من صاحب سنة وفضل وعلم، كأن يكون هذا الرجل منقطعًا لدراسة بابٍ من أبواب العلم، كالتجويد وأحكام التلاوة، أو علوم اللغة، أو أبواب الفقه من طهارةٍ وصلاةٍ وصيامٍ وغيرها من مسائل الأحكام؛ فإن علماء هذه المسائل لا يكاد يُذكَر الجهم في كتبهم ولا في دروسهم، ولا أظنّ عاقلًا ينكر وجود مثل هذا الرجل.

السبب الثالث: عدم تبديع الجهم لشبهٍ عرضتْ لأحد العلماء من ذوي الخير والفضل، مع براءته التامّة من عقيدة الجهم ومقالاته الباطلة، بل هو منكرٌ لها، مبغضٌ، لكن مع هذا لا يرى تبديع الجهم لشبهٍ عرضتْ له فظنّ أن تبديع الجهم من الغيبة المحرّمة، فرأى التورّع عن ذلك. وهذا خطأٌ بيِّنٌ؛ فإن الإنكار على أهل البدع والتحذير منهم من أعظم الجهاد في سبيل الله وليس من الغيبة المحرّمة في شيءٍ.

لكن مع تخطئتنا لهذا العالم، فإن خطأه لا يكون موجبًا لتبديعه وإخراجه من أهل السنة وهذا كما

حصل للشيخ القاسمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موقفه من الجهمية والمعتزلة، فإن العلماء لم يخرجوه بهذا من أهل السنة، كما تقدم نقل أقوالهم في الشهادة له بأنه من أهل السنة.

فتقرر بهذا أن عدم تبديع الجهم متصوَّر من بعض أهل السنة، إذا كان الحامل عليه السببين المذكورين في التقديرين الثاني والثالث.

والخطأ الذي حصل للشيخ هنا هو ما حصل للمردود عليه في كتاب: «تأصيل المسائل» وهو عدم التصوّر الكامل للأقسام المحتمَلة لعدم تبديع الجهم، فظنّا أنه لا سبب لعدم تبديع الجهم إلا الموافقة له في الاعتقاد، حتى ظنّا أنه لا يمكن أن يتصوَّر وجود رجلٍ على وجه الأرض لا يبدِّع الجهم، وهو صاحب سنة وعلم.

وقد كان العلماء يعتنون بهذا المسلك عنايةً فائقةً، وهو ما يُسمّى عندهم بمسلك «السبر والتقسيم»، وكانوا يستخدمونه في تقريراتهم ومناظراتهم، ومن ضبطه انتفع به انتفاعًا عظيمًا، خصوصًا في باب تنزيل الأحكام العامّة على أحوال المعيّنين، فما أكثر ما يخطئ الناس فيه بسبب خفاء هذا الأصل العزيز[1].

الوجه الثالث:

قوله: «كنت تخاطب طالب علم مبتدئ كما هو مفهوم من سياق كلامك فكيف تسوغ لمثل هذا أخذ العلم عمن لا يبدع من بدعته مكفرة وهو الجهم».

وجوابه: سبق التنبيه مرارًا على أني لم أوجه هذا الطالب للأخذ عمن لا يبدع الجهم بن صفوان، وإنما وجهته لتلقي العلم عن صاحب سنة زعم أنه لم يبدع رجلًا آخر مختلفًا في تبديعه، فبدعه أفراد من المعاصرين، ولم يبدعه أكثر العلماء، ثم جاءت هذه المسألة في سياق المحاجة والمناظرة على سبيل الإلزام.

ومن المقرر عند أهل العلم الضابطين لباب المناظرة أن ما يحتج به المناظر في مقام الإلزام، ليس مما يلزم باعتقاده في غيرها، ومن هذا ما وجه الله ﷻ إليه نبيه ﷺ في محاجة المشركين في قوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾[2].

ومن ذلك ما جاء في مناظرة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقوله بعد تحطيمه لأصنامهم: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ

(١) انظر: تأصيل المسائل (ص: ٨١-٨٥).

(٢) الزخرف: ٨١.

كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[1].

قال الشيخ السعدي: «والمناظرة تخالف غيرها في أمور كثيرة، منها أن المناظر يقول الشيء لا يعتقده ليبني عليه حجته، وليقيم الحجة على خصمه، كما قال في تكسيره الأصنام لما قالوا له ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ فأشار إلى الصنم الذي لم يكسره فقال: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[2].

ومعلوم أن غرضه إلزامهم بالحجة وقد حصلت»[3].

وإذا تقرر أن هذه العبارة التي ذكرتها وهي: وجود رجل عنده علم لا يبدع الجهم بن صفوان، فيتجنب عدم تبديعه للجهم ويؤخذ ما عنده من العلم، لو كانت باطلةً من كل وجه لما أوجبت هذا التشنيع؛ لأنها جاءت في مقام المناظرة والإلزام للخصم، لما أوجبت هذا التشنيع، فكيف ولها وجه صحيح كما تقدم.

الوقفة الثالثة.

قال الشيخ عبيد: «فأخشى يا بني أنك من حيث لا تدري وقعت في شراك قاعدة المعذرة والتعاون، أو قاعدة كل مجتهد مصيب حتى في الأصول. وكلا القاعدتين ضالة مضلة فاجرة، أعيذك بالله ونفسي منهما.

وأقول لك صراحة: لو قلت بعض أقوالك الخمسة التي ثبتت لدينا عنك ـ وأمثالها كثير ـ؛ لضللت وما أنا من المهتدين، فهل تنبهت إلى ذلك أم كنت تلقي الكلام جزافًا بغير روية.

فإن كنت لا تدري فتلـك مصـيبةٌ

وإن كنــت تــدري فالمصــيبة أعظــم»

وجوابه من وجوه:

الوجه الأول:

قوله: «أخشى»: هذا مما لا تقوم به حجة في النقد، بل مفهومه عدم القطع بما سيذكره بعده.

---

(١) الأنبياء: ٦٣.

(٢) الأنبياء: ٦٢ – ٦٣.

(٣) تيسير اللطيف المنان (ص: ١٥٨).

وقد نهى الله ﷻ عن اتباع الظن، يقول الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾(1).

وهذه الآية جاءت في سياق التحذير من المخالفات المتعلقة بالمسلمين، فتتنزل بدلالة السياق على النهي عن سوء الظن بهم.

يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره: يا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله، لا تقربوا كثيرا من الظنّ بالمؤمنين، وذلك أن تظنوا بهم سوءا، فإن الظانّ غير محقّ»(2).

والشيخ هنا لم يذكر مستندًا لهذه الخشية المتضمنة نسبتي إلى مقالتين مخالفتين لما أعتقده وأقرره في كتبي، بل قد صرحت بردّهما، فكانت هذه الخشية الظنية خالية من أي دليل يعضدها، بل مدارها على تهمة جائرة من غير مبرر، وقد جاء في هذا من الوعيد قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾(3).

الوجه الثاني:

قوله: «فأخشى يا بني أنك من حيث لا تدري وقعت في شراك قاعدة المعذرة والتعاون».

وهذه تهمة عظيمة، وهي دعوى وقوعي في شراك هذه القاعدة التي يقررها «الإخوان المسلمون» معبِّرين عنها بقولهم: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه».

وإني في غاية العجب من اتهام الشيخ عبيد لي بهذه القاعدة الباطلة، التي يجمع السلفيون ومن ينتسب للسنة على بطلانها على المعنى الذي تبناه «الإخوان المسلمون» وقد اشتهر بين أهل السنة إنكارها، بحيث لا يظن صاحب سنة بأخيه إلا أنه منكر لهذه القاعدة الإخوانية، فضلًا أن ينسبه إليها.

هذا بالإضافة إلى إنكاري على وجه الخصوص لمنهج «الإخوان المسلمين» في هذه القاعدة وفي غيرها، حتى أصبح هذا من الأمور المشتهرة في كتبي ودروسي، وعند كل المطلعين عليها، ولذا فلا أرى أني في حاجة أن أبرأ نفسي من أمر قد استفاض في الناس أني على خلافه.

---

(1) الحجرات: ١٢.

(2) تفسير الطبري (٢٢ / ٣٠٣).

(3) الأحزاب: ٥٨ .

قال الشاعر:

ولـيس يصـحّ في الأذهـان شيء إذا احتـــاج النّهـــار إلى دليـــل

وإنما أورد نماذج مما ذكرته في بعض كتبي ليقف عليها من يخشى تأثره بكلام الشيخ عبيد هنا ممن لا يعرفني.

فمن النماذج لما جاء في كتبي من النقد لمنهج «الإخوان المسلمين» وكتبهم، ما ذكرته في كتابي «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» والذي مضى على تأليفه ونشره ما يزيد عن عشرين سنة حيث قلت: «وبهذا يعلم خطورة ما انتشر بين المسلمين في هذا العصر من أحزاب وجماعات، وضعت لها أسماء وألقابًا ومناهج ورسومًا وطقوسًا تميز كل طائفة عن الأخرى، وأصبح لكل طائفة دعاة وأنصار وأتباع، يوالون من والى هذه الجماعة وانتسب إليها، وينفرون بل ويعادون كل من عارضها ولم يدخل تحت لوائها.

بل وصل الأمر ببعضهم إلى موالاة أهل البدع لانتسابهم للجماعة التي ينتسبون إليها، في حين أنهم يعادون أهل السنة لعدم انتسابهم إليهم ورضاهم بصنيعهم، وهؤلاء على خطر عظيم إن لم يرجعوا إلى مظلة أهل السنة والجماعة وينبذوا تلك التحزبات ويعقدوا الولاء والبراء فقط على العقيدة الإسلامية، عقيدة أهل السنة والجماعة»[(١)].

وقلت في كتاب «التكفير وضوابطه»: «فكان من نتاج تلك الجماعات كثير من تلك الكتب المسماة بـ: «الكتب الفكرية»، التي أفسدت عقائد كثير من المسلمين وانحرفت بهم عن جادة الدين، فهي تنظر للمجتمعات الإسلامية المعاصرة على أنها مجتمعات جاهلية كافرة، نبذت الإسلام ظهريًّا واعتنقت الكفر الصريح، ولم يسلم من ذلك أحد من أفراد الأمة حكامًا ومحكومين، ذكورًا وإناثًا، شيبًا وشبابًا، مما كان له أكبر الأثر في وجود جيل معاصر تربى على هذه الكتب، فزرعت في نفوسهم بذرة التكفير العام للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، حتى أصبحت عقيدة راسخة عند هؤلاء، ولا يسأل بعد ذلك ما وراء هذا الاعتقاد من فتن وشرور.

ولست بصدد الحصر، بل ولا التوسع في التمثيل لما جاء في هذه الكتب من نصوص وأقوال في تكفير المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وإنما أشير إلى بعض النماذج والشواهد لما جاء في كتب سيد

---

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٤٣).

قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لأنه الإمام المعظم عند كثير من الإخوان ومن تأثر بمنهجهم، ولأن كتبه أكثر انتشارًا وأعظم تأثيرًا من غيرها، حتى إنه قد افتتن بها بعض المنتسبين للسنة، وإلا فكتب «الإخوان» مليئة بالعبارات المكفرة لحكام المسلمين وللمجتمعات الإسلامية اليوم»(١).

ثم ذكرت شواهد مما جاء في كتب سيد قطب من تكفير المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

وقلت في موطن آخر من هذا الكتاب: «وأخيرًا، فإني أحذر كل شاب غيور على دينه من مطالعة هذه الكتب الفكرية التي مسماها يدل على بعدها عن الدين، فهي كتب فكرية كما يسمونها، أي: أنها حصيلة أفكار وآراء لمؤلفيها، وهذه الكتب لا تقل خطورة عن كتب الكلام التي حذر منها السلف، بل هي أشد، فلا هي التي قامت على الأدلة، ولا هي استنارت بفهم سلف الأمة، بل هي تتخبط في البدع والضلالات، والسمة البارزة لها تهييج الأمة ودعوتها إلى الخروج والتمرد على ولاة الأمر، بدعوى كفرهم وردتهم عن الدين، وتزهيد الشباب في العلم الشرعي والعلماء، وشغلهم بالسياسة والولوج في الفتن حتى عم شر هذه الكتب وعظم خطرها، وافتتن بها خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله، فإنا لله وإنا إليه راجعون»(٢).

وحال الشيخ عبيد لا يخرج عن احتمالين: إما أن يكون وقف على هذا الكلام المتداول في كتبي قديمًا وحديثًا والمشتهر بين الطلبة، بل هو في حكم المستفيض عني عند الموافق والمخالف؛ فمن الظلم أن ينسب لي القول بقاعدة المعذرة والتعاون بعد هذا النقد الشديد لأصحابها، بل من أعجب العجب أن ينسب لي ما جاء في كتبي التصريح بإنكاره والتشديد في التحذير منه.

وإما أن لا يكون الشيخ وقف على هذا الكلام، ولم يبلغه ما هو مستفيض بين طلاب العلم عني في هذا الباب، ونحن في مدينة واحدة فمع كون هذا في غاية الندرة، فلا أقل من الوقوف عند حدود العلم، في نسبة رجل لمقالة باطلة ليس لدى المتَّهم بها ما يستند إليه من كلام من ينسبها إليه سوى سوء الظن والتخرص.

الوجه الثالث:

قوله: «أو قاعدة كل مجتهد مصيب حتى في الأصول، وكلا القاعدتين ضالة مضلة فاجرة، أعيذك

---

(١) التكفير وضوابطه (ص: ٣٩).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٤٥)

بالله ونفسي منهما».

فهذه تهمة ثانية، ومفادها تصويب كل مجتهد، وأنه لا يوجد في كلام المجتهدين خطأ في الأقوال المتعارضة والمتباينة، وأنها كلها حق وصواب، وهذا القول وإن كان قال به بعض العلماء من الأصوليين وغيرهم، فهو معارض لمدلولات النصوص كقول النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد»[1].

وما خشيه الشيخ عبيد من وقوعي في تقرير أن كل مجتهد مصيب، هو مما لم يخطر لي ببال، بل إني منذ أن اطلعت على الخلاف في هذه المسألة، وأنا في غاية العجب من قول من يقول بتصويب كل المجتهدين، مع دلالة النصوص من الكتاب والسنة على أن من المجتهدين من هو مصيب ومنهم من هو مخطئ، وكنت قد وقفت من قديم على كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وحكايته للنزاع فيها، ثم ترجيحه أن في المجتهدين مصيبًا ومخطئًا ثم صاغ العبارة بما يدل على الحق مع قرب لفظ القاعدة المذكورة فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والصواب أن يقال: لكل مجتهد نصيب» ثم شرح هذا، وبين أن لكل مجتهد نصيبًا من الأجر، وأما الإصابة فلا تكون إلا لأحد المختلفين، وقد قررت الحق في هذه القاعدة في كتاب «موقف أهل السنة» فقلت في تعليقي على حديث عدي بن حاتم في فهمه لقول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾[2]، وظنه أنهما عقالان أسود وأبيض، وقول النبي ﷺ له: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار»[3]، وحديث: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»[4]: «فقد عذر النبي ﷺ في هذين الحديثين من أخطأ في فهم النص على غير مراده، أما عدي بن حاتم فخطؤه في فهم النص واضح، وأما انقسام الصحابة في فهم قوله: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فما من شك أن أحد الفريقين أخطأ في الفهم، لأن الحق واحد لا يتعدد، فكون النبي ﷺ لم يعنف أحدًا من الفريقين دليل على عذره من أخطأ في فهم النص»[5].

وقد ذكرت نحوًا من هذا في كتاب «التكفير وضوابطه»، ثم قلت معلقًا على هذا الموطن من كتاب

---

(١) رواه البخاري انظر: البخاري مع الفتح(١٣/ ٣١٨)، برقم(٧٣٥٢)، ومسلم(٣/ ١٣٤٢)، برقم(١٧١٦).

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) رواه البخاري (٣/ ٢٨)، برقم(١٩١٦).

(٤) رواه البخاري (٢/ ١٥)، برقم(٩٤٦)، ومسلم (٣/ ١٣٩١)، برقم(٦٩).

(٥) موقف أهل السنة (ص: ٢٠٩).

«موقف أهل السنة» في الحاشية: «اختلف الفقهاء وعلماء الأصول في هذه المسألة هل الحق في قول واحد من المجتهدين، أم أن كل مجتهد مصيب.

والصحيح هو القول الأول لقول النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ».

وقد رجح هذا القول موفق الدين ابن قدامة المقدسي في «روضة الناظر» (٢/ ٤١٤)، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي في «مذكرة أصول الفقه» (ص: ٣١٢) لكنه قال: «وقصة بني قريظة، تدل على أنه قد يكون الكل مصيبًا في الجملة، لأنه ﷺ لم يخطئ من صلى العصر قبل بني قريظة ولا من لم يصلها إلا في بني قريظة، وهو لا يقر على باطل». انظر المرجع السابق، قلت: سكوت النبي ﷺ عن أحد الفريقين وهو المخطئ سكوت إعذار لا إقرار كما تقدم والله أعلم»[1].

وقلت في التعليق على الموطن نفسه من كتاب «التكفير وضوابطه»: «قال الشيخ العلامة محمد الأمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مذكرة أصول الفقه» (ص: ٣١٢): «وقصة بني قريظة تدل على أنه قد يكون الكل مصيبًا في الجملة، لأنه ﷺ لم يخطئ من صلى العصر قبل بني قريظة، ولا من لم يصلها إلا في بني قريظة، وهو لا يقر على باطل».

قلت: وهذا محل نظر، فإن سكوت النبي ﷺ عن أحد الفريقين وهو المخطئ سكوت إعذار لا إقرار، وإنما لم يبين المخطئ؛ لأن الأمر خاص بالصحابة في تلك الواقعة، وليس من أمر الدين الذي تحتاج إليه الأمة بعد ذلك، وإلا لبينه كما كان يفعل عند اختلاف الناس في مسائل الدين».

وبهذا يتبين رأيي في هذه المسألة، وأني على يقين تام من أن في المجتهدين مصيبًا ومخطئًا، وردي لما قرره بعض الأصوليين والفقهاء من تصويب كل مجتهد، ولو حدثت نفسي يومًا بتصويب كل مجتهد؛ لكان أول من يدخل في هذا العموم خيار هذه الأمة، وهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ لعلو منزلتهم في العلم ولعظم مكانتهم في نفسي، بحيث يعز على النفس أن أنسب أحدًا منهم لخطأ، ومع هذا قلت تقريرًا لدلالة النصوص، وتجردًا للحق في تعليقي على حديث: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»: «فما من شك أن أحد الفريقين أخطأ في الفهم لأن الحق واحد لا يتعدد».

ومعلوم أنه لا يجرؤ على مثل هذا القول إلا من له يقين بصحة ما يقول، ولهذا علقت على ما ذهب إليه الشيخ محمد الأمين مع فضله في قوله: «وقصة بني قريظة تدل على أنه قد يكون الكل مصيبًا في

---

(١) موقف أهل السنة (حاشية ص: ٢١٠).

الجملة»، فقلت: «وهذا محل نظر»، ثم عللت لقولي.

وبهذا يتبين بطلان ما خشيه الشيخ عبيد من تصويبي كل مجتهد، ثم إنه لم يكتفِ بهذا؛ إمعانًا منه في التخطئة في أشد صورها بقوله: «حتى في الأصول» أي أني: أصوب كل مجتهد حتى في أصول الدين، وهو يفضي إلى تصويب كل المختلفين في مسائل الاعتقاد، ولو تأمل متأمل تصريحي بتخطئة بعض المجتهدين حتى ولو كانوا من الصحابة في مسائل الفروع؛ لعلم بُعد ما ادعاه الشيخ عبيد بتصويبي لكل مجتهد من عامة المسلمين، حتى ولو كان في الأصول، وأبلغ من هذا كله، أن يدعي الشيخ أني أقرر هذه المسألة بهذه الصورة المتناهية في الخطأ، مع قاعدة المعذرة والتعاون من حيث لا أدري، مقدمًا لهذه الدعوى باستصغار من يخاطبه بقوله: «يا بني، إنك من حيث لا تدري قد وقعت في شراك قاعدة المعذرة والتعاون» فإمعانٌ في الاستصغار والتجهيل، واتهامٌ لي بما صرحت بخطئه في كتبي، بل رددته بأبلغ عبارة!! فلا أدري ما الحامل له على كل هذا، ولكني أفوض أمري وأمره إلى الله.

الوجه الرابع:

قوله: «وأقول لك صراحة: لو قلت بعض أقوالك الخمسة؛ التي ثبتت لدينا عنك، وأمثالها كثير لضللت وما أنا من المهتدين، فهل تنبهت إلى ذلك أم كنت تلقي الكلام جزافًا بغير روية».

فجوابه:

أولًا: قوله: «أقول لك صراحة» فهو لم يفِ بوعده؛ إذ لم يكن صريحًا في حكمه علي، وإنما ذكر صورة تقديرية وهي قوله: «لو قلت بعض أقوالك الخمسة»، ثم نزل الحكم على نفسه في هذه الصورة التقديرية، وقال: «لضللت» وترك الحكم على الصورة الواقعية، وهي اجتماع تلك العبارات الخمسة في صاحبها، لكن قد يكون هذا من الإمعان في تنزيل هذا الحكم على صاحب هذه المقالات المنتقدة، بأن يقال: إذا كان هذا هو حكم الشيخ على نفسه ـ لو قال بواحدة منها ـ، فما بالك بحكمه فيمن اجتمعت فيه الخمس من غيره؟!

لكن يعتب على الشيخ أنه لم يف بما وعد به من الصراحة، فضلًا عن ميثاق الله على أهل العلم من الصدع بالحق وعدم المداهنة فيه، فلم لا يُضلِّل صاحب هذه المقالات الخمس دون اللجوء لهذه الإطالة في الأسلوب، والتعقيد في الألفاظ، فيتحقق بذلك التجرد في الحكم في اعتقاد المتكلم إن كان يعتقد صوابه؟!

ثانيًا: تبين من خلال هذا الرد أن العبارات الخمس التي انتقدها الشيخ ليس فيها ما ينتقد أصلًا

بمقتضى الأدلة والبراهين الشرعية والقواعد والأصول المرعيَّة عند أهل السنة، فضلًا عن أن تكون مما يوجب التضليل بحسب دعوى المنتقد.

ثالثًا: أن من الملفت للنظر ما سبق التنبيه إليه في أثناء الرد أن الشيخ عبيدًا نفسه قد قال بمثل ما انتقدني فيه في بعض المسائل التي انتقد، كما هو الشأن في مسألة مرجئة أهل السنة، حيث وصف أبا حنيفة ومن وافقه من الفقهاء في تعريف الإيمان بأنهم مرجئة وأنهم من جملة أهل السنة، وكذا تصريحه بأن لزوم الأخلاق والآداب من سمات أهل السنة، مع نقده لي فيما قررت في هذا المعنى.

وكذا تقريره جواز أخذ العلم عن أهل البدع ما لم يكونوا دعاة، مما يدخل في عمومه التصريح بالتلقي عن المبتدعة الكفار، مع انتقاده لي بما ذكرته في صورة تقديرية في سياق المحاجة بجواز أخذ العلم عمن لم يبدع الجهم.

وإذا تقرر هذا؛ فما عسى أن يكون حكم الشيخ على نفسه بعد قوله: «لو قلت ببعض أقوالك الخمسة....لضللت وما أنا من المهتدين»؟!

هذا آخر ما أردت الإجابة به عن كلام الشيخ عبيد فيما يتعلق بالمسائل العلمية، وأما ما جاء فيه من التنقص لي شخصيًّا بشيء من التجهيل والتدليس والتلبيس، مع الاستصغار والتهكم أحيانًا؛ فليس من قصدي الإجابة عنه في هذا الرد، وإن نبهت على بعض شواهده من كلام الشيخ في أول الرد لبيان مخالفته لأصول وقواعد الرد عند أهل العلم.

إذ ليس في تتبعه بالرد والتفنيد مصلحة للدين ولا نفع للمسلمين، وإنما قد يجرُّ لمحاذير ينبغي تجنبها، كتزكية النفس والتمدح والفخر، كما أنه نقص لأجر المظلوم في الآخرة بتعجله في الدنيا، والله تعالى أعلم، وله الحمد والمنة والفضل فيما يسر إليه من الخير، وهدى إليه من الحق.

تم الفراغ منه في يوم الثلاثاء

٨/ ٣/ ١٤٣٣هـ

إبراهيم بن عامر الرحيلي